الأمم المتحدة

A/CN.9/1191

الجمعية العامة

Distr.: General
14 March 2024
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة السابعة والخمسون

نيويورك، 24 حزيران/يونيه – 12 تموز/يوليه 2024

دراسة الأونسيترال/اليونيدروا عن الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن واضعي معايير الكربون المستقلين

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

أولا– مقدمة 3

ألف– خلفية الدراسة 3

باء– مسائل المصطلحات وتعريف المفاهيم الأساسية 4

جيم– نطاق الدراسة 6

دال– المدخلات المنظور فيها لإعداد الدراسة 8

ثانيا– أسواق الكربون: لمحة عامة عن المشهد العالمي 9

ألف– أسواق الكربون الامتثالية 10

1– البنية التحتية للسوق 10

2– الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتداولة في أسواق الكربون الامتثالية..... 16

باء– أسواق الكربون الطوعية 19

1– البنية التحتية للسوق 19

2– الوضع الحالي للسوق 24

3– الشواغل المتعلقة بالنزاهة والمبادرات الدولية الأخيرة 25

جيم– العلاقة بين أسواق الكربون الامتثالية والطوعية 28

ثالثا– المسائل القانونية الحالية المتعلقة بتداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن واضعي معايير الكربون المستقلين 30

ألف– الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون الخاص 32

200524 200524 V.24-04944 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

1- أرصدة الكربون المتحقَّق منها كحزمة من الحقوق التعاقدية 34
2- أرصدة الكربون المتحقَّق منها كممتلكات غير ملموسة 35
3- أرصدة الكربون المتحقَّق منها كموجودات رقمية 35
4- الآثار القانونية المترتبة على اختيار التوصيف 36
5- التوصيف القانوني المحتمل في بعض الولايات القضائية 37
باء- ملكية أرصدة الكربون المتحقَّق منها 39
جيم- المعاملات المضمونة والضمانات الرهنية 41
دال- نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها 43
هاء- المعاملة في حالة الإعسار 46
واو- تسوية المنازعات 47
زاي- مسائل القانون المنطبق 48
المرفقان
الأول- مسرد المصطلحات 51
الثاني- قائمة المختصرات 35

أولا- مقدمة

ألف- خلفية الدراسة*

1- استمعت اللجنة، في دورتها الرابعة والخمسين، المعقودة في عام 2021، إلى اقتراح بدراسة ما يلي: '1' كيفية مواءمة نصوص الأونسيترال الحالية مع أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته؛ '2' إمكانية اضطلاع الأونسيترال بمزيد من الأعمال لتيسير تحقيق تلك الأهداف من خلال تنفيذ تلك النصوص أو وضع نصوص جديدة. وأضيف أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون مجالا للتركيز عند تقييم النصوص القائمة، في حين يمكن أن ينصب تركيز العمل التشريعي مستقبلا على عدم اليقين القانوني بشأن الوضع القانوني لأرصدة الكربون المتداولة في أسواق الكربون الطوعية[1].

2- وأُعرب عن تأييد واسع في ذلك الوقت لمواصلة اللجنة النظر في الاقتراح استنادا إلى معلومات أدق عن العمل المطلوب. وأضيف أن الدول الأعضاء قد تحتاج إلى إجراء مزيد من المشاورات الداخلية بين وكالات حكومية مختلفة قبل اتخاذ قرار بشأن أي أعمال يُضطلع بها مستقبلا، وأن هذه الأعمال ينبغي أن يُضطلع بها على نحو يتسق مع أطر القانون الدولي العام القائمة، مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015. وبعد المناقشة، طلبت اللجنة إلى الأمانة التشاور مع الدول المهتمة بغية وضع اقتراح أكثر تفصيلا بشأن الموضوع لعرضه على اللجنة لتنظر فيه في دورتها المقبلة في عام 2022[2].

3- ونظرت اللجنة، في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في عام 2022، في مذكرة من الأمانة تلخص نتائج وتوصيات دراسة عن جوانب القانون الخاص المتعلقة بتغير المناخ كُلِّفَ بإعدادها خبير خارجي بغية مساعدة اللجنة على النظر في مدى استصواب وجدوى الاضطلاع بعمل في هذا المجال[3]. وفي ذلك الوقت، كان هناك اتفاق واسع داخل اللجنة على أهمية الموضوع وعلى فائدة استكشاف كيفية مساهمة الأونسيترال في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى مكافحة تغير المناخ والتخفيف من آثاره عن طريق تحديث صكوك القانون الخاص القائمة واستحداث آليات قانونية تمكينية جديدة، إذا لزم الأمر[4]. وطلبت اللجنة إلى الأمانة إجراء مزيد من البحوث في هذا المجال، بالتشاور مع خبراء خارجيين ومنظمات مهتمة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء[5]. وطلبت اللجنة إلى الأمانة أيضا تنظيم ندوة أو اجتماع لفريق خبراء لبحث مختلف المسائل القانونية المحيطة بموضوع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته بالاشتراك مع المنظمات الدولية ذات الصلة والمهتمة[6].

---

* تود الأمانة أن تعرب عن خالص شكرها لخبيرها الاستشاري البروفيسور جيرو دي لاسو سان جينييه والسيدة جوليا بريفيتي (المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، اليونيدروا)، المؤلفين الرئيسيين لهذه الدراسة، وللسيدة بريسيلا أندرادي والبروفيسورة لويز غوليفر (اليونيدروا)، والسيدة جيراردين غوه إسكولار (نائبة أمين عام مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص)، وكذلك لمختلف الخبراء الذين شاركوا في الدورة الأولى لفريق اليونيدروا العامل المعني بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية (روما، 10-12 تشرين الأول/أكتوبر 2023)، والاجتماع المشترك لفريق خبراء الأونسيترال وفريق اليونيدروا العامل المعني بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية (فيينا، 31 كانون الثاني/يناير - 1 شباط/فبراير 2024) لمساهمتهم في إعداد الدراسة.

(1) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/76/17)، الفقرة 244.

(2) المرجع نفسه، الفقرة 246.

(3) الوثيقتان A/CN.9/1120 و A/CN.9/1120/Add.1.

(4) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/77/17)، الفقرة 212.

(5) المرجع نفسه، الفقرة 216.

(6) المرجع نفسه.

4- وكان معروضا على اللجنة، في دورتها السادسة والخمسين، المعقودة في عام 2023، مذكرة من الأمانة بشأن هذا الموضوع[7]، تتضمن معلومات وتعليقات إضافية تلقتها الأمانة بشأن المسائل التي نوقشت في المذكرتين اللتين نظرت فيهما اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين. واستمعت اللجنة أيضا إلى تقرير شفوي قدمته الأمانة عن نتائج ندوة الأونسيترال بشأن تغير المناخ والقانون التجاري الدولي[8]. وفي تلك الدورة، كانت هناك فكرة حظيت بتأييد واسع النطاق، وهي أن عملية المسح التي تبدأ بمجال أرصدة الكربون الطوعية، الذي يجري العمل بشأنه بالفعل في المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا)، قد تمثل مساهمة مفيدة من الأونسيترال لمساعدة الدول على تقييم الخيارات المتاحة لها في تناول المسائل القانونية ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية[9]. وأضيف أيضا أن من المهم لهذا العمل أن يصف المسائل ويحللها لا أن يحدد الحلول الممكنة أو يضع نماذج، وذلك لتجنب التدخل في عمل الهيئات المختصة بموجب الاتفاقات الدولية القائمة في مجال تغير المناخ وتجنب أيضا الازدواجية مع ذلك العمل[10]. وإضافة إلى ذلك، شُدد على ضرورة أن يكون هذا العمل شاملا للجميع، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة خبراء يمثلون الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، وينبغي أن يتيح للمسؤولين الحكوميين المختصين فرصة تقديم مدخلات ومعلومات موضوعية عن سياسات وممارسات حكوماتهم[11].

5- وبعد المناقشة، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تتشاور، في إطار ولاية الأونسيترال، مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية وضع دراسة أكثر تفصيلا عن جوانب القانون التجاري الدولي ذات الصلة بأرصدة الكربون الطوعية. وأضيف أن تلك الدراسة ينبغي أن تنظر في نواتج عمل المحافل والعمليات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفيما إذا كانت جهود الأونسيترال زائدة عن الحاجة. وعلاوة على ذلك، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تجري هذه الدراسة بالتعاون والتآزر مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واليونيدروا ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمنظمات الأخرى التي تملك خبرة ذات صلة[12].

6- وبغية تفعيل التنسيق والتعاون المذكورين أعلاه، شاركت الأمانة وخبراؤها المعيَّنون في الدورة الأولى لفريق اليونيدروا العامل المعني بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية، التي عقدت في روما في تشرين الأول/أكتوبر 2023 (انظر الفقرة 20 أدناه). وعلاوة على ذلك، عُقد في فيينا في 31 كانون الثاني/يناير و1 شباط/فبراير 2024 اجتماع مشترك لفريق خبراء الأونسيترال وفريق اليونيدروا العامل المعني بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية. واتفقت الأونسيترال واليونيدروا، في هذه المرحلة من تنفيذ ولاية كل منهما، على الاشتراك في إعداد هذه الدراسة.

باء- مسائل المصطلحات وتعريف المفاهيم الأساسية

7- في حين أن مصطلح "أرصدة الكربون الطوعية" يُستخدم على نطاق واسع، حتى من جانب أصحاب المصلحة في أسواق الكربون أنفسهم، فإن الخبراء الذين جرت استشارتهم من أجل إعداد هذه الدراسة أوصوا بالامتناع عن استخدامه. وقيل إن هذا المصطلح يفتقر إلى الدقة وإن كلمة "طوعية" يمكن أن تنطوي على لبس

(7) الوثيقتان A/CN.9/1153 و A/CN.9/1153/Add.1.

(8) *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 17* (A/78/17)، الفقرة 189.

(9) المرجع نفسه، الفقرة 198.

(10) المرجع نفسه.

(11) المرجع نفسه.

(12) المرجع نفسه، الفقرة 199.

وأن تكون مضللة. وبالنسبة إلى هؤلاء الخبراء، يمكن وصف موضوع الدراسة التفصيلية التي طلبتها اللجنة في دورتها السادسة والخمسين في عام 2023 على نحو أدق بأنها "أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن واضعي معايير الكربون المستقلين". ولمزيد من الوضوح، قُدمت اقتراحات لاستخدام هذا المصطلح.

8- وتماشيا مع هذه الاقتراحات، يُستخدم مصطلح "أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن واضعي معايير الكربون المستقلين" في هذه الدراسة بدلا من "أرصدة الكربون الطوعية". ولشرح الأسباب التي أدت إلى هذا التحول في المصطلحات، يلزم التعريف ببعض المفاهيم الأساسية لأسواق الكربون في هذه المرحلة المبكرة من الدراسة.

9- ويمكن تعريف أسواق الكربون بأنها الأسواق التي تُتداول فيها أرصدة الكربون. بيد أن أرصدة الكربون ليست جميعها نفسها. فيمكن إنشاؤها في إطار مخططات وعمليات مختلفة، ويمكن أن تختلف "الأشياء" التي تمثلها أو التي تمكِّن أصحابها من القيام بها أو أن تمكِّن أصحابها من اتخاذ إجراءات مختلفة، وقد تُستخدم لأغراض مختلفة. وعليه، هناك أنواع مختلفة من أرصدة الكربون التي يمكن شراؤها وبيعها في أسواق الكربون. وهذا يجعل من الصعب تقديم تعريف واحد وشامل ودقيق لماهية "أرصدة الكربون". ولذلك ينبغي ألا يُفهم مصطلح "رصيد الكربون" إلا على أنه تعبير عام يشير إلى أي نوع من الأنواع المختلفة للوحدات المتداولة في أسواق الكربون.

10- ويُسمى نوع محدد من أرصدة الكربون "أرصدة الكربون المتحقَّق منها". ويمكن تعريف رصيد الكربون المتحقَّق منه على أنه وحدة تفيد بأن طنا واحدا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون خُفِّض (أي أنه لم يُطلق في الغلاف الجوي) أو أزيل من الغلاف الجوي من خلال مشروع محدد للتخفيف من آثار تغير المناخ، على النحو المعترف به من قبل طرف ثالث مُصْدِر أو دولة[13]. والسبب في الإشارة إلى هذه الأرصدة على أنها "متحقَّق منها" هو أنها لا تصدر إلا بعد إجراء عملية تحقُّق. وخلال هذه العملية، يتحقق طرف ثالث مستقل وموثوق به من أن مشروعا محدَّدا للتخفيف من آثار تغير المناخ قد أدى بالفعل إلى خفض أو إزالة كمية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهو ما لم يكن ليحدث لولا تنفيذ المشروع. ويشير مصطلح "طرف ثالث" إلى أن الكيان المسؤول عن عملية التحقق ليس هو نفسه الكيان الذي يدير مشروع التخفيف من آثار تغير المناخ ولا هو من يصدر أرصدة الكربون المتحقَّق منها. وباختصار، يجوز تقديم أرصدة الكربون المتحقَّق منها كأرصدة كربون أُنتجت باتباع "وصفة" محددة تعتمد على عملية اعتماد وتحقق. ولا تصدر أرصدة الكربون المتحقَّق منها إلا بعد الانتهاء من مرحلة الاعتماد والتحقق هذه (انظر الفقرة 57 أدناه).

11- وهناك نوعان رئيسيان من الكيانات التي قد تصدر أرصدة الكربون المتحقَّق منها، هما: '1' السلطات العمومية (مثل المنظمات الحكومية الدولية والهيئات الدولية والدول والحكومات دون الوطنية)؛ و'2' واضعو معايير الكربون المستقلون. وواضعو معايير الكربون المستقلون هم كيانات خاضعة للقانون الخاص (أي لا تديرها سلطات عمومية) تشهد بأن مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ قد أدت إلى عمليات خفض انبعاثات غازات الدفيئة أو إزالتها من الغلاف الجوي (انظر الفقرة 57 أدناه)[14]. وبناء على شروط محددة، يعرض كل واحد من

(13) يعرِّف الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ كلمة "التخفيف" بأنها "تدخل بشري للحد من الانبعاثات أو تعزيز بالوعات غازات الدفيئة" (*Climate Change 2023: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Sixth Assessment Report of the IPCC,* Annex I, p. 126).

(14) يشار أحيانا أيضا إلى واضعي معايير الكربون المستقلين باسم هيئات معايير الاعتماد أو برامج تسجيل الأرصدة المستقلة. وبالنظر لعدم وجود تعريف موحد متفق عليه في عالم أسواق الكربون، يُستخدم مصطلح "واضعو معايير الكربون المستقلون" في جميع أجزاء الدراسة.

واضـعي معايير الكربون المسـتقلين إصـدار أرصـدة الكربون المتحقَّق منها عند حدوث عمليات لخفض غازات الدفيئة وإزالتها جرى التحقق منها وفقا لمعاييره الخاصة.

12- وبغض النظر عما إذا كانت أرصـدة الكربون المتحقَّق منها صـادرة عن سـلطات عمومية أو عن واضـعي معايير الكربون المستقلين، أصـبح من الشـائع في عالم أسـواق الكربون أن يشـار إلى هذه الأرصـدة بتعبير "أرصـدة الكربون الطوعية"، وقد يكون هذا التوصـيف مسـتمدا من أن شـراء أرصـدة الكربون المتحقَّق منها يكون في معظم الحالات – وإن لم يكن دائما – "طوعيا". وهذا يعني أن القوانين واللوائح لا تشترط عادة على مطلقي انبعاثات غازات الدفيئة شراء أرصـدة الكربون المتحقَّق منها للامتثال لمخططات إلزامية محددة. بيد أن القوانين واللوائح قد تسمح باستخدام أرصدة الكربون المتحقَّق منها (سواء الصادرة عن سلطات عمومية أو عن واضـعي معايير الكربون المستقلين) للامتثال لمخططات إلزامية محددة دون اشـتراط اسـتخدامها لهذا الغرض. وإضـافة إلى ذلك، يشـتري العديد من الشركات الخاصـة أرصـدة الكربون المتحقَّق منها الصـادرة عن واضـعي معايير الكربون المستقلين لإثبات التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التخفيف الطوعية (أي الأهداف التي وضعتها لنفسها دون أن تكون مضطرة إلى ذلك بموجب القوانين واللوائح). وعلى وجه الدقة، فإن ما هو "طوعي" ليس أرصـــدة الكربون نفســـها وإنما الطلب عليها (بمعنى أن الطلب لا يهدف إلى الوفاء بالتزام قانوني). وعلى أية حال، في الممارسـة العملية، أصـبح مصـطلح "أرصـدة الكربون الطوعية" يفسَّـر بطرق مختلفة، بحيث يشـير إما إلى أرصـدة الكربون المتحقَّق منها الصـادرة عن السـلطات العمومية، أو أرصـدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن واضعي معايير الكربون المستقلين، أو كلتيهما.

13- وتفاديا لأي لبس فيما يتعلق بموضـوع هذه الدراسـة ونطاقها، اختير مصـطلح "أرصـدة الكربون المتحقَّق منها الصـادرة عن واضـعي معايير الكربون المستقلين" بدلا من "أرصـدة الكربون الطوعية". وتماشـيا مع هذا النهج، لوحظ خلال المشـاورات التي أجريت لإعداد هذه الدراسـة أن أفضـل توصـيف للأسـواق التي يجري فيها تداول أرصـدة الكربون المتحقَّق منها الصـادرة عن واضـعي معايير الكربون المستقلين هو "أسواق الكربون الطوعية في أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن واضعي معايير الكربون المستقلين".

14- ولتيسير القراءة، ينبغي ملاحظة النقاط التالية: '1' يُستخدم الاختصـار "VCCs" باللغة الإنكليزية في جميع أجزاء الدراسـة للإشـارة إلى "أرصـدة الكربون المتحقَّق منها الصـادرة عن واضـعي معايير الكربون المسـتقلين"؛ '2' يشـار صـراحة إلى أرصـدة الكربون المتحقَّق منها الصـادرة عن السـلطات العمومية بهذه التسـمية؛ '3' احتُفظ بمصـطلح "أرصـدة الكربون الطوعية" عند اسـتخدامه في سـياق الاقتباسـات أو كعنوان لوثيقة أو مبادرة؛ '4' يُسـتخدم الاختصـار "VCMs" باللغة الإنكليزية للإشـارة إلى "أسـواق الكربون الطوعية حيث تكون أرصدة الكربون المتحقَّق منها صادرة عن واضعي معايير الكربون المستقلين".

جيم- نطاق الدراسة

15- استجابةً للطلب الذي وجهته اللجنة في دورتها السادسة والخمسين إلى الأمانة، تقدم الدراسة التالية لمحة عامة مقارنة للمسـائل القانونية المتصـلة بأرصـدة الكربون المتحقَّق منها لمسـاعدة الدول على تقييم الخيارات المتاحة لها في تناول المسائل القانونية ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها.

16- ولا تسعى هذه الدراسة إلى تحليل المخططات التنظيمية التي تديرها السلطات العمومية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والتي تنطوي على إصدار أرصدة الكربون أو تتطلب استخدام أرصدة الكربون

أو تسمح به لأغراض الامتثال. وعليه، فإن برامج تداول الانبعاثات[15] الخاضعة للتنظيم، مثل نظم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها[16] وآليات خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه[17]، التي تديرها سلطات عمومية (بما في ذلك آلية خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه في إطار المادة 6-4 من اتفاق باريس)، أو خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي (خطة كورسيا)، أو إطار النُّهج التعاونية المشار إليها في المادة 6-2 من اتفاق باريس، تقع خارج نطاق هذه الدراسة. وبالمثل، لا تسعى هذه الدراسة إلى مناقشة أرصدة الكربون التي يمكن إصدارها بموجب تلك المخططات، مثل حصص الانبعاثات المقدمة بموجب نظم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها، أو أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن سلطات عمومية بموجب آليات خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه، مثل الصكوك التي قد تصدرها الهيئة الإشرافية لاتفاق باريس بموجب المادة 6-4 (A6.4ERs)[18] ومساهمة التخفيف)، أو نتائج التخفيف المنقولة دوليا.

17- غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أسواق الكربون الطوعية والمخططات التي تديرها الحكومات والتي تنطوي على إصدار أرصدة الكربون أو تتطلب استخدام أرصدة الكربون أو تسمح به لأغراض الامتثال ليست منفصلة بعضها عن بعض كليا. فهناك في الواقع تقارب متزايد بينها، لأن أرصدة الكربون المتحقَّق منها قد تُستخدم أحيانا لأغراض الامتثال في إطار المخططات التي تضعها الدول (انظر الفقرة 76 أدناه). وعلاوة على ذلك، تعتمد بعض الدول لوائح تنظيمية للإشراف على تطوير أسواق الكربون الطوعية في نطاق ولايتها (انظر الفقرة 53 أدناه). وإضافة إلى ذلك، فإن بعض المسائل القانونية التي تنشأ حاليا في سياق تداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها عبر الحدود تشترك في أوجه تشابه مع تلك التي قد تُصادَف في سياق الآليات الحكومية التي تنطوي على أرصدة الكربون. وعليه، في حين أن هذه الدراسة تركز على أرصدة الكربون المتحقَّق منها، فإنها تقدم أيضا لمحة عامة عن النظام الإيكولوجي المعقد الذي تشكله أسواق الكربون (التي تتطور فيها أرصدة الكربون المتحقَّق منها)، حيث إن لهذه الخلفية أهميتها في مناقشة جوانب القانون التجاري الدولي المتعلقة بأرصدة الكربون المتحقَّق منها.

18- وتماشيا مع طلب اللجنة، يقتصر نطاق هذه الدراسة أيضا على تحديد المسائل القانونية المتصلة بأرصدة الكربون المتحقَّق منها التي لها، أو يمكن أن يكون لها، أثر على تجارتها الدولية. وبعبارة أخرى، في سياق هذه الدراسة، لا يُنظر إلى أرصدة الكربون المتحقَّق منها إلا كمواضيع للتجارة الدولية أنشئت على الوجه الصحيح (أي أنشئت وفقا لقواعد واضعي معايير الكربون المستقلين الذين أصدروها). ويترتب على هذا المنطلق أن المسائل القانونية المتعلقة بأرصدة الكربون المتحقَّق منها لم تخضع جميعها للمناقشة في هذه الدراسة. ولا يتناول التحليل المشمول بهذه الدراسة المسائل القانونية التي قد تنشأ عن حالات عدم الامتثال

(15) في سياق هذه الدراسة، ينبغي فهم برامج تداول الانبعاثات على أنها تشير إلى أي نوع من المخططات التي تنطوي على إصدار أرصدة الكربون أو تتطلب استخدام أرصدة الكربون أو تسمح به. ونظم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها ونظم خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه هي أنواع محددة من برامج تداول الانبعاثات.

(16) في نظام تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها، يحدَّد حد أعلى لانبعاثات غازات الدفيئة، وتصدر حصص الانبعاثات على أساس هذا الحد. وتتلقى الكيانات المشمولة بهذا النظام، أو يجب أن تشتري، حصص انبعاثات قابلة للتداول يمثل كل منها عادة إذنا بإطلاق طن واحد من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وفي نهاية فترة الامتثال، يتعين على الكيانات المشمولة تسليم حصص بقدر مكافئ ثاني أكسيد الكربون الذي أطلقته. انظر أيضا الفقرة 28 أدناه.

(17) في آلية خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه، يُعرَّف خط الأساس لانبعاثات غازات الدفيئة أو إزالتها (وفقا لسيناريو العمل المعتاد، أو المتوسط التاريخي، أو معيار أو مرجع الأداء)، وتكافأ عمليات خفض الانبعاثات أو إزالتها التي تتفوق على خط الأساس هذا بأرصدة كربون يمكن، من حيث المبدأ، لكيان آخر أن يتداولها أو يستخدمها لتعويض انبعاثاته المتولدة في مكان آخر. انظر أيضا الفقرة 31 أدناه.

(18) يشير الاختصار "A6.4ERs" باللغة الإنكليزية إلى تخفيضات الانبعاثات الصادرة في إطار الآلية المنشأة بموجب الفقرة 4 من المادة 6 من اتفاق باريس.

لقواعد واضعي معايير الكربون المستقلين أو مع القوانين واللوائح المحلية (مثل ملكية الأراضي والحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة). فالدراسة تركز على أبرز القضايا القانونية أو أوجه عدم اليقين التي تنشأ، أو قد تنشأ، في سياق تداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها عبر الحدود بغية حفز مناقشة بشأن السبل الممكنة لتحسين اليقين القانوني في تداول تلك الأرصدة عبر الحدود.

دال- المدخلات المنظور فيها لإعداد الدراسة

19- طلبت اللجنة، في دورتها السادسة والخمسين، إلى الأمانة أن تتشاور مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية إعداد دراسة أكثر تفصيلا عن جوانب القانون التجاري الدولي ذات الصلة بأرصدة الكربون المتحقَّق منها. واقتُرح أن يشمل ذلك استبيانات ترسلها الأمانة. وطُلب إلى الأمانة أيضا أن تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ترشيح خبراء للمساهمة في هذا العمل. وبناء على ذلك، عممت الأمانة، في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استبيانا على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية جمع معلومات عن تشريعاتها القائمة بشأن تداول الكربون، وحالة أسواق الكربون الطوعية في ولاياتها القضائية، وعن الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون (مثل حصص الانبعاثات، وأرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن السلطات العمومية، وأرصدة الكربون المتحقَّق منها) بموجب قوانينها المحلية. ودعا الاستبيان كذلك جميع الدول الأعضاء إلى ترشيح خبراء للمساهمة في عمل الأمانة في ذلك المجال. وحتى آذار/مارس 2024، أحيل إلى الأمانة 32 ردا على الاستبيان، من بلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، ونُظر فيها لإعداد هذه الدراسة[19]. وإضافة إلى ذلك، دعت الأمانة الخبراء الذين رشحتهم الدول إلى إبداء تعليقاتهم على مشروع سابق للدراسة التفصيلية، حيث أُخذت التعليقات الواردة[20] في الاعتبار عند إعداد هذه الدراسة.

20- ونُظِرَ أيضا في العمل الذي يضطلع به اليونيدروا فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية. وأقرت الجمعية العامة لليونيدروا، في دورتها الـ81 المعقودة في عام 2022، توصية مجلس إدارة اليونيدروا بأن يُدرَج في برنامج عمل اليونيدروا للفترة 2023-2025 مشروع لتحليل الطبيعة القانونية وغيرها من جوانب القانون الخاص لأرصدة الكربون الطوعية. وبعد استلام هذه الولاية، نظمت أمانة اليونيدروا في عام 2023 حلقتي عمل استشاريتين استكشافيتين، بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي والرابطة الدولية لصكوك المقايضة والمشتقات. وفي عام 2023، أكد مجلس إدارة اليونيدروا الإذن بإنشاء فريق عامل معني بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية، وشجع على زيادة التنسيق في هذا المجال مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل الأونسيترال. وعُقد الاجتماع الأول لهذا الفريق العامل، الذي تألف من ممثلين عن المنظمات ذات الصلة (مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومجموعة البنك الدولي، ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، وأمانة الأونسيترال)، وأكاديميين وممارسين قانونيين من ذوي الخبرة في مجال أرصدة الكربون المتحقَّق منها، في أكتوبر/تشرين الأول 2023. ونُظِرَ في ورقة المناقشة التي أُعدت لهذا الاجتماع[21]، وكذلك المناقشات التي جرت خلال هذا الاجتماع، من أجل إعداد هذه الدراسة.

21- وعُرضت نسخة سابقة من هذه الدراسة ونوقشت في اجتماع مشترك لفريق خبراء الأونسيترال وفريق اليونيدروا العامل المعني بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية، نظمته أمانتا الأونسيترال واليونيدروا

(19) الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أستراليا، إسرائيل، أيرلندا، باراغواي، البرازيل، بروني دار السلام، بنما، بوركينا فاسو، بيرو، تايلند، تركمانستان، تركيا، الجمهورية الدومينيكية، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، عمان، غواتيمالا، غيانا، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، ماليزيا، المكسيك، ميانمار، النرويج، الولايات المتحدة، اليابان.

(20) وردت تعليقات من الخبراء الذين رشحتهم الصين والولايات المتحدة.

(21) UNIDROIT, *Issues Paper*, Study LXXXVI – W.G.1 – Doc. 2, October 2023.

في فيينا يومي 31 كانون الثاني/يناير و1 شباط/فبراير 2024. وأُدمجت في النسخة التالية من الدراسة المفصلة التعليقات التي أُبديت خلال هذا الاجتماع المشترك، الذي حضره ممثلون عن المنظمات ذات الصلة (مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومجموعة البنك الدولي، ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، والرابطة الدولية لتداول الانبعاثات، والرابطة الدولية لصكوك المقايضة والمشتقات)، وكذلك أكاديميون وممارسون قانونيون من أصحاب الخبرة في مجال أرصدة الكربون المتحقَّق منها.

22- وإضافة إلى ذلك، شملت مدخلات هذه الدراسة أيضا تقارير متعلقة بموضوع أرصدة الكربون المتحقَّق منها أعدها أصحاب المصلحة المعنيون، مثل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والرابطة الدولية لصكوك المقايضة والمشتقات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة البنك الدولي. وكان مضمون المذكرات المتعلقة بموضوع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته التي قدمتها الأمانة إلى اللجنة في دورتيها الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين هو أيضا جزءا من المعلومات التي نُظِرَ فيها لإعداد هذه الدراسة التفصيلية.

ثانيا- أسواق الكربون: لمحة عامة عن المشهد العالمي

23- طُرحت فكرة تداول أرصدة الكربون التي تمثل كمية معينة من انبعاثات غازات الدفيئة المخفَّضة أو المزالة من الغلاف الجوي والسماح باستخدامها لإظهار التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التخفيف لأول مرة في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي اعتُمدت في عام 1992.

24- غير أن السوق العالمية للكربون لم تنشأ إلا باعتماد بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1997. وأنشئت بموجب هذه المعاهدة ثلاث آليات للسوق، هي: '1' برنامج دولي لتداول الانبعاثات يمكن من خلاله للأطراف المدرجة في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ("أطراف المرفق الأول") أن تتداول وحدات الانبعاثات المسموح بها بموجب الأهداف المتفق عليها في بروتوكول كيوتو لفترة الالتزام 2008-2012، أي وحدات الكميات المخصَّصة، التي يمثل كل منها طنا واحدا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛ '2' آلية تعرف باسم "التنفيذ المشترك" تسمح لأطراف المرفق الأول بالحصول على وحدات خفض الانبعاثات من مشروع لخفض الانبعاثات أو إزالتها لدى طرف آخر مدرج في المرفق الأول، تعادل كل منها طنا واحدا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛ '3' آلية تعرف باسم "آلية التنمية النظيفة" تسمح لأطراف المرفق الأول بكسب أرصدة خفض الانبعاثات المعتمد من خلال الاستثمار في مشاريع خفض غازات الدفيئة لدى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، كل منها يعادل طنا واحدا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون[22]. ووحدات الكميات المخصَّصة ووحدات خفض الانبعاثات وأرصدة خفض الانبعاثات المعتمد كلها وحدات قابلة للتداول يمكن حسابها في تحقيق أهداف كيوتو[23].

25- ومنذ ذلك الحين، توسعت أسواق الكربون بصورة كبيرة. وهي تشكل اليوم نظاما إيكولوجيا معقدا ومجزأ تُتداول فيه أنواع مختلفة من أرصدة الكربون - المتولدة في ظل أنواع مختلفة من الآليات - في أسواق الكربون المختلفة[24]. وقد تعمل هذه الأسواق على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني أو دون الوطني.

(22) بروتوكول كيوتو، المواد 17 و6 و12 على التوالي.

(23) UNFCCC, "Emissions Trading"، على الرابط https://unfccc.int/process/the-kyoto-protocol/mechanisms/emissions-trading.

(24) IOSCO, *Compliance Carbon Markets. Final Report*, FR/09/23, July 2023, p. 4 (حيث يشار إلى أن "النظام الإيكولوجي لأسواق الكربون معقد نظرا لوجود أنواع مختلفة من الأسواق وآليات مختلفة داخل تلك الأسواق").

وعادة ما يُقدَّم عالم أسواق الكربون على أنه يتألف من فئتين من أسواق الكربون: أسواق الكربون الامتثالية وأسواق الكربون الطوعية.

ألف- أسواق الكربون الامتثالية

26- تشير أسواق الكربون الامتثالية (أو أسواق الكربون التنظيمية) إلى أسواق الكربون التي تنشئها آليات تشترك في خاصيتين. فهذه الآليات: '1' تديرها سلطات عمومية؛ و'2' تنطوي على إصدار أرصدة الكربون أو تتطلب استخدام أرصدة الكربون أو تسمح بذلك لأغراض الامتثال. وهناك آليات مختلفة يمكن من خلالها إنشاء أسواق الكربون الامتثالية. وفي معظم الأحيان، تعتمد هذه الآليات على إصدار أرصدة الكربون التي يجب على مطلقي غازات الدفيئة استخدامها، أو قد يستخدمونها، لأغراض الامتثال. لكن كما هو موضح أدناه، فإن الحال ليست كذلك دائما.

27- وتعرض الفقرات التالية الآليات الرئيسية التي أنشئت من خلالها أسواق الكربون الامتثالية القائمة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وتناقش مسألة التوصيف القانوني لأرصدة الكربون المتداولة في أسواق الكربون الامتثالية.

1- البنية التحتية للسوق

'1' على الصعيد المحلي

28- يمكن إنشاء أسواق الكربون الامتثالية من خلال آلية تُعرف باسم "تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها". وبموجب هذه الآلية، يحدد منظِّم (مثل دولة أو منظمة إقليمية أو مجموعة دول أو كيان دون وطني) مستوى أقصى للانبعاثات التي يمكن أن تُطلَق في غضون فترة زمنية محددة (وهذا هو "السقف"). وعلى أساس هذا السقف، يتلقى مطلقو انبعاثات غازات الدفيئة الذين يعيّنهم المنظِّم عددا معينا من حصص الانبعاثات، أو تتاح لهم الفرصة لشرائه من السلطة العمومية المختصة. ويمكن بعد ذلك تداول حصص الانبعاثات هذه بين المشاركين (وهذا هو "التداول"). وفي نهاية الفترة، تكون هذه الكيانات ملزَمة بتسليم حصة واحدة عن كل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون انبعث منها خلال تلك الفترة. ولما كانت حصص الانبعاثات قابلة للتداول بين المشاركين في النظام، فإن الكيانات التي تقلل من حجم انبعاثاتها تستطيع بيع حصصها للكيانات التي من المرجح أن يزيد حجم انبعاثاتها على عدد الحصص التي تلقتها أو تمكنت من شرائها[25].

29- وأشارت عدة دول، في ردها على الاستبيان الذي أرسلته الأمانة، إلى أن لديها نظاما واحدا أو أكثر لتحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها يعمل في ولايتها القضائية. وينطبق هذا بصفة خاصة على كندا (في مقاطعة كيبيك)، والصين، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[26]، واليابان (في مدينة طوكيو ومحافظة سايتاما)، وكازاخستان، والمكسيك، والنرويج (التي تشارك في نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات على نفس الأساس القانوني للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والاتحاد الروسي (الذي يختبر

(25) A/CN.9/1120، الفقرة 12.

(26) كرواتيا؛ أيرلندا؛ سلوفينيا (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)). وتجدر الإشارة إلى أن نظام الاتحاد الأوروبي لتحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها (المعروف باسم "نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات")، ينطبق في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

نظاما لتحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها في منطقة سخالين)، والولايات المتحدة الأمريكية (على أساس دون وطني، في كاليفورنيا وفي الولايات الشمالية الشرقية في إطار المبادرة الإقليمية لغازات الدفيئة)[27].

30- وسويسرا[28] والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[29] وجمهورية كوريا[30] هي أيضا بلدان تُطبَّق فيها نظم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها. وإضافة إلى ذلك، تناقش بعض البلدان إمكانية إنشاء نظام لتحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها في ولاياتها القضائية. فعلى سبيل المثال، أشارت البرازيل، في ردها على الاستبيان، إلى أن هناك مشروع قانون يهدف إلى إنشاء نظام خاضع للتنظيم يستند إلى "سقف لانبعاثات غازات الدفيئة والاتجار بالموجودات التي تمثل انبعاثات غازات الدفيئة أو عمليات خفضها أو إزالتها " قيد المناقشة في الكونغرس[31]. كما يجري اتخاذ إجراءات تشريعية لتنفيذ نظام لتحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها في تركيا[32]. ووفقا للشراكة الدولية للعمل من أجل مكافحة الكربون، يوجد حاليا 28 نظاما عاملا في جميع أنحاء العالم لتحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها، ويجري تطوير هذه النظم في 8 ولايات قضائية، ويجري النظر فيها في 12 ولاية قضائية[33].

31- وآليات خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه هي نوع آخر من النظم التي يمكن للدول أن تنشئها، مما يؤدي إلى إنشاء أسواق الكربون الامتثالية. وبموجب هذه الآلية، يُحدَّد خط أساس لانبعاثات غازات الدفيئة أو لإزالتها، وتكافأ عمليات خفض الانبعاثات أو إزالتها التي تفوق خط الأساس هذا بأرصدة كربون يمكن، من حيث المبدأ، تداولها. وقد تختلف الطريقة التي تعمل بها آليات خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه وفقا لنوع خط الأساس الذي يُختار ("سيناريو العمل الاعتيادي"، أو المتوسط التاريخي، أو معيار أو مرجع الأداء).

32- ويمكن العثور على مثال لآلية خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه استنادا إلى معيار الأداء في كندا (على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات على حد سواء)[34]. وبموجب هذه الآلية، المعروفة باسم "نظام التسعير القائم على النواتج"، يجب ألا تتجاوز المرافق، وفقا للوائح، حدا سنويا محددا مسبقا للانبعاثات على أساس النواتج. وتتلقى المرافق التي تقل انبعاثاتها عن الحد السنوي أرصدة كربون (تسمى "أرصدة الفائض") من الحكومة مقابل الجزء من انبعاثاتها الذي يقل عن الحد. ويمكن تبادل هذه الأرصدة مع المرافق التي تتجاوز انبعاثاتها حد الانبعاثات القائم على النواتج، ويجوز لهذه المرافق أن تستخدم تلك الأرصدة لتغطية الجزء الذي يتجاوز الحد من انبعاثاتها. وتوجد آلية مماثلة في أستراليا، حيث تخضع المرافق التي تتجاوز انبعاثاتها عتبة معينة لحدود صافية منصوص عليها في القانون للانبعاثات، تعرف باسم "خطوط الأساس". وتُصدَر الأرصدة القابلة للتداول للمرافق التي تقل انبعاثاتها عن خط الأساس الخاص بها، ويجوز للمرافق التي ينبغي لها خفض صافي انبعاثاتها شراء هذه الأرصدة وتسليمها[35].

---

(27) الاتحاد الروسي، كازاخستان، كندا، المكسيك، النرويج، الولايات المتحدة، اليابان (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ))؛ والخبير الذي رشحته الصين، "Comments on the Draft UNCITRAL/UNIDROIT Study on the Legal Nature of Voluntary Carbon Credits".

(28) Switzerland, Federal Act on the Reduction of CO2 Emissions (23 December 2011).

(29) United Kingdom, The Greenhouse Gas Emissions Trading Scheme Order 2020.

(30) Republic of Korea, Act on the Allocation and Trading of Greenhouse-Gas Emission Permits, Act No. 11419 (14 May 2012).

(31) البرازيل (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ) و1 (ب)).

(32) تركيا (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(33) International Carbon Action Partnership, "ETS Map"، على الرابط https://icapcarbonaction.com/en/ets.

(34) كندا (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(35) أستراليا (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

33- وفي آليات خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه القائمة على افتراض أن الممارسات والسياسات التشغيلية تظل كما هي في الوقت الحاضر ("سيناريو العمل الاعتيادي")، تُصدَر الأرصدة عادة فيما يخص أنواعا محددة من مشاريع التخفيف (كثيرا ما تحدد في القوانين واللوائح) التي تفضي إلى عمليات خفض الانبعاثات أو إزالتها، باتباع منهجية محددة مسبقا، لم تكن لتحدث لو لم ينفذ المشروع. وفي كثير من الحالات، تتطلب القوانين واللوائح أن يتحقق طرف ثالث مستقل من استيفاء هذا الشرط، المعروف باسم "الإضافية"[36]. وعليه، فإن أرصدة الكربون الصادرة بموجب آليات خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه المنظَّمة استنادا إلى سيناريو العمل الاعتيادي غالبا ما تتخذ شكل أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن السلطات العمومية. وفي العديد من الولايات القضائية، تصف القوانين واللوائح أرصدة الكربون المتحقَّق منها هذه الصادرة عن السلطات العمومية بأنها "أرصدة تعويضية" للإشارة إلى جواز أن يستخدمها أحد الكيانات "لتعويض" انبعاثاته.

34- وفي سياق الآليات التي تنطوي على أرصدة الكربون، يشير "تعويض" انبعاثات غازات الدفيئة إلى إجراء "استخدام" أرصدة الكربون لحساب المستوى الصافي لغازات الدفيئة المنبعثة من كيان ما خلال فترة معينة. وعادة ما يقال إن الكيان قد "عوض" انبعاثاته عندما يطرح من كمية غازات الدفيئة التي أطلقها بالفعل كمية من غازات الدفيئة ممثلة بأرصدة الكربون. ومن ثم، يمكن النظر إلى التعويض على أنه عملية محاسبية لوضع رصيد صاف لانبعاثات غازات الدفيئة.

35- ولإثبات هذه العملية المحاسبية، ولأن أرصدة الكربون توجد عادة في سجلات إلكترونية في شكل رقمي، يجوز لأصحاب أرصدة الكربون الذين استخدموها لأغراض التعويض أن يطلبوا، أو قد يُطلب منهم أن يطلبوا، من السجل الذي توجد فيه قيود هذه الأرصدة أن "يسحبها". وعندما "تُسحب" أرصدة الكربون، فإنها تُنقل بصفة دائمة إلى حساب محدد مما يشير إلى أن هذه الأرصدة قد استُخدمت لحساب صافي رصيد انبعاثات غازات الدفيئة ومن ثمَّ لم يعد من الممكن بيعها أو استخدامها لأغراض التعويض مرة أخرى. ويتيح سحب أرصدة الكربون للكيانات التي تقدم مطالبة تعويضية (أي التي تقدم بيانا عاما حول مستوى صافي انبعاثاتها) تقديم أدلة لإثبات هذه المطالبة[37]. ويُستخدم تعبير "السَّحب" في سياق كل من أسواق الكربون الامتثالية وأسواق الكربون الطوعية.

36- وأشارت عدة دول، في ردها على الاستبيان الذي أرسلته الأمانة، إلى أن لديها نوعا من آلية خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه تديرها سلطة عمومية عاملة في بلدها. وينطبق ذلك بصفة خاصة

(36) الخبير الذي رشحته الصين، "Comments on the Draft UNCITRAL/UNIDROIT Study on the Legal Nature of Voluntary Carbon Credits". كثيرا ما تنص القوانين واللوائح على معايير محددة يجب أن تستوفيها الأطراف الثالثة المستقلة (التي يمكن أن تكون كيانات خاضعة للقانون الخاص) لكي تعتبرها السلطات العمومية مؤهلة للقيام بعملية التحقق هذه. وعلاوة على ذلك، في بعض آليات خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه، يمكن للسلطات العمومية أن تعيد تقييم نتيجة عملية التحقق التي يقوم بها طرف ثالث مستقل. وهذه هي الحال بصفة خاصة في الصين حيث تفضي العملية إلى إصدار تخفيضات الانبعاثات المعتمدة الصينية.

(37) في حين أن كلمة "تعويض" يستخدمها أصحاب المصلحة في أسواق الكربون على نطاق واسع، لاحظ بعض الخبراء خلال المشاورات التي أجريت لإعداد هذه الدراسة أنه في سياق أسواق الكربون الطوعية، ينبغي عدم استخدام هذه الكلمة لأن دلالتها القانونية تبدو متعارضة مع حقيقة أن أسواق الكربون الطوعية لا توجد بها متطلبات امتثال إلزامية.

على الاتحاد الروسي[38] وأستراليا[39] وتايلند[40] والصين[41] وفرنسا[42] وكازاخستان[43] وكندا[44] والمكسيك[45] والولايات المتحدة[46] واليابان[47]. وأفادت دول أخرى أيضا بأنها بصدد وضع آلية لخط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه (مثل البرازيل[48] وبنما[49]). ويدرس الاتحاد الأوروبي حاليا اقتراحا بوضع لائحة بشأن عملية اعتماد فيما يخص عمليات إزالة الكربون، من شأنها أن تنشئ إطارا طوعيا على نطاق الاتحاد الأوروبي تصدر بموجبه وحدات إزالة الكربون[50].

37- وقد تعمل آليات خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه كبرامج مستقلة أو يمكن أن تقترن بآليات أخرى قائمة على السوق. ويجوز لأرصدة الكربون الصادرة عن السلطات العمومية، عندما تُستخدم كبرنامج مستقل (مثل تايلاند وفرنسا)، أن تستخدمها شركات خاصة على أساس طوعي (أي دون أن تكون ملزَمة بذلك بموجب القانون) لحساب صافي رصيد انبعاثات غازات الدفيئة والكشف عنه. ويجوز للأفراد أيضا شراء تلك الأرصدة لمجرد أن ذلك يعود بالنفع على البيئة. وعندما تقترن آليات خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه بآليات قائمة على السوق – مثل نظم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها (مثل المكسيك وكيبيك والصين والولايات المشاركة في المبادرة الإقليمية لغازات الدفيئة في الولايات المتحدة) – يمكن استخدام الأرصدة الصادرة كأدوات امتثال (وبالمثل كحصص انبعاثات)[51]. ومع ذلك، فإن بعض آليات خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه لها طبيعة هجينة. ففي كندا، على سبيل المثال، يجوز استخدام أرصدة التعويض الصادرة في إطار البرنامج الاتحادي لتعويض الكربون أو لإثبات مطالبات التعويض الطوعي أو كأدوات امتثال بموجب نظام التسعير الإلزامي القائم على النواتج[52]. وبالمثل، في أستراليا، يجوز للجهات الفاعلة الخاصة أن تستخدم وحدات أرصدة

(38) الاتحاد الروسي (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(39) أستراليا (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(40) تايلند (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(41) الخبير الذي رشحته الصين، "Comments on the Draft UNCITRAL/UNIDROIT Study on the Legal Nature of Voluntary Carbon Credits". وأُطلقت في الصين في عام 2012 آلية لخط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه، تستند إلى إصدار تخفيضات الانبعاثات المعتمدة الصينية. بيد أنه في عام 2017، بسبب انخفاض أحجام التداول ونقص معايير تدقيق الكربون، عُلق العمل بالنظام مؤقتا. وبعد إصدار لوائح جديدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، استؤنف العمل بآلية خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه هذه رسميا في كانون الثاني/يناير 2024. وتجدر الإشارة إلى أن تخفيضات الانبعاثات المعتمدة الصينية هي أرصدة كربون متحقَّق منها صادرة عن سلطات عمومية.

(42) France, Decree No. 2018-1043 of 28 November 2018 creating a "Low-Carbon".

(43) كازاخستان (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(44) كندا (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(45) المكسيك (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(46) الولايات المتحدة (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(47) اليابان (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(48) البرازيل (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (ب)).

(49) بنما (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(50) European Commission, *Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council establishing a Union certification framework for carbon removals*, [2022] OJ C 2022/672.

(51) الخبير الذي رشحته الصين، "Comments on the Draft UNCITRAL/UNIDROIT Study on the Legal Nature of Voluntary Carbon Credits". في الصين، على سبيل المثال، يجوز للكيانات المشمولة بنظام لتحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها أن تسلم تخفيضات الانبعاثات المعتمدة الصينية حتى حد قدره 5 في المائة من انبعاثاتها بدلا من تسليم حصص الانبعاثات.

(52) كندا (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

الكربون الأسترالية (وهي أرصدة صادرة عن الحكومة) لتعويض انبعاثاتها طواعية أو تلبية متطلبات الامتثال بموجب آلية الحماية (آلية لخط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه قائمة على معيار أداء)[53].

38- وأفادت عدة دول أيضا، في ردها على الاستبيان، بأنها تعكف على وضع برنامج لتداول الانبعاثات في ولايتها القضائية أو بأنها تنظر في إمكانية وضعه، دون إعطاء مزيد من التفاصيل بشأن الشكل الذي سيتخذه هذا النظام أو يمكن أن يتخذه. فعلى سبيل المثال، ذكرت بروني دار السلام أنها تستكشف دراسات جدوى بشأن أدوات تسعير الكربون، بما في ذلك بشأن برامج تداول الانبعاثات[54]. وأشارت الجمهورية الدومينيكية إلى أنها بصدد إعداد مشروع قانون بشأن تغير المناخ سيشمل جوانب تتعلق بأسواق الكربون[55]. وذكرت السلفادور أن العمل جار على اقتراح لوضع قانون إطاري بشأن تغير المناخ يعالج مسألة أسواق الكربون[56]. وأفادت إسرائيل بأن مناقشات أولية تجري بين الهيئات الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيين والخبراء القانونيين لدراسة مدى استصواب إنشاء برنامج لتداول الانبعاثات[57]. وأشارت سري لانكا إلى أنها بصدد وضع آلية تنظيمية تنطوي على تداول الكربون[58]. وأشارت تايلند إلى أن وزارة الموارد الطبيعية والبيئة تقوم حاليا بصياغة مشروع قانون يتضمن أدوات لتسعير الكربون[59].

'2' على الصعيد الدولي

39- توجد أسواق الكربون الامتثالية أيضا على المستوى الدولي. وكما ذُكر أعلاه، أدى بروتوكول كيوتو إلى إنشاء سوق دولية للكربون. ويمكن لأطراف المرفق الأول أن تستخدم الوحدات المسلَّمة بموجب هذه المعاهدة لتحقيق أهدافها المحددة كميا للحد من الانبعاثات أو تخفيضها. ومع نهاية فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو في عام 2020، توقفت الآليات القائمة على السوق لهذه المعاهدة عن العمل أو لم تعد تعمل بكامل طاقتها[60]. ومع ذلك، لا تزال آليات السوق جزءا لا يتجزأ من نظام الأمم المتحدة المتعلق بتغير المناخ، حيث أنشئ بموجب المادة 6 من اتفاق باريس إطاران للمشاركة في الآليات القائمة على السوق، هما: '1' إطار يمكن للأطراف بموجبه المشاركة في نُهج تعاونية لتبادل نتائج التخفيف المنقولة دوليا[61]؛ و'2' آلية لخط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه يجوز بموجبها لهيئة إشرافية أن تصدر تخفيضات الانبعاثات الصادرة في إطار الآلية المنشأة بموجب الفقرة 4 من المادة 6 من اتفاق باريس[62].

40- وعلى عكس تخفيضات الانبعاثات الصادرة في إطار الآلية المنشأة بموجب الفقرة 4 من المادة 6 من اتفاق باريس (وهي نوع من أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن سلطة عمومية)، فإن نتائج التخفيف المنقولة دوليا ليست، في حد ذاتها، نوعا من أرصدة الكربون. وخلال المشاورات التي أجريت لإعداد هذه الدراسة،

(53) أستراليا (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(54) بروني دار السلام (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (ب)).

(55) الجمهورية الدومينيكية (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ) و1 (ب)).

(56) السلفادور (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (ب)).

(57) إسرائيل (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(58) سري لانكا (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(59) تايلند (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (ب)).

(60) على سبيل المثال، في حالة آلية التنمية النظيفة، اتفقت الأطراف في بروتوكول كيوتو على عدم إصدار أرصدة خفض الانبعاثات المعتمد فيما يخص تخفيضات الانبعاثات في 1 كانون الثاني/يناير 2021 أو بعده. غير أنه حتى الآن، لا يوجد مقرر يحدد موعدا نهائيا لطلب إصدار أرصدة خفض الانبعاثات المعتمد فيما يخص تخفيضات الانبعاثات التي حدثت قبل 1 كانون الثاني/يناير 2021 أو يشير إلى موعد وقف إصدار تلك الأرصدة (Functioning and operation of the processes and institutions under the clean development mechanism in the future. Technical paper by the UNFCCC secretariat, FCCC/TP/2023/3, para. 8).

(61) اتفاق باريس، المادة 6-2.

(62) اتفاق باريس، المادة 6-4.

لاحظ الخبراء أن أفضل وصف لنتائج التخفيف المنقولة دوليا هو أنها حالة، أو علامة، تطبَّق على عمليات خفض الانبعاثات وإزالتها التي تنشأ داخل أراضي طرف في اتفاق باريس، عندما يأذن ذلك الطرف باستخدام عمليات خفض الانبعاثات وإزالتها هذه من أجل تحقيق المساهمة المحددة وطنيا لطرف آخر أو لأغراض التخفيف الدولية الأخرى[63]. ولذلك يمكن أن تكون نتائج التخفيف المنقولة دوليا مجموعة متنوعة من "الأشياء" – سواء أكان "الشيء" المراد نقله دوليا يقاس بالأطنان المترية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون أو بمقاييس أخرى غير غازات الدفيئة تحددها الأطراف[64] – بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حصص الانبعاثات، أو أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن سلطات عمومية (بما في ذلك تخفيضات الانبعاثات الصادرة في إطار الآلية المنشأة بموجب الفقرة 4 من المادة 6 من اتفاق باريس[65])، أو أرصدة الكربون المتحقَّق منها، أو أي نوع آخر من أرصدة الكربون. وأشارت بعض الدول (مثل بيرو والسلفادور وكوت ديفوار[66]) في ردها على الاستبيان إلى أنها بصدد وضع أطر قانونية محلية للمشاركة في تداول نتائج التخفيف المنقولة دوليا.

41- ويمكن أيضا العثور على آليات تديرها السلطات العمومية على المستوى الدولي وتنطوي على إصدار أرصدة الكربون خارج نظام الأمم المتحدة للتصدي لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، وضعت مجموعة البنك الدولي معيارا لتسجيل أرصدة الكربون[67] – وهو معيار مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات – يجوز بموجبه إصدار أرصدة (بعد عملية تحقق يقوم بها طرف ثالث) من أجل عمليات خفض الانبعاثات وإزالتها المتولدة في البلدان النامية من خلال برامج REDD+ على نطاق الولاية القضائية[68]. وهذه الآلية جزء من مبادرة أوسع لمجموعة البنك الدولي (أي مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات)، تهدف إلى مساندة تنفيذ هذه البرامج. وتحقيقا لهذه الغاية، يكافئ صندوق الكربون التابع للمرفق البلدان المشاركة وفقا للعقود المتفاوض عليها من أجل تخفيضات الانبعاثات التي يمكن التحقق منها. وعادة ما يتفاوض صندوق الكربون على اتفاق دفع لتخفيض الانبعاثات مع بلد مشارك في برنامج REDD+، أو كيانه المفوَّض، للحصول على كمية محددة مسبقا من تخفيضات الانبعاثات المتحقَّق منها. وبموجب الاتفاق، بمجرد أن يستوفي البلد جميع تخفيضات الانبعاثات التعاقدية الخاصة به، ويستنفد صندوق الكربون خياره المتعلق بالشراء أو يرفض ممارسته، فإن تخفيضات الانبعاثات المتولدة بما يزيد عن تلك المنصوص عليها في الاتفاق تكون متاحة للبلد الذي يملك هذه الأرصدة بالكامل.

42- وفي بعض الحالات، تُنشأ أسواق الكربون الامتثالية بموجب آليات لا توفر أرصدة كربون، ولكنها تتطلب بدلا من ذلك استخدام أرصدة الكربون التي تولدها آليات أخرى لأغراض الامتثال أو تسمح بذلك الاستخدام. وعلى الصعيد الدولي، ينطبق هذا على خطة كورسيا، وهي الآلية القائمة على السوق التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بقطاع الطيران. وتنص خطة كورسيا على خطة لتعويض الكربون وخفضه للرحلات الدولية يتعين بموجبها على مشغلي الطائرات تعويض انبعاثاتهم التي تتجاوز عتبة معينة[69].

---

(63) المقرر 2/م أ ت-3، *إرشادات بشأن نهُج التعاون المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 6 من اتفاق باريس*، FCCC/PA/CMA/2021/10/Add.1، المرفق، الفقرة 1.

(64) مثل الهكتارات من الأراضي المشجرة أو الكيلوواط ساعة من الكهرباء المتجددة.

(65) تُعتبر تخفيضات الانبعاثات الصادرة في إطار الآلية المنشأة بموجب الفقرة 4 من المادة 6 من اتفاق باريس، عند نقلها دوليا من طرف في اتفاق باريس، بمثابة نتائج التخفيف المنقولة دوليا. انظر أيضا الحاشية 63 أعلاه، الفقرة 1.

(66) بيرو، السلفادور، كوت ديفوار (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (ب)).

(67) Forest Carbon Partnership Facility, "FCPF Standard"، على الرابط www.forestcarbonpartnership.org/fcpf-standard/.

(68) يشير الاختصار "REDD+" إلى المبادرة المعزَّزة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وتشير العلامة "+" إلى الحفاظ على مخزون الكربون في الغابات، والإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز مخزون الكربون في الغابات. وبرامج REDD+ على نطاق الولاية القضائية هي برامج وطنية أو دون وطنية تنفذها عادة الحكومات وتهدف إلى تنفيذ أنشطة هذه البرامج.

(69) ICAO, "Carbon Offsetting and Reduction Scheme for International Aviation (CORSIA)"، على الرابط www.icao.int/environmental-protection/CORSIA/Pages/default.aspx.

وللقيام بذلك، تمكِّنهم خطة كورسيا من استخدام صكوك منها أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن السلطات العمومية وأرصدة الكربون المتحقَّق منها التي تعتبرها منظمة الطيران المدني الدولي مؤهلة.

2- الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتداولة في أسواق الكربون الامتثالية

43- استنادا إلى الردود الواردة من الدول على الاستبيان، يبدو أن الحالة فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتداولة في أسواق الكربون الامتثالية تتفاوت تفاوتا كبيرا بين البلدان التي لديها برنامج لتداول الانبعاثات قيد التشغيل في ولايتها القضائية أو التي تشارك في آلية دولية تنطوي على إصدار أرصدة الكربون. وتجدر الإشارة إلى أن الدول قدمت في ردودها مؤشرات عن الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون بالإشارة إلى القانون الخاص أو قانون الملكية، ولكنها قدمت أيضا إشارات إلى أشكال أخرى من التوصيف القانوني تكون أكثر صلة بمسائل القانون العام، مثل قانون الضرائب أو القانون المالي. ولكن في كلتا الحالتين، فإن الطريقة التي تُصنَّف بها أرصدة الكربون من الناحية القانونية بعيدة كل البعد عن الاتساق عبر الولايات القضائية.

'3' التوصيف القانوني بالرجوع إلى القانون الخاص أو قانون الملكية

44- ذكرت بعض الدول صراحةً أن الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الصادرة في ولاياتها القضائية غير محددة. فعلى سبيل المثال، أفادت كندا بأن التشريع الاتحادي لا يحدد الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الصادرة في إطار الآليات الاتحادية لخط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه[70]. وبالمثل، أشار الاتحاد الروسي إلى أن طبيعة وحدات الكربون الصادرة في إطار نظامه التجريبي لتحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها لا تحددها التشريعات وأنه لا توجد سوابق قضائية أو تفسير إداري راسخ يتناول الطبيعة القانونية لهذه الوحدات[71]. وذكرت تايلند أيضا أنه لا يوجد تحديد صريح للطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن الحكومة في تشريعاتها[72]. وقد يُصادَف في ولايات قضائية أخرى غياب أحكام قانونية تتناول مسألة الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الصادرة عن برنامج تداول الانبعاثات الذي تديره الحكومة[73].

45- وفي المقابل، هناك العديد من الولايات القضائية التي تحدَّد فيها الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتداولة في أسواق الكربون الامتثالية بموجب أحكام قانونية أو وُضِّحت من خلال التفسير القضائي أو الإداري. ففي أستراليا، يشير القانون بوضوح إلى أن وحدة أرصدة الكربون الأسترالية هي ممتلكات شخصية قابلة للنقل عن طريق الإحالة أو الوصية أو التفويض بحكم القانون[74]. وفي كندا، على مستوى المقاطعات، تُعتبر أرصدة التعويض أحيانا تراخيص قابلة للإلغاء[75]. وفي الصين، على الرغم من عدم وجود مواصفات

(70) كندا (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(71) الاتحاد الروسي (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(72) تايلند (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ) و2 (ب)).

(73) على سبيل المثال: سويسرا، القانون الاتحادي بشأن الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (23 كانون الأول/ديسمبر 2011)، المادة 2-3؛ جمهورية كوريا، قانون تخصيص وتداول تراخيص إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة، القانون رقم 11419 (14 أيار/مايو 2012)، المادة 2-3.

(74) أستراليا (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(75) كندا (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)). نوقشت الطبيعة القانونية لحصص الانبعاثات في إطار برنامج معايير أداء الانبعاثات في أونتاريو في قضية حديثة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (Case No. ARB/20/52 (Koch Industries, Inc. and Koch Supply & Trading, LP v. Government of Canada)، احتجت فيها كندا بأن حصص الانبعاثات التي يحتفظ بها أصحاب المطالبات ليست "ممتلكات" بموجب المادة 1139 (ز) من اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة. وأفيد بأن ما يشكل "ممتلكات" يجب تحديده بالرجوع إلى القانون المحلي ذي الصلة، وفي هذه الحالة، لم تواجه أي محكمة في أونتاريو مسألة ما إذا كانت حصص الانبعاثات تشكل ممتلكات في أونتاريو. والقرار النهائي ليس متاحا للاطلاع العام بعد. انظر المذكرة التعقيبية الكندية

قانونية صريحة فيما يتعلق بالطبيعة القانونية لتخفيضات الانبعاثات المعتمدة الصينية في القانون الصيني، فقد أدت قيمتها الاقتصادية إلى الاعتراف بها كشكل من أشكال حقوق الملكية[76]. وفي كوت ديفوار، وبموجب الإطار القانوني لأنشطة برامج REDD+، تُعرِّف اللوائح أرصدة تخفيض الانبعاثات بأنها ممتلكات غير ملموسة (موجودات غير مادية منقولة)[77]. وفي الاتحاد الأوروبي، لا تحدد تشريعات الاتحاد الأوروبي الطبيعة القانونية لحصص الانبعاثات الصادرة بموجب نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات. ولذلك فإن لكل دولة عضو سلطة تقديرية لتحديد الطبيعة القانونية لهذه الحصص. وقد وصف بعضها حصص الانبعاثات بأنها حقوق ملكية[78] أو موجودات غير ملموسة[79] أو موجودات منقولة[80]. وفي المكسيك، تُعتبر حصص الانبعاثات صكوكا إدارية[81]. وفي الولايات المتحدة، ينبغي النظر في الطبيعة القانونية لحصص الانبعاثات أو أرصدة الكربون على أساس كل ولاية على حدة. فعلى سبيل المثال، في ولاية ماساتشوستس، تُعامَل حصص الانبعاثات على أنها ممتلكات غير ملموسة. وفي كاليفورنيا، تُصنَّف بموجب قرار قضائي على أنها "حقوق ملكية قيِّمة وخاصة وقابلة للتداول"[82].

46- وفي عدة حالات، أشارت الدول التي تنفذ برنامجا لتداول الانبعاثات (أو تنظر في تنفيذه) في ولايتها القضائية، أو التي تعدل قوانينها المحلية للمشاركة في آلية دولية قائمة على السوق، إلى اعتزامها معالجة مسألة الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون في تشريعاتها التي ستُعتمد. فعلى سبيل المثال، أفادت بوركينا فاسو بأن إطارها القانوني المقترح لأنشطة برنامج REDD+ ينص على أن تُعامَل أرصدة الكربون التي ستصدر بموجب هذا الإطار كممتلكات غير ملموسة (موجودات غير مادية منقولة) تكون لأصحابها حرية تحويلها وإحالتها[83]. وذكرت بروني دار السلام أنها ستنظر في تحديد الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون مع أصحاب المصلحة المعنيين بعد استكشاف دراسات الجدوى بشأن أدوات تسعير الكربون[84]. وأشارت بنما والسلفادور، اللتان تعكفان حاليا على وضع إطار قانوني لإنشاء سوق كربون امتثالية في إقليميهما، أيضا إلى أن توضيح الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون التي ستُتداول في ولايتيهما القضائية هو جانب قيد النظر[85]. وذكرت بيرو، التي تنفذ سجلا وطنيا لأرصدة الكربون الناتجة عن أنشطة التخفيف المنفذة في إقليمها، أن أرصدة الكربون التي ستسجَّل في هذا السجل ستعرَّف بأنها ممتلكات منقولة غير ملموسة[86]. وفي باراغواي، حيث أنشئ هذا السجل بالفعل، تحدد الأحكام القانونية أرصدة الكربون كمواضيع لحقوق الملكية[87].

المؤرخة 30 أيلول/سبتمبر 2022، الفقرة 122. على الرابط https://icsidfiles.worldbank.org/icsid/ICSIDBLOBS/OnlineAwards/C9375/DS18454_En.pdf.

(76) الخبير الذي رشحته الصين، "Comments on the Draft UNCITRAL/UNIDROIT Study on the Legal Nature of Voluntary Carbon Credits".

(77) كوت ديفوار (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (ب)).

(78) كرواتيا (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(79) سلوفينيا (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(80) فرنسا، القانون البيئي، المادة L. 229-15.

(81) المكسيك (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(82) الولايات المتحدة (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)) و2 (ب)).

(83) بوركينا فاسو (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(84) بروني دار السلام (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(85) بنما والسلفادور (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(86) بيرو (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(87) باراغواي (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

'4' التوصيف القانوني بالإشارة إلى مسائل القانون العام

47- قدمت بعض الدول أيضا معلومات عن التوصيف القانوني لأرصدة الكربون المتداولة في أسواق الكربون الامتثالية من منظور فروع محددة من قانونها العام، مثل قانون الضرائب أو القانون المالي. فعلى سبيل المثال، أفادت البرازيل بأنه على الرغم من عدم وجود توافق في الآراء حاليا بشأن تعريف الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون، فقد أعرب المكتب الاتحادي للإيرادات بالفعل عن فهمه بأن أرصدة الكربون تشكل موجودات غير ملموسة للشركات[88]. وأشارت كندا إلى أن حصص الانبعاثات، للأغراض الضريبية، تخضع عموما لضريبة السلع والخدمات/ضريبة المبيعات المنسقة، وهي ضريبة القيمة المضافة في كندا، بوصفها ممتلكات شخصية (منقولة) غير ملموسة بموجب قانون الضرائب غير المباشرة[89]. وذكرت تايلند أن أرصدة الكربون تُعتبر، في ولايتها القضائية، للأغراض الضريبية، أشياء غير مادية قابلة لأن تكون لها قيمة وللتخصيص[90].

48- وفيما يتعلق بالتوصيف القانوني لأرصدة الكربون بالإشارة إلى القانون المالي، أعلنت الأرجنتين أنه بموجب لائحة صدرت عام 2012، فإن أرصدة خفض الانبعاثات المعتمد (أي الوحدات الصادرة بموجب آلية التنمية النظيفة لبروتوكول كيوتو) يمكن مقارنتها بالأوراق المالية بموجب قانونها المحلي[91]. وأفادت أستراليا بأن وحدات أرصدة الكربون الأسترالية وأرصدة آلية الضمانات تُعتبر منتجات مالية بموجب القانون الأسترالي[92]. وأشارت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى أن حصص الانبعاثات الصادرة بموجب نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات مصنفة بموجب التوجيه الخاص بأسواق الصكوك المالية لعام 2014 (MiFID II) كصكوك مالية[93]. وأفادت كازاخستان بأن حصص الانبعاثات ووحدات تعويض الكربون لديها تُعتبر من السلع[94]. ولاحظت بنما أنه على الرغم من أن القانون لا يحدد الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون، فإنها تُعتبر من السلع[95]. وذكرت باراغواي أن أرصدة الكربون في بلدها تُصنَّف بأنها صكوك قابلة للتداول، مما يوحي بأنها تمثل موجودات مالية[96]. وأشارت الولايات المتحدة إلى قضية كررت فيها محكمة الاستئناف في كاليفورنيا حكما سابقا بأن حصص الانبعاثات سلعة قيِّمة[97].

(88) البرازيل (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ) و2 (ب)).

(89) كندا (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(90) تايلند (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ) و2 (ب)).

(91) الأرجنتين (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(92) أستراليا (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ): "حيث إن وحدات أرصدة الكربون الأسترالية وأرصدة آلية الضمانات هي منتجات مالية، يجب أن تكون حاصلا على ترخيص خدمات مالية أسترالية إذا كنت تمارس نشاطا تجاريا في مجال الخدمات المالية مع أستراليا أو إليها أو منها يوفر أي وحدات انبعاثات منظمة بموجب قانون الشركات، ما لم ينطبق إعفاء. ويشمل ذلك أيضا المنتجات المالية المرتبطة بوحدات الانبعاثات هذه مثل المشتقات على وحدات الانبعاثات أو مخططات الاستثمار المدارة التي تجمع أنشطة الحد من الكربون").

(93) أيرلندا، سلوفينيا، كرواتيا (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(94) كازاخستان (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(95) بنما (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(96) باراغواي (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(97) الولايات المتحدة (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (ب)).

باء - أسواق الكربون الطوعية

49- ظهرت أسواق الكربون الطوعية في تسعينيات القرن العشرين كجهد تقوده جهات فاعلة من غير الدول لاعتماد عمليات خفض الانبعاثات وإزالتها خارج مخططات الامتثال في إطار الأمم المتحدة[98]. وفي أسواق الكربون الطوعية، تتأتى أرصدة الكربون المتحقَّق منها من أنواع مختلفة من مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ، وتصدرها منظمات غير حكومية تعرف باسم واضعي معايير الكربون المستقلين. وتتضمن الأمثلة على واضعي معايير الكربون المستقلين "معيار الكربون المتحقَّق منه" (VCS/Verra)[99]، و"المعيار الذهبي"[100]، و"سجل الكربون الأمريكي"[101]، و"احتياطي العمل المناخي"[102].

50- وغالبا ما توصف أسواق الكربون الطوعية بأنها "وسيلة غير تنظيمية لتوجيه الموارد المالية" إلى مشاريع التخفيف[103]. وحيثما لا توجد حوافز مالية أو قانونية كافية لتنفيذ مشاريع لخفض انبعاثات غازات الدفيئة أو إزالتها من الغلاف الجوي، فإن إمكانية بيع أرصدة الكربون المتحقَّق منها تتيح فرصة لجعل هذه المشاريع مجدية من الناحية المالية. وعليه، يُعتقد عموما أن أسواق الكربون الطوعية، من خلال قدرتها على حشد التمويل الخاص من أجل العمل المناخي، يمكن أن تضطلع بدور مهم في تسهيل الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون[104].

1- البنية التحتية للسوق

51- كما هو مذكور أعلاه، أرصدة الكربون المتحقَّق منها هي وحدات تمثل تحقيق تخفيض أو إزالة طن واحد من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، تحقق منه طرف ثالث[105]. ويمكن لمشتري أرصدة الكربون المتحقَّق منها شراء هذه الصكوك لاستخدامات مختلفة. فعلى سبيل المثال، قد يستخدمون أرصدة الكربون المتحقَّق منها للتخفيف من آثار بصمتهم الكربونية (على سبيل المثال، لتمكينهم من حساب صافي رصيد انبعاثات غازات الدفيئة الخاص بهم، أو لتمكينهم من الإبلاغ عن أرصدة الكربون المتحقَّق منها المخفِّفة عند الكشف عن إجمالي انبعاثاتهم) والمساعدة في تحقيق أهدافهم المفروضة ذاتيا لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري؛ ويجوز لهم شراء أرصدة الكربون المتحقَّق منها كشكل من أشكال الاستثمار ثم بيعها للمشاركين الآخرين في أسواق الكربون الطوعية؛ وقد يحتفظون بأرصدة الكربون المتحقَّق منها إلى أجل غير مسمى لمجرد أن ذلك يعود بالنفع على البيئة؛ أو قد يسعون إلى تعديل أرصدة الكربون المتحقَّق منها من أجل استخدامها في أسواق الكربون الطوعية.

52- وعلى عكس أسواق الكربون الامتثالية، التي هي بحكم تعريفها أسواق خاضعة للتنظيم، فإن أسواق الكربون الطوعية لا تشمل عموما السلطات التنظيمية الحكومية. وقد أشارت عدة دول صراحة، في ردها

---

(98) IOSCO, *Voluntary Carbon Markets. Consultation Report*, CR/06/23, December 2023, p. 9.

(99) منظمة فيرا، على الرابط https://verra.org/programs/verified-carbon-standard/.

(100) المعيار الذهبي، على الرابط www.goldstandard.org/.

(101) سجل الكربون الأمريكي، على الرابط https://americancarbonregistry.org/.

(102) احتياطي العمل المناخي، على الرابط www.climateactionreserve.org/.

(103) J. Sadikman, S. Duncanson, D. Saric et al., "The Evolution of Canada's Carbon Markets and Their Role in Energy Transition", *Alberta Law Review*, vol. 60, issue 2, 2022, p. 342.

(104) IOSCO, *Voluntary Carbon Markets. Consultation Report*، الحاشية 98 أعلاه، الصفحة 9.

(105) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 39. ويجري أيضا تداول الوحدات المعروفة باسم الأرصدة المسبقة في أسواق الكربون الطوعية. ويُعرَّف تسجيل الأرصدة المسبق بأنه "إصدار تعويضات الكربون توقعا لعمليات خفض الانبعاثات في المستقبل". UN-REDD Programme, "Ex-ante crediting"، على الرابط www.un-redd.org/glossary/ex-ante-crediting. ومما له أهميته أنه في حالة الأرصدة المسبقة، لا تكون تخفيضات الانبعاثات أو إزالتها قد وقعت بعد. وتصدر الأرصدة عادة بناء على تقدير لنتائج التخفيف المتوقعة من أجل تيسير التمويل في المراحل المبكرة. وفي حين أن الأرصدة المسبقة يمكن استخدامها في تيسير الاستثمار في أسواق الكربون الطوعية، فهي أرصدة لم يُتحقق منها بعد ومن ثم لا يمكن سحبها.

على الاستبيان الذي أرسلته الأمانة، إلى أنها لا تؤدي أي دور إشرافي في عمل أسواق الكربون الطوعية في ولاياتها القضائية (مثل الأرجنتين[106] وبوركينا فاسو[107] وسري لانكا[108] وكندا[109] والنرويج[110]).

53- ومع ذلك، فقد وضعت بلدان أخرى قوانين ولوائح لمراقبة مشاريع التخفيف التي يعتمد نتائجها واضعو معايير الكربون المستقلون. وهذه هي الحال على وجه الخصوص في غواتيمالا، حيث يُطلب من مطوري المشاريع التي يعتمدها واضعو معايير الكربون المستقلون تسجيل مشروعهم في سجل عمومي[111]. ويوجد شرط مماثل في الجمهورية الدومينيكية[112] وباراغواي[113]. وفي الأرجنتين، أنشئ سجل وطني لتتبع جميع مشاريع التخفيف المنفذة في البلد. والغرض من هذا السجل هو تنظيم المعلومات المتعلقة بالمشاريع التي تظهر في سجلات أخرى (مثل تلك التي يشغِّلها واضعو معايير الكربون المستقلون). وهذا يعني أن السلطات العمومية لا تدرج المشاريع في هذا السجل إلا عندما تُدرَج في سجل معيار الكربون المقابل المطبَّق على تطويرها[114]. وتنفِّذ بيرو أيضا سجلا وطنيا يتعين فيه تسجيل مشاريع التخفيف التي تفضي إلى إصدار أرصدة الكربون[115]. وعلى أية حال، فإن المتطلبات القانونية عبر الولايات القضائية غير متسقة على الإطلاق.

54- وتبدأ دورة حياة رصيد الكربون المتحقَّق منه بتطوير مشروع يهدف إلى التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة. وتندرج هذه المشاريع عموما ضمن فئتين: '1' مشاريع التخفيض التي إما أن تخفض الانبعاثات من المصادر الحالية، مثل مشاريع الطاقة المتجددة، أو تمنع إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، مثلا من خلال الحد من فقدان الموارد الطبيعية التي تمتص الكربون؛ أو '2' مشاريع الإزالة التي تزيل غازات الدفيئة من الغلاف الجوي. وفي المقابل، قد تكون مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ هذه إما في شكل حلول قائمة على الطبيعة أو حلول قائمة على التكنولوجيا.

55- وتعمل الحلول القائمة على الطبيعة، مثل مشاريع إعادة التحريج[116]، على تقليل الانبعاثات أو إزالة غازات الدفيئة من الغلاف الجوي إما عن طريق تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على عزل ثاني أكسيد الكربون، أو عن طريق عكس تدهور النظام الإيكولوجي بحيث تزيد كمية الكربون التي يخزنها عن تلك المنبعثة منه.[117]

(106) الأرجنتين (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(107) بوركينا فاسو (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(108) سري لانكا (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(109) كندا (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(110) النرويج (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(111) غواتيمالا (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (أ)).

(112) الجمهورية الدومينيكية (الرد على استبيان الأونسيترال، 3).

(113) باراغواي (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(114) الأرجنتين (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(115) بيرو (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (ب)).

(116) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 44؛ IOSCO, *Voluntary Carbon Markets. Consultation Report*، الحاشية 98 أعلاه، الصفحة 16.

(117) L. Mercer, "What are nature-based solutions to climate change?", Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, 15 November 2022، على الرابط www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-are-nature-based-solutions-to-climate-change/#:~:text=Nature%2Dbased%20solutions%20include%3A%20avoiding,singular%20species%3B%20improving%20management%20practices http://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-are-nature-based-solutions-to-climate-change/ -:~:text=Nature%2Dbased%20solutions%20include%3A%20avoiding,singular%20species%3B%20improving%20management%20practices

وتشمل التكنولوجيات المناخية التي تساعد على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة الطاقات المتجددة (مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرمائية[118]) واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، وهي مجموعة من التكنولوجيات التي تنطوي على احتجاز ثاني أكسيد الكربون، بشكل عام من مصادر ثابتة كبيرة مثل توليد الطاقة أو المنشآت الصناعية التي تستخدم إما الوقود الأحفوري أو الكتلة الحيوية كوقود وتخزينه في خزانات (على سبيل المثال، في التكوينات الجيولوجية تحت الأرض)[119]. ويمكن أيضا استخدام تكنولوجيات المناخ مثل الالتقاط المباشر من الهواء (عملية صناعية يُستخلص من خلالها ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي) لإزالة ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي.

56- ويُعرف الفرد أو المنظمة التي لديها "السيطرة والمسؤولية الشاملة" عن مشروع التخفيف من آثار تغير المناخ عموما باسم "مؤيد المشروع"[120]. وعادة ما يقوم مؤيدو المشروع بالبحث عن المشاريع وتصورها. وهم مسؤولون عن وضع وصف للمشروع، وتقديم المشروع للتسجيل لدى واضع معايير الكربون المستقل المنطبق، ومراقبة أنشطة المشروع[121]. وقد لا يكون مؤيدو المشروع بالضرورة هم نفسهم مطوري المشروع، أي الكيانات المسؤولة عن تطوير وإدارة مشروع التخفيف من آثار تغير المناخ. وقد لا يكون مؤيدو المشروع أيضا مالكي الأرض أو الموجودات الأخرى المطلوبة لتطوير المشاريع، مثل سندات الملكية أو التصاريح، ومن ثمَّ يجب عليهم التعامل مع السلطات المحلية، بما في ذلك الحكومات الإقليمية وحكومات الولايات، وكذلك المجتمعات المحلية وملّاك الأراضي المحليين والمزارعين والجهات الأخرى ذات الصلة.

57- ولكي تُصْدَر أرصدة الكربون المتحقَّق منها فيما يتعلق بمشروع للتخفيف من آثار تغير المناخ، يجب أن يعتمد واضع معايير كربون مستقل المشروع وعملياته المزعومة في مجال خفض الانبعاثات وإزالتها. وكما ذكر أعلاه، فإن واضعي معايير الكربون المستقلين هم كيانات خاصة، لكل منها مجموعة خاصة من القواعد واللوائح التي ينبغي لمؤيدي المشروع الامتثال لها، إلى جانب منهجيات معتمدة لتقييم الأثر المناخي للمشاريع التي يُطلب منهم اعتمادها. وكما توضح منظمة فيرا (Verra)، "المنهجيات ضرورية لتحديد حجم الفوائد الحقيقية والدقيقة للمشروع من حيث غازات الدفيئة"، وهي "توفر المتطلبات والإجراءات لتحديد حدود المشروع، وتحديد خط الأساس، وتقييم الإضافية، ورصد المعلمات ذات الصلة، وفي نهاية المطاف تحديد حجم عمليات خفض انبعاثات غازات الدفيئة أو إزالتها"[122].

58- وعليه، قبل اعتماد مشروع معين، يقيّم واضع معايير الكربون المستقل ما إذا كان المشروع يمتثل لمنهجيته المنطبقة وقواعده ولوائحه. وتشمل عملية التقييم هذه كلا من: '1' التصديق المسبق لتحديد ما إذا كان المشروع يتوافق مع القواعد البرنامجية لواضع معايير الكربون وتقييم مدى معقولية الافتراضات والقيود

(118) UNFCCC, *Technology and the UNFCCC: Building the foundation for sustainable development,* 2016, p. 2، على الرابط https://unfccc.int/ttclear/misc_/StaticFiles/gnwoerk_static/NAD_EBG/54b3b39e25b84f96aeada52180215a.de/b8ce50e79b574690886602169f4f479b.pdf.

(119) International Energy Agency, "Carbon Capture, Utilisation and Storage"، على الرابط www.iea.org/energy-system/carbon-capture-utilisation-and-storage.

(120) على سبيل المثال: Verra "Program Definitions", 21 December 2021, v4.3، على الرابط https://verra.org/wp-content/uploads/2022/12/vcs-program-definitions-v4.3-final.pdf.

(121) على سبيل المثال: Verra, "Develop a verified carbon standard (VCS) project"، على الرابط https://verra.org/programs/verified-carbon-standard/develop-a-vcs-project/.

(122) Verra, "Methodologies"، على الرابط https://verra.org/methodologies-main.

والأساليب التي تدعم المطالبة بشأن نتائج الأنشطة المستقبلية؛ وكذلك '2' التحقق اللاحق من المشروع لتأكيد عمليات خفض الانبعاثات وإزالتها التي حققها المشروع بالفعل[123].

59- وبوجه عام، يجب على مؤيد المشروع أن يثبت أن عمليات خفض غازات الدفيئة أو إزالتها حقيقية وقابلة للقياس ودائمة وإضافية ويمكن التحقق منها على نحو مستقل وفريدة من نوعها وقابلة للتتبع[124]. ويتبين ذلك من خلال ما يُعرف باسم عملية "القياس والإبلاغ والتحقق". وعلى حد وصف مجموعة البنك الدولي، فإن عملية القياس والإبلاغ والتحقق هي "عملية متعددة الخطوات لقياس كمية انبعاثات غازات الدفيئة التي خفضها نشاط تخفيف محدد"[125].

60- وعادة ما يتولى التصديق والتحقق فيما يتعلق بالأثر المناخي المزعوم للمشروع أطراف ثالثة تعرف باسم "هيئات التحقُّق" أو "المتحققين". والمتحققون هم هيئات تقييم مستقلة تضع برامج لضمان الجودة للتأكد من أن أنشطة مشروع التخفيف من آثار تغير المناخ قد أسفرت عن العمليات المزعومة في مجال خفض الانبعاثات أو إزالتها. وعادة ما يعتمد واضع معايير الكربون المستقل المتحققين ويوظفهم مؤيد المشروع. وقد تكون العملية الشاملة من بداية المشروع إلى الاعتماد من قبل واضع معايير الكربون المستقل مطولة، مما يعني أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها قد تصدر بعد سنوات من حدوث عمليات خفض الانبعاثات أو إزالتها[126].

61- وبمجرد أن يُعتمد المشروع من جانب واضع معايير الكربون المستقل، يمكن أن تُصدَر لمؤيد المشروع أرصدة الكربون المتحقَّق منها القابلة للتداول لكل طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون جرى تخفيضه أو إزالته من الغلاف الجوي. وتُعطى أرصدة الكربون المتحقَّق منها، بمجرد إصدارها، رقما متسلسلا فريدا وتُسجَّل في سجل لأرصدة الكربون المتحقَّق منها. والسجلات هي أنظمة لحفظ السجلات فيما يخص المشاريع المناخية المسجلة التي تصدر بشأنها أرصدة الكربون المتحقَّق منها. ويشغِّلها في الغالب، وإن لم يكن دائما، واضع معايير الكربون المستقل الذي أصدر أرصدة الكربون المتحقَّق منها. وتخزن هذه السجلات المعلومات وتتعقب أرصدة الكربون المتحقَّق منها في كل خطوة من دورة حياتها (أي الإصدار، والنقل، والسحب، والإلغاء).

62- ويمكن لأرصدة الكربون المتحقَّق منها، بمجرد اعتمادها وإصدارها وتسجيلها، أن تباع في السوق المفتوحة، إما في إطار عملية بيع مباشرة أو من خلال سوق للتداول التجاري. ويمكن بيع أرصدة الكربون المتحقَّق منها مباشرة أو من خلال وسطاء مثل السماسرة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المصارف التي عادة ما تتقاضى عمولة مقابل خدماتها[127]) أو البورصات. وهناك نوعان من أسواق أرصدة الكربون المتحقَّق منها، هما: السوق الأولية والسوق الثانوية. وتشير السوق الأولية عموما إلى أول عملية شراء للأرصدة بعد التحقق، وغالبا ما تتم مباشرة من مؤيدي المشروع الذين أصدر لهم واضع معايير الكربون المستقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها لأول مرة. أما السوق الثانوية فتشير إلى إمكانية بيع الأرصدة لاحقا على طول سلسلة. وقد يشمل البائعون في السوق الثانوية، على سبيل المثال، المؤسسات المالية والتجار والمنظمات غير الحكومية والكيانات المؤسسية. أما مشترو أرصدة الكربون المتحقَّق منها فغالبا ما يشملون الكيانات المؤسسية أو المنظمات

(123) على سبيل المثال: Verra, "Program overview"، على الرابط https://verra.org/programs/verified-carbon-standard/#how-it-works؛ IOSCO, *Voluntary Carbon Markets. Consultation Report*، الحاشية 98 أعلاه.

(124) IOSCO, *Voluntary Carbon Markets. Discussion Paper*, CR/06/22, November 2022, pp. 9–10 and pp. 13–15.

(125) WBG, "What You Need to Know About the Measurement, Reporting and Verification (MRV) of Carbon Credits", 27 July 2022، على الرابط www.worldbank.org/en/news/feature/2022/07/27/what-you-need-to-know-about-the-measurement-reporting-and-verification-mrv-of-carbon-credits#:~:text=MRV%20seeks%20to%20prove%20that,of%20CO2%20equivalent%20(tCO2eq.

(126) IOSCO, *Voluntary Carbon Markets. Discussion Paper*، الحاشية 124 أعلاه، الصفحة 9.

(127) IOSCO, *Voluntary Carbon Markets. Consultation Report*، الحاشية 98 أعلاه، الصفحة 22.

غير الحكومية التي قد تختار الاحتفاظ بأرصدة الكربون المتحقَّق منها، أو مواصلة الاتجار بها، أو التماس أي تعديلات قابلة للتطبيق لاستخدامها في سوق الامتثال، أو سحب أرصدة الكربون المتحقَّق منها.

63- وإذا رغب حامل أرصدة الكربون المتحقَّق منها في "المطالبة بمزايا" تلك الأرصدة، فعليه أن يسحبها[128]. ويمكن أن تتخذ المطالبة بمزايا أرصدة الكربون المتحقَّق منها أشكالا مختلفة مثل استخدام تلك الأرصدة كتعويض في برنامج امتثال أو الإدلاء ببيان، عند الإبلاغ عن مخزون انبعاثات صاحب أرصدة الكربون المتحقَّق منها، بأنه يحتفظ بأرصدة كربون متحقَّق منها وبأنه يسحبها. ولا تعود أرصدة الكربون المتحقَّق منها، بمجرد سحبها، قابلة للتداول، وكل ما يبقى منها هو سجلها. فعلى سبيل المثال، وفقا للبند 8-2 من شروط الاستخدام لدى منظمة فيرا، عند سحب أرصدة الكربون المتحقَّق منها "(أ) تُسقَط جميع حقوق الملكية والمصالح القانونية والنفعية في هذه الصكوك؛ و(ب) لا تعود لمنظمة فيرا أو المستخدم أو أي شخص آخر له حقوق ملكية قانونية أو نفعية أي حقوق أخرى لأخذ مزايا تلك الصكوك ولا الفوائد البيئية الأساسية المقابلة لتلك الصكوك". كما ينص البند 8-5 من شروط الاستخدام التابعة لمنظمة فيرا، جزئيا، على أنه "لا يوجد لأي شخص أي حقوق أخرى لأخذ مزايا الصكوك الملغاة أو المسحوبة أو المزايا البيئية الأساسية المقابلة لتلك الصكوك". ويتضمن القسم 9 من شروط استخدام المعيار الذهبي أحكاما مماثلة[129].

64- وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن لمشتري أرصدة الكربون المتحقَّق منها أن يأمر السجل مباشرة بسحب أرصدة الكربون المتحقَّق منها، أو يمكنه أن يتفق تعاقديا مع بائع أرصدة الكربون المتحقَّق منها على أن يسحب البائع الأرصدة نيابة عن المشتري. وفي هذه الحالة، يوعز البائع إلى السجل بسحب الرصيد.

65- وبخلاف السحب من جانب حامل أرصدة الكربون المتحقَّق منها أو نيابة عنه، يمكن أن تخضع أرصدة الكربون المتحقَّق منها أيضا لما يلي: '1' الانتكاس؛ أو '2' التعليق؛ أو '3' الإلغاء؛ أو '4' انتهاء الصلاحية. والانتكاس هو المصطلح المستخدم لوصف الحدث الذي يتسرب فيه الكربون المتحقَّق بالفعل من إزالته مرة أخرى إلى البيئة. ومن الأمثلة على ذلك احتراق غابة جرى تشجيرها أو التسرب اللاحق للكربون المخزَّن في خزان. وبغية توقُّع مثل هذه الحوادث المحتملة ومعالجتها، ينبغي للمشاريع القائمة على الطبيعة التي يمكن أن تتعرض للانتكاس عموما تحويل بعض أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي تولِّدها إلى ما يُعرف باسم "المجمع العازل". وفي حالة حدوث انتكاس، يلغي واضع معيار الكربون عندئذ العدد المكافئ من الأرصدة في ذلك المجمع العازل بحيث لا تكون هناك حاجة إلى إنهاء المعاملات التي أجريت بالفعل[130]. ويمكن أن تنشأ

(128) يجوز لأصحاب أرصدة الكربون المتحقَّق منها أيضا سحبها دون تقديم أي مطالبة، وذلك بوصفها مجرد وسيلة لدعم إجراءات التخفيف الأساسية.

(129) ينص البند 9 من *شروط استخدام* المعيار الذهبي (على الرابط https://globalgoals.goldstandard.org/standards/T-Preview-V1.1-Registry-App-Terms-of-Use.pdf) في الجزء ذي الصلة على ما يلي: "يقر صاحب الحساب بما يلي ويوافق عليه. إذا سحب صاحب الحساب الوحدات في سجل المعيار الذهبي: (أ) يسحب صاحب الحساب تلك الوحدات بصفة دائمة؛ (ب) لا يملك صاحب الحساب أو أي طرف ثالث أي حقوق أخرى لأخذ مزايا تلك الوحدات ولا المزايا البيئية الأساسية المقابلة لتلك الوحدات؛ (ج) يكفل صاحب الحساب أن تدخل جميع الأطراف الثالثة ذات الصلة في الاتفاقات اللازمة لضمان عدم تمتع صاحب الحساب أو أي أطراف ثالثة بأي حقوق أخرى لأخذ مزايا تلك الوحدات أو المزايا البيئية الأساسية المقابلة لتلك الوحدات". "مع مراعاة البند 17، أي تعليمات صادرة من صاحب الحساب إلى سجل المعيار الذهبي لسحب الوحدات وفقا للبند 9 هذا غير قابلة للإلغاء، ويقر صاحب الحساب بأن أي تعليمات من هذا القبيل لن تُنقض". "يقر المعيار الذهبي بما يلي ويوافق عليه: بمجرد امتثال صاحب الحساب لهذا البند 9 وسحب المعيار الذهبي للوحدات، لا يتخذ المعيار الذهبي أي إجراء لممارسة، أو الادعاء بممارسة، أي حق أو مصلحة في الوحدات المسحوبة أو المزايا البيئية الأساسية المقابلة لهذه الوحدات، أو للتعامل معها أو استخدامها على نحو آخر، ويعتبر أنه لا يوجد أي شخص لديه أي حقوق أخرى لأخذ مزايا الوحدات المسحوبة أو الفوائد البيئية الأساسية المقابلة لتلك الوحدات".

(130) UNIDROIT, *Summary Report of the First Session (10–12 October 2023)*, Study LXXXVI – W.G.1 – Doc.3, para. 28.

مشكلة إذا استُنفد المجمع العازل، على سبيل المثال في حالة زوال غابة بأكملها بسبب حرائق الغابات. بيد أن الخبراء لاحظوا أن مثل هذا السيناريو لم يطرأ بعد[131].

66- وقد يشير التعليق إلى الحالات التي تعلق فيها الدولة المضيفة المشروع الأساسي ويُحتمل من ثمَّ أن تؤخر إصدار الأرصدة ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، في عام 2021، علَّقت إندونيسيا إصدار أرصدة الكربون نتيجة لمخاوف تنظيمية[132].

67- وقد يشير التعليق أيضا إلى الحالات التي يقرر فيها واضع معايير الكربون المستقل تعليق حساب حامل أرصدة الكربون المتحقَّق منها وقدرته على التعامل مع أرصدة الكربون المتحقَّق منها الخاصة به إذا اعتقد واضع معيار الكربون، على سبيل المثال، أن حامل أرصدة الكربون المتحقَّق منها لم يمتثل لشروط الاستخدام المعمول بها، أو أن أيا من الوحدات التي يحتفظ بها حامل أرصدة الكربون المتحقَّق منها قد أنشئت بطريقة احتيالية أو أدرجت على نحو غير قانوني، أو جرى سحب اعتماد الوحدات[133]. وقد يؤدي هذا التعليق إلى الإلغاء الدائم لأرصدة الكربون المتحقَّق منها، حيث "تسقط جميع حقوق الملكية والمصالح القانونية والنفعية" في الأرصدة[134].

2- الوضع الحالي للسوق

68- على مدى العقد الماضي، سُحب أكثر من 500 مليون من أرصدة الكربون المتحقَّق منها، أُصدرت عن طريق أربعة من واضعي معايير الكربون المستقلين الرئيسيين[135]. وعلى الرغم من تباطؤ سوق أرصدة الكربون المتحقَّق منها خلال العام الماضي، وُجد في تحليل أجرته شركة Trove Research، بالتعاون مع الرابطة الدولية لتداول الانبعاثات ومؤسستيْ Sylvera وفيرا، أن التمويل المتدفق إلى أسواق الكربون الطوعية قد زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة[136]. وقدرت فرقة العمل المعنية بتوسيع نطاق أسواق الكربون الطوعية أن الطلب على أرصدة الكربون المتحقَّق منها يمكن أن يزداد بمعامل 15 أو أكثر بحلول عام 2030، وبمعامل يصل إلى 100 بحلول عام 2050. ووفقا لفرقة العمل، يمكن أن تصل قيمة سوق أرصدة الكربون المتحقَّق منها إلى ما يزيد عن 50 مليار دولار في عام 2030[137].

69- ومع ذلك، وجدت ورقة نشرها المنتدى الاقتصادي العالمي أن السياسات الحكومية ومعايير السوق المقابلة لها لم توفر القدر الكافي من الحوافز الاستراتيجية لإلهام وتحفيز مجالس الإدارة والمستثمرين

(131) المرجع نفسه.

(132) V. Sebastian, "Carbon credit issuances from Indonesia on hold, developers await clarity", *S&P Global*, 7 April 2022، على الرابط www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/energy-transition/040722-carbon-credit-issuances-from-indonesia-on-hold-developers-await-clarity.

(133) على سبيل المثال: Gold Standard *Terms of Use* (الحاشية 129 أعلاه)، القسم 10-1.

(134) Verra, *Terms of Use. Verra Registry,* September 2021, Section 8.2، الحكم 8-2، على الرابط https://verra.org/wp-content/uploads/2024/04/Verra-Registry-TOU-April-2024-FINAL.pdf.

(135) K. Sullivan, A. Diemert, C. Cordova et al., *Status and trends of compliance and voluntary carbon markets in Latin America*, ICAP, IETA, International Development Bank, 2021, p. 35، على الرابط https://icapcarbonaction.com/system/files/document/201025_idb_compliancevoluntary_paper-rz.pdf.

(136) WBG, *State and Trends of Carbon Pricing. International Carbon Markets*, 2023, p. 14، على الرابط https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/2eb25e8e-ca16-4649-b637-e5caf88fd625/content.

(137) TSVCM, *Taskforce on Scaling Voluntary Carbon Markets. Final Report*, January 2021, p. 2، على الرابط www.iif.com/Portals/1/Files/TSVCM_Report.pdf.

للاستثمار في أرصدة الكربون المتحقَّق منها[138]. ومن العوائق الأخرى التي تحول دون توسيع نطاق أسواق الكربون الطوعية الافتقار إلى الشفافية في استراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ التي تتبعها الجهات الفاعلة من غير الدول واستخدامها أرصدة الكربون المتحقَّق منها، إلى جانب الشواغل المحيطة بنوعية أرصدة الكربون المتحقَّق منها نفسها[139].

3- الشواغل المتعلقة بالنزاهة والمبادرات الدولية الأخيرة

70- يمكن أن تنشأ شواغل بشأن نوعية ونزاهة أرصدة الكربون المتحقَّق منها من التحديات القائمة في كل من جانب العرض، ولا سيما فيما يتعلق بكيانات الأطراف الثالثة التي تتحقق من أرصدة الكربون المتحقَّق منها وتصدرها، وجانب الطلب لأسواق الكربون الطوعية، وهو ما يشير هذه المرة إلى الكيانات التي تشتري أرصدة الكربون المتحقَّق منها واستخدام هذه الكيانات لتلك الأرصدة. فعلى جانب العرض، لا تزال أسواق الكربون الطوعية، على الرغم من توسعها السريع، حاليا مجزأة وغير منظمة إلى حد كبير، مع عدم وجود منهجيات قياسية قابلة للتطبيق على نطاق مختلف واضعي معايير الكربون المستقلين[140]. وبسبب الافتقار إلى التوحيد على نطاق المعايير، والطبيعة غير الملموسة لأرصدة الكربون المتحقَّق منها، والتعقيد في قياس الأثر المناخي المزعوم لمشروع التخفيف من آثار تغير المناخ، قد يصبح من الصعب على مشتري أرصدة الكربون المتحقَّق منها إجراء تقييم شامل لجودة المنتج الذي يشترونه. وعلى جانب الطلب، قد تنشأ مشاكل بشأن كيفية استخدام الشركات لأرصدة الكربون المتحقَّق منها التي تشتريها نظرا للنقص العام الحالي في الإرشادات بشأن نوع المطالبات التي يمكن تقديمها[141].

71- وهناك بعض الحكومات والأطراف الخاصة التي بذلت بالفعل أو تبذل محاولات لتخفيف هذه المخاوف المتعلقة بالنزاهة. فعلى سبيل المثال، على جانب العرض:

- في كانون الأول/ديسمبر 2023، أعلنت هيئة تداول العقود الآجلة في الولايات المتحدة أنها وافقت على إرشادات مقترحة وطلب للتعليق العام فيما يتعلق بإدراج عقود مشتقات أرصدة الكربون المتحقَّق منها للتداول[142]. وتحدد الإرشادات المقترحة العوامل التي يجب على البورصة الخاضعة لرقابة هيئة تداول العقود الآجلة مراعاتها عند معالجة متطلبات قانون بورصة السلع ولوائح الهيئة ذات الصلة بتصميم العقد وعملية الإدراج[143]. وعلى جانب حماية المستهلك، تتناول لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة تعويضات الكربون في الأدلة غير الملزمة التي أصدرتها بشأن

(138) World Economic Forum, *Scaling Voluntary Carbon Markets: A Playbook for Corporate Action*, September 2023, p. 2، على الرابط www.weforum.org/publications/scaling-voluntary-carbon-markets-a-playbook-for-corporate-action/.

(139) R. Macquarie, "The Voluntary Carbon Market and Sustainable Development", Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, March 2023, p. 1، على الرابط www.lse.ac.uk/granthaminstitute/wp-content/uploads/2023/03/The-voluntary-carbon-market-and-sustainable-development-policy-brief.pdf.

(140) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرتان 86 و87.

(141) A. Dawes, "What's Plaguing Voluntary Carbon Markets?", Center for Strategic and International Studies, 2 February 2024، على الرابط www.csis.org/analysis/whats-plaguing-voluntary-carbon-markets.

(142) CFTC, "CFTC Issues Proposed Guidance Regarding the Listing of Voluntary Carbon Credits Derivatives Contracts", 4 December 2023، على الرابط www.cftc.gov/PressRoom/PressReleases/8829-23.

(143) المرجع نفسه.

التسويق البيئي، بعنوان "الأدلة الخضراء"[144]، والتي حُدِّثت آخر مرة في عام 2012[145]. وتتطلب الأدلة الخضراء حاليا من بائعي أرصدة الكربون أمورا من بينها "استخدام أساليب علمية ومحاسبية مختصة وموثوقة لتحديد حجم عمليات خفض الانبعاثات المطالب بها على نحو صحيح"[146].

- يطور "مستودع المناخ"، وهو مشروع تابع لوحدة أسواق الكربون والابتكار بالبنك الدولي، بنية تحتية رقمية لتعزيز قدر أكبر من الشفافية والثقة والنزاهة في أسواق الكربون[147]. ومن الأمثلة على ذلك المنصة العالمية للبيانات الوصفية المسماة "صندوق بيانات العمل المناخي (CAD Trust)"[148]. وقد طور الصندوق، وهو مبادرة يقودها القطاع الخاص، منصة بيانات وصفية لامركزية ومفتوحة المصدر تربط وتجمع وتنسق جميع بيانات سجل أرصدة الكربون الرئيسية لتعزيز المحاسبة الشفافة بما يتماشى مع المادة 6 من اتفاقية باريس. ويستخدم الصندوق تكنولوجيا سلاسل الكتل لإنشاء سجل لامركزي لنشاط أسواق الكربون، بهدف احتواء مخاطر العد المزدوج، وتحسين الشفافية، وزيادة الثقة في بيانات أرصدة الكربون.

- وضع مجلس تعزيز النزاهة لأسواق الكربون الطوعية، وهو هيئة حوكمة مستقلة لأسواق الكربون الطوعية[149]، مبادئ الكربون الأساسية التي تحدد المبادئ الرئيسية لأرصدة الكربون العالية النزاهة، إلى جانب إطار تقييمي يتضمن المعايير التفصيلية التي يستخدمها المجلس لتقييم ما إذا كان واضعو معايير الكربون وفئات أرصدة الكربون تفي بمبادئ الكربون الأساسية[150]. وسيتمكن واضعو معايير الكربون المقيَّمون على أنهم مؤهلون للاستفادة من مبادئ الكربون الأساسية من استخدام علامة مبادئ الكربون الأساسية على أرصدة الكربون من الفئات المعتمدة.

- أصدر ستة من واضعي معايير الكربون المستقلين الرئيسيين بيانا مشتركا في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أشاروا فيه إلى أنهم "شرعوا في تعاون لتعزيز النزاهة طوال عام 2024 لإحداث التغير الرئيسي التالي في موثوقية أسواق الكربون"[151]. وعلى وجه الخصوص، تعهد واضعو معايير الكربون، في جملة أمور، بما يلي: '1' الاستفادة من أفضل ممارسات بعضهم بعضا؛ '2' دعم الضمان المستقل للبرامج من جانب مجلس تعزيز النزاهة لأسواق الكربون الطوعية؛ '3' السعي إلى مواءمة المعايير مع المبادئ المشتركة من أجل التحديد الكمي والمحاسبة لعمليات خفض الانبعاثات أو إزالتها؛ '4' العمل على تمديد ديمومة بالوعات الكربون، بوسائل منها حمايتها من الانتكاسات؛ '5' وضع مؤشرات لتعزيز الفوائد

(144) Federal Trade Commission, "Green Guides"، على الرابط www.ftc.gov/news-events/topics/truth-advertising/green-guides.

(145) انظر United States, 7 16 C.F.R. § 260.5 (2012).

(146) Federal Trade Commission, "Green Guides"، الحاشية 144 أعلاه.

(147) Climate Warehouse، الموقع الشبكي، على الرابط www.theclimatewarehouse.org/.

(148) Climate Action Data Trust، على الرابط https://climateactiondata.org/.

(149) Integrity Council for Voluntary Carbon Markets، على الرابط https://icvcm.org.

(150) Integrity Council for Voluntary Carbon Markets, "The Core Carbon Principles"، على الرابط https://icvcm.org/the-core-carbon-principles/.

(151) ACR, ART, Climate Action Reserve, Global Carbon Council, Gold Standard, Verra, Promoting scale and integrity in carbon markets to help operationalize Article 6 and Nationally Determined Contributions under the Paris Agreement, joint statement, 4 December 2023، على الرابط www.climateactionreserve.org/blog/2023/12/04/cop28-icp/.

المجتمعية للمشاريع على أرض الواقع، والتأكيد على إنجازات التنمية المستدامة، والحماية من الضرر السلبي؛ ’6‘ تحسين الشفافية حول استخدام أرصدة الكربون؛ ’7‘ العمل على تحسين وتعزيز تدفق التمويل إلى البلدان النامية لمساعدتها على تحقيق مساهماتها المحددة وطنيا وتجاوزها[152].

72- وتجدر الإشارة أيضا إلى أن واضعي معايير الكربون المستقلين قد يواجهون مسؤولية مدنية محتملة، بما في ذلك المسؤولية المدنية بموجب القانون الخاص، فيما يتعلق بدورهم في اعتماد مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ وإصدار أرصدة الكربون المتحقَّق منها. ومن المرجح أن يعتمد مدى مسؤولية واضع معايير الكربون المستقل في العقد أو الضرر، على سبيل المثال، على القانون المنطبق في الولايات القضائية ذات الصلة، وكذلك شروط الاستخدام المحددة وأي ترتيبات تعاقدية أخرى يوفرها واضع معايير الكربون المستقل لمستخدميه. فعلى سبيل المثال، يتطلب نظام فيرا من كل من مؤيدي المشروع والمتحققين منه موافاة فيرا وجميع المكونات التي تشارك في العملية بسند وضمان وتأكيد حول طبيعة ما يقدمونه. ويقر مؤيدو المشروع ويضمنون أمورا منها أن جميع المعلومات التي يقدمونها صحيحة وكاملة، وأن جميع وثائق المشروع صحيحة ودقيقة، وأنهم يمتلكون ملكية وحقوقا قانونية وانتفاعية كاملة وحصرية لجميع عمليات خفض الانبعاثات وإزالتها الناتجة عن المشاريع[153]. وفي المقابل، تقر هيئة التصديق والتحقق وتضمن على وجه التحديد أمورا منها أنها قد تحققت على نحو مستقل من امتثال المشروع لمتطلبات برنامج معيار الكربون المتحقَّق منه على النحو المنصوص عليه في قواعد البرنامج (الذي تديره فيرا)، وبأنها قد تحققت على نحو مستقل من عمليات خفض الانبعاثات أو إزالتها الناتجة عن المشروع وفقا لقواعد البرنامج، وأن جميع المعلومات الواقعية المقدمة فيما يتعلق بالسند أو تقرير التحقق صحيحة ودقيقة وكاملة من جميع النواحي المادية[154]. وتُقدَّم هذه التأكيدات إلى: ’1‘ فيرا؛ ’2‘ كل شخص صاحب حساب يضم وحدات الكربون المتحقَّق منها، أي الاسم الذي يُطلق على أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن فيرا) فيما يتعلق بالمشروع في أي وقت؛ ’3‘ كل شخص قام صاحب حساب بسحب وحدات الكربون المتحقَّق منها المتعلقة بالمشروع نيابة عنه؛ ’4‘ كل واحد من أخلاف هؤلاء الأشخاص والمتنازل لهم[155]. وتُستخدم سندات تحتوي على تأكيدات وضمانات مماثلة فيما يتعلق بإصدار وحدات الكربون المتحقَّق منها وتصديقها في إطار نظام فيرا[156]. بيد أن هذا النهج ليس موحدا على نطاق واضعي معايير الكربون المستقلين. وفي الواقع، ليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالمعيار الذهبي، على سبيل المثال[157].

73- وعلى جانب الطلب من أسواق الكربون الطوعية، تهدف عدة برامج إلى توفير إرشادات مؤسسية بشأن صافي الانبعاثات الصفري، بما في ذلك ما يتعلق باستخدام أرصدة الكربون المتحقَّق منها. وهي تشمل، على سبيل المثال، ما يلي:

---

(152) المرجع نفسه.

(153) Verra, “Registration Representation v4.3” (Deed of representation issued in respect of the project), section 2.2، على الرابط https://verra.org/programs/verified-carbon-standard/vcs-program-details/ under subsection “Templates and Forms”.

(154) Verra, “Validation Representation v4.2” (Deed of representation issued in respect of validation)، المرجع نفسه، القسم 2-2؛ Verra “Verification Representation v4.2” (Deed of representation issued in respect of verification)، المرجع نفسه ، القسم 2-2.

(155) المرجع نفسه، القسم 2-3.

(156) Verra, “VCS Program details”، على الرابط https://verra.org/programs/verified-carbon-standard/vcs-program-details/under subsection “Templates and Forms – VCS Representations”.

(157) Gold Standard, *Terms of Use* (الحاشية 129 أعلاه).

- معيار صافي الانبعاثات الصفري للشركات الذي طورته مبادرة الأهداف القائمة على العلم (SBTi) – وهي شراكة بين مشروع الكشف عن انبعاثات الكربون (CDP) والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومعهد الموارد العالمية والصندوق العالمي للطبيعة – لتوفير الإرشادات والمعايير والتوصيات للشركات لوضع أهداف قائمة على العلم فيما يتعلق بصافي الانبعاثات الصفري[158].

منصة سوق الكربون التي أطلقتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2015 لتعزيز التعاون الدولي في وضع نُهج فعالة لتسعير الكربون[159].

- فريق خبراء الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتزامات الكيانات غير الحكومية المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس 2022 لوضع معايير لتعهدات تحقيق صافي الانبعاثات الصفري من قبل الكيانات غير الحكومية، بما فيها الشركات والمستثمرون والمدن والمناطق[160].

- مبادرة نزاهة أسواق الكربون الطوعية (VCMI)[161]، وهي منظمة دولية غير ربحية تتكون من مشروع لأصحاب مصلحة متعددين يجمع بين ممثلي المجتمع المدني والشركات والمجتمعات المحلية والحكومات لوضع إرشادات حول كيفية استخدام أرصدة الكربون المتحقَّق منها والمطالبة بها كجزء من استراتيجيات إزالة الكربون الموثوقة لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أصدرت المبادرة النسخة الثانية من منشورها المعنون "مدونة ممارسات المطالبات" (نُشرت لأول مرة في حزيران/يونيه 2023). وتتناول مدونة ممارسات المطالبات الصادرة عن المبادرة مسائل النزاهة على جانب الطلب من أسواق الكربون الطوعية من خلال تقديم إرشادات للشركات وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول بشأن كيفية الاستفادة بمصداقية من أرصدة الكربون المتحقَّق منها كجزء من التزاماتها المناخية الطوعية وكيفية الإبلاغ عن استخدامها لتلك الأرصدة[162].

74- وما ورد أعلاه هو مجرد قائمة توضيحية للمبادرات الأخيرة في هذا المجال السريع التطور.

جيم- العلاقة بين أسواق الكربون الامتثالية والطوعية

75- ليس هناك أسباب تحول دون المشاركة في أسواق الكربون الامتثالية وأسواق الكربون الطوعية في الوقت نفسه، والعديد من المشاركين نشطون في كلتا السوقين. وعلاوة على ذلك، رأى خبراء أسواق الكربون

(158) Science Based Targets, *SBTi Corporate Net-Zero Standard. Version 1.1*, April 2023، على الرابط https://sciencebasedtargets.org/resources/files/Net-Zero-Standard.pdf.

(159) OECD, "Carbon Market Platform"، صفحة موقع شبكي، على الرابط www.oecd.org/environment/cc/carbon-market-platform/#:~:text=The%20Carbon%20Market%20Platform%2C%20launched,and%20ambitious%20carbon%20pricing%20approaches.

(160) فريق خبراء الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتزامات الكيانات غير الحكومية المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري، للنزاهة تأثيرها: التزامات الشركات والمؤسسات المالية والمدن والمناطق بتحقيق صافي انبعاثات صفري، 2022، على الرابط www.un.org/sites/un2.un.org/files/high-level_expert_group_n7b.pdf. http://www.un.org/sites/un2.un.org/files/high-level_expert_group_n7b.pdf

(161) The Voluntary Carbon Markets Integrity Initiative، موقع شبكي، على الرابط https://vcmintegrity.org/.

(162) VCMI, *Claims Code of Practice*, November 2023, v.2، على الرابط https://vcmintegrity.org/wp-content/uploads/2023/11/VCMI-Claims-Code-of-Practice-November-2023.pdf.

الذين استشيروا أثناء إعداد هذه الدراسة عموما أن هناك تقاربا متزايدا بين أسواق الكربون الامتثالية وأسواق الكربون الطوعية.

76- والدليل على ذلك التقارب أن في بعض الولايات القضائية، يمكن استخدام رصيد الكربون المتحقَّق منه لتعزيز التزام الامتثال إذا كانت سوق الكربون الامتثالية ذات الصلة تسمح بأن يكون رصيد الكربون المتحقَّق منه مؤهَّلا لتلك الأغراض. ففي سنغافورة، على سبيل المثال، يسمح قانون تسعير الكربون للشركات بشراء أرصدة الكربون المتحقَّق منها لدفع جزء من التزاماتها المتعلقة بضريبة الكربون[163]. وبالمثل، في كولومبيا، تُقبَل أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة نتيجة لمشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ المنفَّذة في البلد كوسيلة بديلة للامتثال لمتطلبات ضريبة الكربون في الدولة[164]. وفي جنوب أفريقيا، يجوز استخدام أرصدة الكربون المتحقَّق منها لتعويض المسؤولية الواقعة على عاتق كيان مؤهل لتلقي ضريبة الكربون في جنوب أفريقيا[165]. وفي أستراليا، يتاح استخدام أرصدة الكربون المتحقَّق منها للشركات التي تسعى إلى الحصول على شهادة بشأن تحييد أثر الكربون صادرة عن الدولة بشأن عملياتها أو فعالياتها أو منتجاتها وخدماتها أو مبانيها[166]. وفي البرازيل، بموجب مشروع القانون المقترح المنشئ لنظام تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها، يمكن قبول أرصدة الكربون المتحقَّق منها كأدوات امتثال[167].

77- وثمة علامة أخرى على التقارب بين أسواق الكربون الامتثالية وأسواق الكربون الطوعية، وهي أن الإطار القانوني نفسه ينطبق في بعض البلدان على مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ بغض النظر عما إذا كانت هذه المشاريع اعتمدها واضعو معايير الكربون المستقلون أو السلطات العمومية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأطر القانونية التي تنشئ سجلات تهدف إلى تتبع مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ التي تنفذ في إقليم دولة ما وأرصدة الكربون المتحقَّق منها الناتجة عن تلك المشاريع، والتي يمكن أن تتضمن أحكاما تنطبق على كل من أرصدة الكربون المتحقَّق منها وأرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن سلطات عمومية (مثل باراغواي[168] وبنما[169] والجمهورية الدومينيكية[170]).

78- وتجدر الإشارة إلى أنه بدلا من اعتماد مشاريع محددة للتخفيف من آثار تغير المناخ، يعرض بعض واضعي معايير الكربون المستقلين إصدار أرصدة الكربون المتحقَّق منها فيما يخص عمليات خفض الانبعاثات أو إزالتها الناتجة عن سياسات التخفيف التي وضعتها ونفذتها السلطات العمومية على نطاق واسع. وهذه هي حالة Architecture for REDD+ Transactions (ART)، وهو "برنامج مستقل قائم بذاته يضع ويدير إجراءات موحدة لتسجيل أرصدة عمليات خفض الانبعاثات وإزالتها من برامج REDD+ الوطنية ودون الوطنية الكبيرة"[171]. وبموجب نظام مقياس الامتياز البيئي (TREES) (أي المعيار الذي وضعه البرنامج)، يمكن للبلدان والولايات القضائية دون الوطنية المؤهلة، بصفتها مطورا للبرامج السيادية، أن

(163) سنغافورة (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(164) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 41.

(165) South Africa, "Carbon Offset Administration System"، على الرابط https://carbon.energy.gov.za/Home.aspx#:~:text=The%20South%20African%20Carbon%20Tax,the%20Gold%20Standard%20(GS).

(166) أستراليا (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(167) البرازيل (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (ب)، الذي يشار فيه إلى أنه "يمكن قبول الأرصدة الطوعية كشهادات خفض أو إزالة انبعاثات متحقَّق منها ويمكن استخدامها لأغراض التسويات الدورية للالتزامات").

(168) باراغواي (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(169) بنما (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (أ)).

(170) الجمهورية الدومينيكية (الرد على استبيان الأونسيترال، 3).

(171) Architecture for REDD+Transactions, "About Us"، على الرابط www.artredd.org/about-us.

تولّد أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي تسجَّل في سجل يشغِّله البرنامج. وأشارت غيانا في ردها على الاستبيان إلى مشاركتها في معيار ART-TREES[(172)]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أصبحت أول بلد تصدر له أرصدة ART-TREES في إطار برنامج +REDD.

79- وخلال المشاورات التي أجريت لإعداد الدراسة، أشار الخبراء إلى أن هناك حاليا بعض أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بالطريقة التي يمكن أن تؤثر بها الآليات القائمة على السوق في إطار المادة 6 من اتفاق باريس على أسواق الكربون الطوعية. وتعزى أوجه عدم اليقين هذه أساسا إلى حقيقة أن الأطراف في اتفاق باريس المشاركة في تداول نتائج التخفيف المنقولة دوليا مطالَبة، بموجب إرشادات المادة 6-2، بتطبيق "التعديلات المقابلة" فيما يخص جميع تلك النتائج.

80- ويمكن وصف "التعديلات المقابلة" بأنها مقابَلة للإجراءات يتعين أن يقوم بها: '1' الطرف الذي ينقل نتائج التخفيف المنقولة دوليا لأول مرة (الذي عليه أن يزيل من دفاتر حساباته نتائج التخفيف التي تحققت في إقليمه ونُقلت إلى الخارج بوصفها نتائج التخفيف المنقولة دوليا)؛ و'2' الطرف الذي يستخدم نتائج التخفيف المنقولة دوليا لتحقيق مساهمته المحددة وطنيا (الذي يجب أن يضيف نتائج التخفيف التي تمثلها نتائج التخفيف المنقولة دوليا المشتراة إلى نتائج التخفيف المحققة محليا). ولا يزال يتعين على الطرف الذي يأذن باستخدام نتائج التخفيف لاستخدام آخر غير تحقيق مساهمة محددة وطنيا (مثلا فيما يتعلق بخطة كورسيا، لتحقيق هدف مناخي طوعي) أن يطبق "التعديلات المقابلة".

81- ويُعَدُّ تطبيق "التعديلات المقابلة" أمرا بالغ الأهمية لضمان عدم حساب كل نتيجة تخفيف مرتين - من جانب الطرف الذي تحققت لديه نتيجة التخفيف والطرف أو الكيان الذي اشترى نتائج التخفيف المنقولة دوليا التي تولدها نتيجة التخفيف تلك. وفي المقابل، لا تتطلب التحويلات الدولية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها مثل تلك التعديلات. وعليه، نظرا لأن تطبيق "التعديلات المقابلة" يضمن عدم حساب نفس التخفيض أو الإزالة لكمية مكافئ ثاني أكسيد الكربون مرتين، أي لحساب رصيدين مختلفين لصافي انبعاثات غازات الدفيئة، يمكن للمشترين إبداء تفضيل لأرصدة الكربون المعدَّلة.

82- وقد يؤذَن بأرصدة الكربون المتحقَّق منها كنتائج تخفيف منقولة دوليا وتصبح أرصدة كربون معدلة بموجب المادة 6-2 من اتفاقية باريس. ومع ذلك، فإن الأمر متروك لكل بلد ليقرر ما إذا كان ينبغي أن يُؤذَن بأرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة نتيجة لمشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ المنفَّذة في إقليمه كنتائج تخفيف منقولة دوليا. ولذلك، فإن زيادة الطلب على أرصدة الكربون المتحقَّق منها المعدلة يمكن أن تدفع الدول إلى تنظيم أنشطة أسواق الكربون الطوعية الجارية في ولاياتها القضائية. ومع ذلك، يقر الخبراء بأنه لا يزال من الصعب في هذه المرحلة توقع كيفية التأثير الدقيق للمادة 6 من اتفاق باريس على عمل أسواق الكربون الطوعية في الممارسة العملية.

ثالثا- المسائل القانونية الحالية المتعلقة بتداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن واضعي معايير الكربون المستقلين

83- كما هو موضح أعلاه، ظهرت أسواق الكربون الطوعية تدريجيا دون تدخل السلطات العمومية، وحتى الآن، يجري تسليم وتداول معظم أرصدة الكربون المتحقَّق منها خارج أي إطار قانوني محلي أو دولي محدد. ولذلك، على الرغم من أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها كانت "مواضيع" للتجارة الدولية على مدى عقود، فإن العديد من الجهات الفاعلة المشاركة في أسواق الكربون الطوعية ترى أن الجوانب القانونية

(172) غيانا (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

الرئيسية المتصلة بتداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها عبر الحدود تفتقر حاليا إلى الوضوح أو أنها غير منسقة بما فيه الكفاية بين الولايات القضائية.

84- وعادة ما يُنظر إلى هذا الوضع على أنه غير مُرض لأنه يميل إلى خلق بيئة أعمال لا يمكن التنبؤ بها، ويجعل تداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها معقدا بلا داع، ويمنع المزيد من الاستثمارات في أسواق الكربون الطوعية، ومن ثمَّ يعوق قدرتها على توجيه المزيد من التمويل نحو مشاريع التخفيف.

85- ونتيجة لذلك، كان هناك توقع متزايد بين الجهات الفاعلة المشاركة في أسواق الكربون الطوعية بشأن تهيئة بيئة قانونية أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر تنسيقا لكي يتطور تداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها. وقد أُعرب عن هذا التوقع في دراسات أجريت مؤخرا، حيث شدد خبراء على أن "الاستثمار والمعاملات المتعلقة بالموجودات المعقدة مثل أرصدة الكربون المتحقَّق منها *تتطلب* اليقين القانوني"[(173)]، أو أن التجارة في أرصدة الكربون المتحقَّق منها *"تتطلب* أسسا قانونية مناسبة"[(174)]، أو أن "سوق الكربون الطوعية القوية يجب أن ترتكز على أساس قانوني متين"[(175)].

86- وتأكيدا لهذه الشواغل، تحدد الأقسام الفرعية التالية من الدراسة التفصيلية وتعرض، بطريقة تحليلية، أبرز المسائل القانونية التي تنشأ حاليا في سياق التداول عبر الحدود لأرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن واضعي معايير الكربون المستقلين. وتتعلق المسائل التي ترد مناقشتها أدناه بالمواضيع التالية:

(أ) الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون الخاص؛

(ب) ملكية أرصدة الكربون المتحقَّق منها؛

(ج) المعاملات المضمونة والضمانات الرهنية؛

(د) نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها؛

(هـ) المعاملة في حالة الإعسار؛

(و) تسوية المنازعات؛

(ز) مسائل القانون المنطبق.

87- ولأغراض الوضوح، تتناول الدراسة هذه المواضيع في أقسام فرعية مختلفة. بيد أن العديد من القضايا التي نوقشت في هذه الأقسام الفرعية ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها بعضا. فعلى سبيل المثال، قد تتوقف مسألة ما إذا كان يجوز استخدام أرصدة الكربون المتحقَّق منها كأوراق مالية في ولاية قضائية معينة (القسم الفرعي جيم)، أو القواعد التي تنطبق على نقلها بين البائع والمشتري (القسم الفرعي دال)، على كيفية وصف أرصدة الكربون المتحقَّق منها قانونا في هذه الولاية القضائية (القسم الفرعي ألف). وبالمثل، فإن الطريقة التي ستعامل بها أرصدة الكربون المتحقَّق منها في حال إعسار مالكها ستتوقف على القانون الذي سينطبق على إجراءات الإعسار هذه (القسم الفرعي هاء).

---

(173) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 52 (التوكيد مضاف).

(174) TSVCM, *Taskforce on Scaling Voluntary Carbon Markets. Final Report*، الحاشية 137 أعلاه، الصفحة 103 (التوكيد مضاف).

(175) ISDA, *Legal Implications of Voluntary Carbon Credits*, December 2021, p. 10 (التوكيد مضاف)، على الرابط www.isda.org/a/38ngE/Legal-Implications-of-Voluntary-Carbon-Credits.pdf.

ألف- الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون الخاص

88- تحتاج أي سوق معينة إلى اليقين فيما يتعلق بتوصيف الشيء المتداوَل بموجب القانون الخاص. وفي الواقع فإن هذا التوصيف القانوني أساسي للإجابة على مجموعة من الأسئلة القانونية الحاسمة بالنسبة إلى المشاركين في السوق، مثل كيفية اقتناء هذا الشيء وبيعه، أو ما هي الحقوق التي يجوز لمالكها أن يتمسك بها فيه، أو كيف سيعامَل عند إعسار أي مشارك في السوق، أو ما إذا كان يمكن استخدامه كأوراق مالية، أو ما هي القواعد الضريبية والمحاسبية التي ستنطبق عليه.

89- وإذا كانت الجهات الفاعلة الخاصة غير قادرة على أن تعرف على وجه اليقين كيف سيعامَل شيء ما بموجب القانون الخاص، يصبح من الصعب عليها عندئذ تقييم وقياس مدى تعرضها للمخاطر في تلك الحالات أو أي حالات أخرى غير متوقعة. وهذا بدوره قد يمنعهم من شراء هذا الشيء، أو الاستثمار فيه، بسبب الشكوك المتصورة والمخاطر القانونية المحيطة بالبيئة التجارية. ومنذ ظهور أسواق الكربون، سُلط الضوء على نطاق واسع في الأدبيات القانونية على أهمية توضيح الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتداولة في أسواق الكربون الامتثالية[176].

90- وفيما يتعلق بأسواق الكربون الطوعية، فإن المسألة المطروحة في الوقت الراهن هي أن الطبيعة القانونية الدقيقة لأرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون الخاص لا تزال "غير واضحة" إلى حد بعيد[177]. وتجدر الإشارة إلى أن القانون ينص في بعض الولايات القضائية على بعض المؤشرات في هذا الصدد. ففي باراغواي، على سبيل المثال، ينص القانون على أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي يتعين تسجيلها في السجل الوطني لأرصدة الكربون هي مواضيع ممتلكات وأن ملكيتها يجوز نقلها[178].

91- غير أن بلدانا عديدة أشارت في ردودها على الاستبيان إلى أن الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون الخاص غير محددة حاليا في ولاياتها القضائية بموجب قانون تشريعي أو قرار قضائي أو غير ذلك من أشكال البيانات ذات الحجية. وهذه هي الحال بصفة خاصة في الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأستراليا، وأيرلندا، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبنما، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسنغافورة، وعمان، وغواتيمالا، وغيانا، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وماليزيا، والمكسيك، وميانمار، والنرويج، واليابان[179]. وعلاوة على ذلك، لا يقدم القانون الدولي، استنادا إلى الوضع الحالي، أي إرشادات من شأنها أن تشير إلى ما ترى الدول مجتمعة أن الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها ينبغي أن تكون عليه في القانون المحلي، حيث لم توضع بعد معايير عالمية بشأن هذه المسألة المحددة.

92- وما يجعل هذا الوضع إشكاليا هو أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها يمكن، بسبب خصوصياتها، أن ترتبط بتوصيفات قانونية مختلفة في معظم الولايات القضائية، رهنا بكيفية النظر إلى تلك الأرصدة. ولذلك، كثيرا ما يصعب حاليا على الجهات الفاعلة المشاركة في أسواق الكربون الطوعية أن تتوقع بمستوى كاف من اليقين الكيفية التي ستعامَل بها أرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون المحلي (على الرغم من أن هذا المستوى من عدم اليقين قد يختلف باختلاف الولايات القضائية)[180].

(176) A/CN.9/1120، الفقرتان 15 و16.

(177) Ben McQuhae & Co, "The Legal Nature of Carbon Credits", 15 March 2023, p. 1، على الرابط https://bmcquhae.com/en/2023/03/15/the-legal-nature-of-carbon-credits.

(178) باراغواي، القانون رقم 7190 بشأن أرصدة الكربون (12 تشرين الأول/أكتوبر 2023)، المادتان 3 و10.

(179) رد هذه الدول على استبيان الأونسيترال، 3 (ب).

(180) ISDA, *Legal Implications of Voluntary Carbon Credits*، الحاشية 175 أعلاه، الصفحة 9.

93- وعلى أية حال، يصر الخبراء القانونيون على أهمية الفهم الدقيق للطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون الخاص. وكما تشير إحدى الدراسات، فإن "الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها ليست مسألة أكاديمية بحتة. وتحدد الطبيعة القانونية كيفية إنشاء ونقل حقوق الملكية في أرصدة الكربون المتحقَّق منها [...]. كما أنها تؤثر على نوع الضمان الذي يمكن أخذه وإنفاذه وكيفية تحقيق ذلك، وكذلك على كيفية معاملة أرصدة الكربون المتحقَّق منها بعد الإعسار"[(181)].

94- وأشارت بعض الدول أيضا، في ردها على الاستبيان، إلى الكيفية التي تُعامَل، أو يُتوقع أن تعامل بها، أرصدة الكربون المتحقَّق منها لأغراض القانون التنظيمي في ولايتها القضائية (أي ما إذا كانت أرصدة الكربون المتحقَّق منها تمثل سلعة أو صكا ماليا أو شيئا آخر). فعلى سبيل المثال، ذكرت الولايات المتحدة أن هيئة تداول العقود الآجلة (أي الكيان المسؤول عن تنظيم عقود المشتقات) أصدرت مؤخرا إرشادات بشأن إدراج عقود المشتقات المتداولة في البورصات التي تنظمها الهيئة، حيث تكون السلعة الأساسية هي أحد أرصدة الكربون المتحقَّق منها[(182)]. وفي هذا الإرشادات، أشارت الهيئة إلى أرصدة الكربون المتحقَّق منها على أنها "سلعة غير ملموسة يقوم عليها *عقد مشتقات*"، مما يشير إلى أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها ليست صكوكا مالية[(183)]. وأشارت كندا إلى أن مؤسسة مديري الأوراق المالية الكنديين، وهي المؤسسة الجامعة لمنظمي الأوراق المالية في المقاطعات والأقاليم الكندية، أعلنت أن "بعض السلع غير الملموسة، مثل أرصدة الكربون وحصص الانبعاثات، هي سلع لأغراض تشريعات الأوراق المالية"[(184)]. وفي المقابل، أشارت البرازيل إلى أنه من المتوقع أن يكون لأرصدة الكربون المتحقَّق منها التي ستُقبل كشهادات لعمليات خفض الانبعاثات أو إزالتها المتحقَّق منها والتي ستُستخدم لأغراض الامتثال بموجب نظام تداول الانبعاثات المقترح الطابع القانوني للأوراق المالية عند تداولها في الأسواق المالية[(185)]. وأفيد أيضا بأن أرصدة الكربون المتحقَّق منها في مصر يُعترف بها كصكوك مالية قابلة للتداول، وأنه بموجب لوائح سوق أبوظبي العالمي (مركز مالي دولي ومنطقة حرة)، تُنظَّم أرصدة الكربون المتحقَّق منها باعتبارها "صكوكا بيئية"، وهي فئة من فئات الصكوك المالية[(186)].

95- والطريقة التي تصنَّف بها أرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون التنظيمي هي عنصر قد يؤثر على قابليتها للتداول. وعلاوة على ذلك، قد يكون هذا التوصيف ذا صلة أيضا بتحليل القانون الخاص، لأنه يمكن أن يوفر بعض المؤشرات عن الكيفية التي يمكن بها للمرء أن يتوقع على نحو معقول أن تُعامَل أرصدة الكربون المتحقَّق منها في إطار القانون الخاص. بيد أن المسألتين تبقيان متميزتين لأن تحديد المعاملة القانونية المخصصة لأرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون التنظيمي لا يجيب بالضرورة على السؤال بشأن طبيعتها القانونية بموجب القانون الخاص.

---

(181) ISDA, *The Legal Nature of Voluntary Carbon Credits: France, Japan and Singapore*, November 2022, p. 14، على الرابط www.isda.org/a/PlcgE/Legal-Nature-of-Voluntary-Carbon-Credits-France-Japan-and-Singapore.pdf.

(182) الولايات المتحدة (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (ب)).

(183) CFTC, "Commission Guidance Regarding the Listing of Voluntary Carbon Credit Derivative Contracts; Request for Comment", Federal Register, vol. 88, No. 247, 27 December 2023, p. 89412.

(184) CSA, CSA Notice of Amendments to Multilateral Instruments 25-102 and Changes to Companion Policy 25-102, 29 June 2023، على الرابط www.asc.ca/-/media/ASC-Documents-part-1/Regulatory-Instruments/2023/06/6103549-Amendments-to-MI-25-102-and-Changes-to-CP.ashx؛ كندا (الرد على استبيان الأونسيترال، 2 (ب)).

(185) البرازيل (الرد على استبيان الأونسيترال، 1 (ب)).

(186) IOSCO, *Voluntary Carbon Markets. Consultation Report*، الحاشية 98 أعلاه، الصفحة 12.

96- ويوجد توافق واسع في الآراء بين الخبراء القانونيين بشأن أهمية اعتراف النظم القانونية بأرصدة الكربون المتحقَّق منها باعتبارها قابلة لأن تكون موضوع "حقوق الملكية"[187]. وإذا كان القانون لا يسمح للجهات الفاعلة الخاصة بالحصول على "حقوق الملكية" فيما يتعلق بأرصدة الكربون المتحقَّق منها، فإن عمل أسواق الكربون الطوعية يمكن أن يكون إشكاليا. غير أن هناك أيضا اتفاقا على أن: '1' المسائل المحيطة بالتوصيف القانوني لأرصدة الكربون المتحقَّق منها تتوقف على سياق كل نظام قانوني، ومن ثم قد تختلف باختلاف الولايات القضائية؛ '2' في معظم الولايات القضائية، قد تكون هناك نُهج مختلفة للاعتراف بأن أرصدة الكربون المتحقَّق منها يمكن أن تكون موضوع "حقوق الملكية"[188].

97- وتعرض الفقرات التالية بدائل مختلفة من أجل توصيف أرصدة الكربون المتحقَّق منها في إطار القانون الخاص، وكلها تترتب عليها آثار قانونية بالنسبة لقابلية أرصدة الكربون المتحقَّق منها للتداول.

1- أرصدة الكربون المتحقَّق منها كحزمة من الحقوق التعاقدية

98- يتمثل النهج الأول الممكن في توصيف أرصدة الكربون المتحقَّق منها بأنها مجموعة من الحقوق التعاقدية. وبموجب هذا النهج، سيُنظر إلى أرصدة الكربون المتحقَّق منها على أنها نتيجة لأداء الالتزامات التعاقدية من جانب طرف محدد أو أكثر (كخدمة). وهذا التوصيف المحتمل مستمد من ملاحظة أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها لا توجد إلا من خلال أداء مجموعة من الالتزامات التعاقدية وبسببها. ومن أجل إصدار أرصدة الكربون المتحقَّق منها وتداولها، يجب تنفيذ سلسلة من العقود. وتشمل هذه العقود، في جملة أمور: عقدا بين مؤيد المشروع وواضع معايير الكربون المستقل؛ وعقدا بين مؤيد المشروع وهيئة التحقق والتصديق؛ وعقدا بين مؤيد المشروع والسجل؛ وعقدا بين السجل وشخص آخر يطلب إصدار أرصدة الكربون المتحقَّق منها في حساب جديد باسمه.

99- غير أنه لوحظ أن معظم هذه العقود قد لا تكون ذات صلة في هذا السياق، بالنظر إلى أن إصدار أرصدة الكربون المتحقَّق منها هو بالضبط نتيجة لتنفيذ هذه العقود. وعليه، فبمجرد إصدار أرصدة الكربون المتحقَّق منها، لا يمكن أن تكون هناك "التزامات تعاقدية متبقية ولا حقوق متبقية" (رغم أن ذلك قد يتوقف على شروط العقود)[189]. وفي حين أن هذا قد يكون هو الحال بالنسبة للعقود المبرمة بين مؤيد المشروع وواضع معايير الكربون المستقل، أو مؤيد المشروع وهيئة التحقق والتصديق، يبدو أنه إذا ظهرت أرصدة الكربون المتحقَّق منها في سجل، فذلك بسبب: '1' إبرام شخص عقدا مع السجل ليكون له حساب في السجل الذي تُسجَّل فيه أرصدة الكربون المتحقَّق منها تلك؛ '2' كون هذا العقد لا يزال ساري المفعول.

100- وبهذا المعنى، ستكون لحائز أرصدة الكربون المتحقَّق منها مجموعة من الحقوق التعاقدية تجاه السجل. وسيختلف ما يمكن أن تشمله حزمة الحقوق هذه وفقا لشروط استخدام كل سجل. ولكن من المرجح أن تتضمن الحق في الإبقاء على قيد أرصدة الكربون المتحقَّق منها في السجل، والحق في نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها إلى حساب آخر كلما طلب مالك الحساب ذلك، وكذلك الحق في سحب أرصدة

(187) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 66. وتماشيا مع النهج المعتمد في مبادئ اليونيدروا بشأن الموجودات الرقمية والقانون الخاص، فإن عبارة "حقوق الملكية" تُستخدم في هذا السياق "بمعناها الواسع لتشمل مصالح الملكية والحقوق ذات الآثار على الملكية على السواء"، ويُقصد بها "التعبير عن أن الأشخاص [يمكن] أن تكون لهم حقوق أو مصالح في [أرصدة الكربون المتحقَّق منها]، وهي حقوق أو مصالح يمكن تأكيدها تجاه أطراف ثالثة، أي ضد أشخاص ليسوا بالضرورة أطرافا متعاقدة". UNIDROIT's Principles on Digital Assets and Private Law, para. 3.4.

(188) ISDA, *Legal Implications of Voluntary Carbon Credits*، الحاشية 175 أعلاه، الصفحتان 9 و10؛ Ben McQuhae & Co, "The Legal Nature of Carbon Credits"، الحاشية 177 أعلاه، الصفحة 1.

(189) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 71.

الكربون المتحقَّق منها. ومن ثمَّ، يمكن تصور أرصدة الكربون المتحقَّق منها على أنها نتيجة التنفيذ المستمر من جانب السجل لالتزام تعاقدي.

2- أرصدة الكربون المتحقَّق منها كممتلكات غير ملموسة

101- يتمثل نهج ثان في اعتبار أرصدة الكربون المتحقَّق منها "ممتلكات غير ملموسة"[(190)]. ولئن اختلف المعنى الدقيق لهذا النهج من ولاية قضائية إلى أخرى، فإن النهج يعني من الناحية الوظيفية أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها يمكن أن تكون موضوع حقوق نافذة تجاه الأطراف الثالثة رغم عدم كونها ملموسة. ويمكن أن ينطبق هذا النهج على أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي لا تشمل أي حقوق تعاقدية، وكذلك على أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي تشملها. ومن ثم يمكن اعتبار أرصدة الكربون المتحقَّق منها موردا محدودا يمكن أن يكون موضوعا لتلك الحقوق. ويكون المورد المحدود، في هذا التحليل، هو الشهادة بأن طنا واحدا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون قد أزيل من الغلاف الجوي، أو لم يُطلَق في الغلاف الجوي، من خلال مشروع متعرَّف عليه ومحدد للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ[(191)]. وثمة مشكلة محتملة ترتبط بهذا التحليل، وهي أن الاعتماد (في حال عدم وجود حقوق تعاقدية أو أي تشريعات ذات صلة) هو مجرد معلومات لا يمكن أن تكون موضوع حقوق ملكية في العديد من الولايات القضائية[(192)]. وفي المقابل، يمكن القول إن أرصدة الكربون المتحقَّق منها ليست مجرد معلومات، بسبب الطريقة التي يجري بها إصدارها وتسجيلها ونقلها وسحبها. وبالأحرى فإن كل واحد من أرصدة الكربون المتحقَّق منها هو وحدة محددة، وهو عنصر منفصل عن المعلومات التي يحتوي عليها، ويعامَل على هذا الأساس.

102- ولذلك يمكن الإشارة إلى السمات العامة "للممتلكات غير الملموسة" (التي تفسَّر على نطاق واسع، كما هو موضح في الفقرة السابقة) التي تقبلها معظم النظم القانونية. ففي بعض البلدان، على سبيل المثال، يلزم لاعتبار الشيء في عداد الممتلكات أن يكون "قابلا للتعريف والتحديد من جانب أطراف ثالثة، وقابلا بطبيعته للأيلولة إلى أطراف ثالثة، و[يتمتع] بقدر من الدوام أو الثبات" بينما في بلدان أخرى، "تنحو المعايير المستخدمة عادة لتعريف الممتلكات إلى أن تحوم حول التساؤل عما إذا كان للشيء قيمة اقتصادية، وما إذا كان من الممكن نقل ملكيته، وما إذا كان يمكن للمرء استخدامه دون تدخل من أطراف ثالثة"[(193)]. ويبدو أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها، بسبب خصائصها المحددة على النحو المبين أعلاه، تفي بهذه المعايير.

3- أرصدة الكربون المتحقَّق منها كموجودات رقمية

103- ثمة مسألة أخرى تستحق النظر وهي أنه نظرا لوجود أرصدة الكربون المتحقَّق منها أساسا في شكل إلكتروني برقم متسلسل فريد، فقد يُنظر إليها على أنها شكل من أشكال "الموجودات الرقمية". و"الموجودات الرقمية" مصطلح يمكن تفسيره على نطاق واسع، ومن المرجح أن تكون مجموعة فرعية فقط من "الموجودات الرقمية" قادرة على أن تكون موضوعا لحقوق الملكية.

---

(190) في تقرير صدر مؤخرا، أشارت اللجنة القانونية في المملكة المتحدة إلى أن "الرأي السائد في معظم الولايات القضائية (بما في ذلك بموجب قانون إنكلترا وويلز) هو أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها هي 'شكل من أشكال الممتلكات غير الملموسة' – فهي قادرة قانونا على أن تكون أشياء يمكن أن تتعلق بها حقوق الملكية الشخصية". Law Commission, *Digital assets: Final report*, Law Com No 412, 2023, para. 4.68 (United Kingdom)، على الرابط www.lawcom.gov.uk/project/digital-assets/. http://www.lawcom.gov.uk/project/digital-assets/.

(191) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 73.

(192) المرجع نفسه.

(193) A/CN.9/1120، الفقرة 21.

104- بيد أنه لمّا كانت الموجودات الرقمية تكتسي أهمية متزايدة في المجتمع الحديث - وبسبب خصائصها من منظور قانون الملكية - فإن سؤالا يثير حاليا اهتماما كبيرا في المجتمع القانوني هو ما إذا كان ينبغي الاعتراف بالموجودات الرقمية كفئة قانونية جديدة في القانون المحلي. وعليه، فإن إمكانية أن تطور البلدان في نهاية المطاف فئات قانونية جديدة مخصصة للموجودات الرقمية يمكن أن تضيف طبقة أخرى من عدم اليقين بشأن كيفية توصيف أرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب قانون الملكية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه في تقرير صدر مؤخرا عن الموجودات الرقمية، اعتبرت لجنة القانون في المملكة المتحدة أن بعض الموجودات الرقمية ليست أشياء محوزة أو أشياء محل التداعي، ولكنها جزء من فئة ثالثة من الأشياء التي يمكن أن ترتبط بها حقوق الملكية الشخصية، وأن أرصدة الكربون المتحقَّق منها، رهنا بكيفية تنظيمها، مثال على الأشياء التي من المحتمل أن تندرج ضمن هذه الفئة الثالثة، إما لأنها منظمة كموجودات رقمية أو "ممتلكات غير ملموسة" بوجه عام[194].

105- وتنص مبادئ اليونيدروا بشأن الموجودات الرقمية والقانون الخاص (مبادئ الموجودات الرقمية والقانون الخاص) على إمكانية أن تكون مجموعة فرعية معينة من الموجودات الرقمية موضوع حقوق الملكية؛ وهي السجلات الإلكترونية القابلة للخضوع للسيطرة[195]. وتُفهم السيطرة في هذا السياق على أنها سيطرة واقعية وليست قانونية، وهي تُعرَّف بأنها امتلاك: '1' القدرة الحصرية على منع الآخرين من الحصول بصورة أساسية على كل الفوائد من الموجودات الرقمية؛ '2' القدرة على الحصول بصورة أساسية على كل الفوائد من الموجودات الرقمية؛ '3' القدرة الحصرية على نقل تلك القدرات إلى شخص آخر[196]. وعليه، بموجب مبادئ الموجودات الرقمية والقانون الخاص، فإن الشخص الذي يتحكم في الموجودات الرقمية يفعل ذلك كمسألة متعلقة بالوقائع؛ وبسبب الطريقة التي تُرتَّب بها الموجودات الرقمية، هناك نظام تقني يمنع أي شخص آخر من السيطرة على الموجودات. غير أنه في سياق أرصدة الكربون المتحقَّق منها، من غير المرجح أن يتمتع صاحب أرصدة الكربون المتحقَّق منها بهذه الدرجة من السيطرة الفعلية. وكما هو الوضع حاليا، لا تعمل السجلات حاليا مثل سلاسل الكتل، ولا توفر لأصحابها درجة التحكم التي توفرها سلاسل الكتل.

4- الآثار القانونية المترتبة على اختيار التوصيف

106- إن اختيار التوصيف القانوني لأرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون الخاص ليس مسألة نظرية بحتة. وقد تترتب على هذا الاختيار آثار ملموسة فيما يتعلق بالظروف التي يجري فيها تداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها، وعلى الأمن القانوني للمعاملات التجارية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها، ومن ثمَّ على حسن سير عمل أسواق الكربون الطوعية.

107- فعلى سبيل المثال، في إطار نهج الممتلكات غير الملموسة، يمكن اعتبار أرصدة الكربون المتحقَّق منها على أنها تمثل أشياء غير ملموسة يختلف وجودها عن السجل (حيث إن وظيفة السجل هي في المقام الأول تسجيل أرصدة الكربون المتحقَّق منها)[197]. وفي المقابل، في إطار النهج التعاقدي، تتأتى أرصدة الكربون المتحقَّق منها من العلاقة التعاقدية بين الحائز والسجل. وفي حالة إعسار الكيان الذي يُشغِّل السجل أو وجود مسائل تتعلق بتحديد اللحظة التي يبدأ فيها وجود أرصدة الكربون المتحقَّق منها كمواضيع قانونية، قد يؤدي اختيار هذا التوصيف أو ذاك إلى نتائج مختلفة.

(194) Law Commission, *Digital Assets: Final report*، الحاشية 190 أعلاه، الفقرة 4-74.

(195) المبدأ 2 (2) من مبادئ الموجودات الرقمية والقانون الخاص.

(196) المبدأ 6 (1) من مبادئ الموجودات الرقمية والقانون الخاص.

(197) عندما تُعتبر أرصدة الكربون المتحقَّق منها ممتلكات غير ملموسة، تجدر الإشارة إلى أن الشخص الذي أبرم عقدا مع سجل يظل حائزا لحقوق تعاقدية تجاه السجل. غير أنه في هذه الحالة، لا يشكل الحق في تدوين أرصدة الكربون المتحقَّق منها في السجل شرطا لوجود أرصدة الكربون المتحقَّق منها تلك، التي توجد كأشياء غير ملموسة بصرف النظر عن ظهورها في السجل.

108- والأهم من ذلك، في حالة بيع أرصدة الكربون المتحقَّق منها، فإن ما يُنقل من البائع إلى المشتري بموجب نهج الممتلكات غير الملموسة هو حقوق في شيء غير ملموس؛ وبموجب النهج التعاقدي، ما يُنقل هو مطالبات تعاقدية. بيد أنه في العديد من الولايات القضائية، تكون القواعد التي تحكم نقل المطالبات التعاقدية أكثر تعقيدا وصرامة من القواعد التي تحكم إحالة الحقوق في الأشياء. وعليه، بدا أن الرأي السائد بين الخبراء القانونيين الذين استشيروا لإعداد هذه الدراسة أن وصف أرصدة الكربون المتحقَّق منها على أنها مطالبات تعاقدية من المرجح أن يؤدي إلى نتيجة غير مرغوب فيها.

109- كما أن توصيف أرصدة الكربون المتحقَّق منها كمجموعة من الحقوق التعاقدية أو الممتلكات غير الملموسة قد تترتب عليه آثار قانونية أخرى، كما هي الحال في حالة الخلافة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن معاملة أرصدة الكربون المتحقَّق منها كمجموعة من الحقوق التعاقدية قد تثير مسائل تتعلق بانطباق قواعد التقادم المُسقِطة. وكما يتضح، فإن اختيار التوصيف القانوني قد تكون له عواقب وخيمة فيما يتعلق بكيفية شراء وبيع أرصدة الكربون المتحقَّق منها، ولذا فإن هذا الاختيار يمكن أن ييسر أو يعوق تداولها.

5- التوصيف القانوني المحتمل في بعض الولايات القضائية

110- تقدم الفقرات التالية لمحة عامة عن الكيفية التي يرى بها الخبراء القانونيون أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها يمكن أو يُحتمل أن تكون موصوفة قانونا بموجب القانون الخاص في بعض الولايات القضائية في ظل الحالة الراهنة للقانون.

111- وبموجب القانون الإنكليزي، تشير الأدبيات الموجودة إلى أنه على الرغم من أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها يمكن اعتبارها مجموعة من الحقوق التعاقدية، فمن الأرجح أن تعامَل كممتلكات غير ملموسة[198]. ومن النقاط المهمة في تلك القضية أنه في الوقت الذي كانت فيه المملكة المتحدة دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، كانت حصص الانبعاثات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي معترفا بها في السوابق القضائية كشكل من أشكال الممتلكات غير الملموسة بموجب القانون الإنكليزي[199]. بل إن بعض المؤلفين كانوا أكثر تحديدا من خلال التأكيد على أنه "بالنظر إلى الوضع الحالي، من المرجح أن تكون أرصدة الكربون الصادرة بشكل صحيح موجودات غير ملموسة مستندية (أي حقا في ممتلكات شخصية) بموجب القانون الإنكليزي"[200].

112- غير أن بعض المراقبين يؤكدون أنه لا يكفي النص على أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها هي ممتلكات غير ملموسة، لأن هذا البيان يجب أن يكون مدعوما بمبدأ قانوني. وقد قيل إنه في غياب حقوق أو مطالبات محددة تمثلها (أو تتجسد في) أرصدة الكربون المتحقَّق منها، يمكن تصور أرصدة الكربون المتحقَّق منها – أو بتعبير أدق، ما هي أرصدة الكربون المتحقَّق منها في جوهرها – على أنها شهادات بسيطة تشهد على أن طنا واحدا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون قد خُفِّضَ أو أزيل من الغلاف الجوي. لكن، وكما لاحظ أحد المشاركين في الدورة الأولى لفريق اليونيدروا العامل المعني بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية، فإن هذا قد يكون إشكاليا لأن الشهادة مجرد معلومات، والمعلومات لا يمكن أن تكون موضوعا لحقوق الملكية بموجب القانون الإنكليزي. ولذلك، إضافة إلى التركيز على جوهر أرصدة الكربون المتحقَّق منها، اقتُرح أن

(198) ISDA, *Legal Implications of Voluntary Carbon Credits*، الحاشية 175 أعلاه، الصفحتان 10 و13.

(199) *Armstrong DLW GmbH v. Winnington Networks Ltd* [2012] EWHC 10 (United Kingdom), para. 52 (التي تقضي بأن "الحصص المحددة في الاتحاد الأوروبي هي ممتلكات 'غير ملموسة'").

(200) Ben McQuhae & Co, "The Legal Nature of Carbon Credits"، الحاشية 177 أعلاه، الصفحة 3. في القانون الإنكليزي، الموجودات غير الملموسة المستندية هي مستندات تخول حاملها المطالبة بشيء (نقود، سلع) وتسمح له بنقل هذا الحق إلى شخص آخر عن طريق تسليم المستندات متبوعة بأي تظهير ضروري. وتجدر الإشارة إلى أنه بما أن الموجودات غير الملموسة المستندية الفعلية يجب أن تكون ملموسة، فإن إمكانية توصيف أرصدة الكربون المتحقَّق منها على هذا النحو من الناحية القانونية تظل موضع خلاف بالنظر إلى أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها لا توجد عادة إلا في شكل إلكتروني.

يجري توصيف أرصدة الكربون المتحقَّق منها من الناحية القانونية بالإشارة إلى شكلها. فعلى سبيل المثال، تُعتبر أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة في شكل ورقي موجودات ملموسة[201]، ويمكن أن تكون أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة في شكل موجودات رقمية موضوعا لحقوق الملكية بسبب ذلك الشكل[202].

113- وفي أوروبا، لا تحدد تشريعات الاتحاد الأوروبي كيفية معاملة أرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون الخاص في الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، لا يوجد تعريف موحد لأرصدة الكربون المتحقَّق منها ينطبق في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، و"تعامل كل دولة عضو أرصدة الكربون المتحقَّق منها وفقا لتقديرها الخاص"[203]. ومع ذلك، يقترح الاتحاد الأوروبي إطارا طوعيا للاعتماد على نطاق الاتحاد الأوروبي لعمليات إزالة الكربون، ولوحظ أن العمل المضطلع به في هذا السياق يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف بالاتحاد الأوروبي إلى تقديم مؤشرات بشأن الطبيعة القانونية لوحدات إزالة الكربون تلك. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الطبيعة القانونية الممنوحة لتلك الوحدات يمكن أن تكون مؤشرا ذا صلة لتحديد الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

114- وفي غياب تعريف قانوني محدد، كثيرا ما يُعتبر في النظم القانونية للقانون المدني أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها يمكن أن تكون مؤهلة لأن تكون ممتلكات منقولة غير ملموسة[204]. ففي فرنسا، على سبيل المثال، على الرغم من أن مسألة الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها لم يحددها بعد قانون تشريعي أو قرار قضائي، يرى المؤلفون أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها ينبغي اعتبارها ممتلكات منقولة غير ملموسة[205]. وأحد الجوانب الرئيسية في هذه الحالة هو أن حصص الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي يعترف بها القانون الفرنسي بالفعل كممتلكات منقولة غير ملموسة[206]. وفي اليابان، التي لديها أيضا نظام للقانون المدني وحيث لم تحدَّد الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها، يبدو أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها ينبغي أن تكون قابلة للتفسير على أنها شكل من أشكال الممتلكات غير الملموسة[207]. ومع ذلك، يلاحظ الخبراء أنه "بدون إجراء تشريعي، تظل الطبيعة القانونية بموجب القانون الياباني غير واضحة"[208]. وقد تم التوصل إلى استنتاجات مماثلة فيما يتعلق بولايات قضائية أخرى مثل سنغافورة[209] وألمانيا[210].

---

(201) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 79.

(202) المرجع نفسه، الفقرة 83؛ Law Commission, *Digital Assets: Final report*، الحاشية 190 أعلاه، الفقرة 4-74.

(203) M. Burzec, K.K. Lewis, "Voluntary Carbon Market: Challenges and Promises of the Green Transition Tool", Ernst & Young, 20 August 2021، على الرابط www.ey.com/en_pl/law/voluntary-carbon-market.

(204) R. Bhadoria, D. Banjoko, "Carbon Credits and Climate Change", Trinity International LLP, 14 March 2023، على الرابط www.trinityllp.com/carbon-credits-and-climate-change.

(205) P. Larroque, A-E. Rubio, "Neutralité carbone : quel cadre juridique pour la compensation volontaire?", CMS Francis Lefebvre Avocats, 24 June 2021، على الرابط https://cms.law/fr/fra/news-information/neutralite-carbone؛ ISDA, *The Legal Nature of Voluntary Carbon Credits: France, Japan and Singapore*، الحاشية 181 أعلاه، الصفحة 7.

(206) France, Environmental Code, art. L. 229-11.

(207) ISDA, *The Legal Nature of Voluntary Carbon Credits: France, Japan and Singapore*، الحاشية 181 أعلاه، الصفحة 10.

(208) المرجع نفسه، الصفحة 11.

(209) المرجع نفسه، الصفحتان 11 و14 (حيث لوحظ أنه "على الرغم من مرونة محاكم سنغافورة في الاعتراف بحقوق الملكية في الموجودات غير الملموسة في الحالات التي تعامل فيها السوق تلك الموجودات على أنها ممتلكات، لا تزال هناك، ريثما يصدر بيان ذو حجية، درجة من عدم اليقين المتصور أو المتبقي بشأن توصيف أرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب قانون سنغافورة").

(210) ISDA, *Legal Implications of Voluntary Carbon Credits*، الحاشية 175 أعلاه، الصفحة 15 (حيث لوحظ أنه "على غرار الولايات القضائية الأخرى، سيتعين على التحليل الألماني النظر فيما إذا كانت أرصدة الكربون المتحقَّق منها مؤهلة، أو تعتبر مؤهلة، كممتلكات [...] أو كحقوق تعاقدية").

باء- ملكية أرصدة الكربون المتحقَّق منها

115- قد تنشأ عدة مسائل فيما يتعلق بـ"ملكية" أرصدة الكربون المتحقَّق منها[211]. ويتعلق المجال الأول لعدم اليقين باللحظة الدقيقة التي تبدأ فيها أرصدة الكربون المتحقَّق منها في الوجود في عالم القانون، أي كمواضيع للحقوق والواجبات القانونية. ويبدو أنه لا يوجد حاليا توافق في الآراء بين الخبراء القانونيين بشأن ما إذا كانت أرصدة الكربون المتحقَّق منها تبدأ في الوجود منذ اللحظة التي يشهد فيها واضع معايير الكربون المستقل بوقوع تخفيض غازات الدفيئة أو إزالتها (مما يعني أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها كانت موجودة قبل ظهورها في السجل) أو ما إذا كانت أرصدة الكربون المتحقَّق منها لا يبدأ وجودها إلا عند ظهورها في السجل. وللإجابة على هذا السؤال أهميتها لأنها ستمكِّن من تحديد وقت تأسيس ملكية أرصدة الكربون المتحقَّق منها. ولتوضيح الأمر، إذا لم يصدر كيان يشغِّل سجلا أرصدة الكربون المتحقَّق منها في قاعدة بياناته (بسبب مسألة تقنية أو لأي سبب آخر)، قد تكون لمسائل الملكية أهميتها من أجل تحديد ما إذا كان لا يزال بإمكان مؤيد المشروع بيع أرصدة الكربون المتحقَّق منها تلك بصفته مالكها الشرعي.

116- وإذا اعتُبر أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها يبدأ وجودها عند ظهورها في أحد السجلات، يبقى سؤال لاحق، وهو: هل ينبغي اعتبار أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها لها وجود مستقل كشيء متميز عن السجل أم أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها لا توجد إلا من خلال تدوينها في السجل؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن التمييز بين أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي يجري تسجيلها والسجل الذي تُسجَّل فيه تلك الأرصدة، أم أن تدوين أرصدة الكربون المتحقَّق منها في السجل هو ما يشكل وجودها؟ ويبدو أن الإجابة على السؤال ترتبط ارتباطا وثيقا بالمسألة الأساسية المتمثلة في الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها.

117- وبمجرد ظهور أرصدة الكربون المتحقَّق منها في السجل، تثار مجموعة أخرى من الأسئلة. ويتعلق أحدها بالقيمة القانونية للسجل وما إذا كان ينبغي اعتبار كون الشخص يمتلك حسابا تُسجَّل فيه أرصدة الكربون المتحقَّق منها دليلا على ملكية أرصدة الكربون المتحقَّق منها (أو ربما افتراضا لتلك الملكية). ويؤكد بعض الخبراء القانونيين أنه بقدر ما تكون أرصدة الكربون المتحقَّق منها أشياء موجودة بمعزل عن السجل، فإن وظيفة السجل الوحيدة تقتصر على إظهار دليل على من يحوز أي أرصدة كربون متحقَّق منها، على اعتبار أن حائز أرصدة الكربون المتحقَّق منها قد لا يكون دائما مالكها الصحيح. وبالفعل، قد يتصرف حامل أرصدة الكربون المتحقَّق منها كوصي[212]. وفي الواقع، إن معظم السجلات توضح حاليا في شروط استخدامها أنها ليست بمثابة سجلات لحق الملكية[213]. ولذلك، يجادل البعض بضرورة عدم معاملة سجل أرصدة الكربون المتحقَّق منها بصفته شكلا من أشكال سجلات الأملاك وضرورة عدم اعتبار التدوين في سجل أرصدة الكربون المتحقَّق منها دليلا على الملكية (رغم أنه لا يزال من الممكن أن يفيد في إرساء افتراض الملكية). وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا الوضع يمكن أن يزيد من تعقيد تداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها لأن المشترين المحتملين لأرصدة الكربون المتحقَّق منها قد يجدون صعوبة أكبر في التأكد من أن الشخص الذي يشترون منه أرصدة الكربون المتحقَّق منها هو مالكها الشرعي.

---

(211) يُستخدم مفهوم "الملكية" في هذا السياق بمعناه الواسع للإشارة إلى مجموعة الحقوق والمصالح الحصرية التي قد تكون للشخص في أرصدة الكربون المتحقَّق منها والتي يمكن المطالبة بها تجاه أطراف ثالثة وفقا لقانون ولاية قضائية محددة.

(212) يُعرَّف مفهوم الوصي في مبادئ الموجودات الرقمية والقانون الخاص على أنه "الشخص الذي يقدم خدمات للعميل وفقا لاتفاق الوصاية [...] ويتصرف بهذه الصفة" (المبدأ 10)؛ UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 125 (حيث يشار إلى أن "الوصاية، بصفة عامة، هي عندما يتعهد شخص اعتباري بموجودات رقمية نيابة عن شخص آخر ولمصلحته – أي عميل – بطريقة تمنح العميل حماية خاصة في حالة التصرف في الموجودات على نحو غير مصرح به وإعسار الوصي الذي يتعهد الموجودات الرقمية").

(213) على سبيل المثال: Verra, *Terms of Use. Verra Registry*، الحاشية 134 أعلاه، الحكم 9-1 (الذي ينص على أن المستخدم يقر "بأن فيرا لا تضمن بأي شكل من الأشكال الملكية القانونية للصكوك" وبأنه "يعتمد على أي محتوى يُتحصَّل عليه من خلال سجل فيرا على مسؤوليته الخاصة").

118- والسؤال الثاني الذي قد يكون من المستصوب توضيحه هو ما إذا كانت الملكية المشتركة لأرصدة الكربون المتحقَّق منها ممكنة. ومن الثابت أنه ينبغي أن يكون هناك دائما "حائز واحد لأرصدة الكربون المتحقَّق منها في أي لحظة"[(214)]، وأن أرصدة الكربون المتحقَّق منها ينبغي ألا تكون قابلة للمطالبة بها سوى مرة واحدة ومن جانب كيان واحد[(215)]. وقد يعتمد مدى إمكانية المشاركة في ملكية أرصدة الكربون المتحقَّق منها (على سبيل المثال، من جانب أطراف في مشروع مشترك) على كيفية توصيف أرصدة الكربون المتحقَّق منها من الناحية القانونية في الولاية القضائية. فعلى سبيل المثال، إذا لم يُعترف بأرصدة الكربون المتحقَّق منها كأشياء غير ملموسة وإنما كحقوق تعاقدية، فقد قيل إن فكرة الملكية المشتركة قد لا تكون مقبولة في إطار نظم قانونية معينة حيث "لا يمكن أن تكون الالتزامات التعاقدية مستحقة إلا لشخص واحد في أي وقت"[(216)].

119- ويتعلق السؤال الثالث بالمعايير (أو المعيار) التي ينبغي أن يستند إليها تحديد هوية مالك أرصدة الكربون المتحقَّق منها. وعادة ما يُنظر إلى الملكية على أنها تشمل الحق في حيازة موضوع للممتلكات وممارسة السيطرة الحصرية عليه. بيد أنه كما ذكر أعلاه، تشكل أسواق الكربون الطوعية نظاما إيكولوجيا معقدا ينطوي على العديد من الجهات الفاعلة والوسطاء. وعليه، فإن تحديد مالك أرصدة الكربون المتحقَّق منها يمكن أن يثير صعوبات.

120- والجانب الأول هو أنه نظرا إلى أن الكيانات التي تشغِّل سجلات تحتفظ دائما بمستوى معين من السيطرة على أرصدة الكربون المتحقَّق منها (على سبيل المثال، يجوز لها، في أي وقت، تعليق وصول حائز أرصدة الكربون المتحقَّق منها إلى حسابه، مما يجعل أي تحويل مستحيلا[(217)])، يبدو من الصعب تعريف الملكية في سياق أرصدة الكربون المتحقَّق منها بالإشارة إلى فكرة السيطرة الحصرية على شيء، أو على الأقل فهم هذه المعايير بنفس الطريقة التي يمكن تفسيرها بها في سياقات أخرى.

121- وثمة عنصر مهم آخر ينبغي النظر فيه، وهو أن حائزي أرصدة الكربون المتحقَّق منها (أي أولئك الذين لديهم حساب في سجل تُسجَّل فيه أرصدة الكربون المتحقَّق منها) قد يعملون كأوصياء. ويمكن للحائز بالفعل إبرام عقد مع عميل يكتسب بموجبه هذا العميل الحق في إصدار تعليمات إلى حامل أرصدة الكربون المتحقَّق منها إما بسحبها نيابة عنه أو ببيعها إلى طرف ثالث. وفي مثل هذه الحالات، لا يكون الشخص الذي يحق له التحكم في أرصدة الكربون المتحقَّق منها هو نفس الشخص الذي له سيطرة فعلية عليها (أي صاحب الحساب الذي لديه بيانات الاعتماد ليطلب من السجلات نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها أو سحبها).

122- وقد تنشأ مسائل إضافية تتعلق بملكية أرصدة الكربون المتحقَّق منها عندما تنشأ أرصدة الكربون المتحقَّق منها عن مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ التي تنطوي على عزل غازات الدفيئة في الخزانات (مثل الأشجار وأراضي الخث والتكوينات الجيولوجية الجوفية). ويمكن أن تطرأ بالفعل أوجه عدم يقين فيما يتعلق بما إذا كان يحق لمالك الخزانات التي عُزل فيها الكربون (الذي قد يكون كيانا خاصا أو عاما) تأكيد حقوق الملكية على أرصدة الكربون المتحقَّق منها المتولدة عن مشروع العزل. وثمة مسألة محتملة متمايزة ولكنها ذات صلة هي ما إذا كان يمكن اعتبار المالكين اللاحقين لأرصدة الكربون المتحقَّق منها التي ولَّدها مشروع العزل مالكا لمصلحة في الأرض التي خُزِّنَ فيها الكربون الذي أدى إلى إصدار أرصدة الكربون المتحقَّق منها.

---

(214) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 93.

(215) A/CN.9/1120، الفقرة 21.

(216) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 93.

(217) على سبيل المثال: Verra, *Terms of Use. Verra Registry*، الحاشية 134 أعلاه، الحكم 14-6 (حيث ينص على أنه "يجوز لفيرا أن تعلق وصول المستخدم إلى سجل فيرا وحساب المستخدم في سجل فيرا [...] في أي وقت بسبب أو بدون سبب ودون توجيه إشعار مسبق للمستخدم").

123- ومن أجل حسن سير عمل أسواق الكربون الطوعية، يرى الخبراء القانونيون أن من الأهمية بمكان توضيح ما يلي: '1' من هو المالك الأول لأرصدة الكربون المتحقَّق منها في جميع السيناريوهات المحتملة؛ و'2' امتلاك أرصدة الكربون المتحقَّق منها لا يمنح أي مصلحة في الممتلكات العقارية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأطر القانونية التي تحكم إصدار أرصدة الكربون الناتجة عن أنشطة برنامج REDD+ الخاضعة للولاية القضائية تتضمن عادة متطلبات محددة بشأن تلك الجوانب. فعلى سبيل المثال، بموجب معيار مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، يجب على الكيان البرنامجي (الذي يمكن أن يكون كيانا دون وطني أو دولة) أن "يثبت قدرته على نقل حق الملكية في تخفيضات الانبعاثات، دون أي مصلحة أو رهن أو ادعاء لطرف ثالث، قبل أي نقل لتخفيض انبعاثات"[(218)]. وبالمثل، تنص القواعد في إطار نظام مقياس الامتياز البيئي (TREES) (المعيار الذي يشغله برنامج ART) على أنه يجب على المشاركين "أن يشرحوا كيف، بموجب الأطر الدستورية أو القانونية القائمة، يجري إنشاء ومعالجة حقوق الكربون و/أو مصالح الممتلكات غير الملموسة ذات الصلة"، وأنه لن تصدر سوى أرصدة الكربون التي أُثبتت بشأنها "ملكية أو حقوق واضحة"[(219)].

جيم- المعاملات المضمونة والضمانات الرهنية

124- يتمثل سؤال مهم فيما يتعلق بأرصدة الكربون المتحقَّق منها، باعتبارها موجودات ذات قيمة اقتصادية، فيما إذا كان يُسمح لأصحابها باستخدامها كضمانة رهنية لضمان القروض أو الالتزامات التعاقدية الأخرى في سياق أنشطتهم التجارية. وخلال الدورة الأولى لفريق اليونيدروا العامل المعني بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية، أبرزت بعض الجهات الفاعلة المشاركة في أسواق الكربون الطوعية أن الحصول على حق ضماني في أرصدة الكربون المتحقَّق منها ممارسة شائعة منذ سنوات طويلة. ومع ذلك، يرى الخبراء القانونيون عموما أن هذه الممارسة كثيرا ما تظل محاطة بأوجه عدم اليقين القانوني في ظل الظروف الراهنة.

125- والنوع الأول من عدم اليقين الذي قد ينشأ هو ما إذا كان قانون ولاية قضائية معينة يسمح بإنشاء حقوق ضمانية في أرصدة الكربون المتحقَّق منها، وإذا كان الأمر كذلك، ما إذا كانت الأطر الداخلية القائمة للحقوق الضمانية يمكن أن تنطبق على أرصدة الكربون المتحقَّق منها[(220)]. وخلال المشاورات التي أجريت لإعداد هذه الدراسة، اتفق الخبراء القانونيون على أن مسألة انطباق الأطر القانونية القائمة يمكن أن تشكل تحديات. وكمثال على ذلك، أُعرب عن آراء متباينة بشأن ما إذا كان قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة سينطبق على أرصدة الكربون المتحقَّق منها.

126- وفي كثير من الحالات، تكون الإجابة على هذا الاستفسار مرتبطة "بالسؤال الأساسي المتعلق بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها [...] وما إذا كان يمكن أن تكون أرصدة الكربون المتحقَّق منها موضوعا لحقوق الملكية"[(221)]. وفي معظم النظم القانونية، لا يمكن إنشاء الحق الضماني إلا إذا كانت للمانح حقوق في الموجودات المراد رهنها أو صلاحية رهنها (الحق الضماني هو حق في الملكية، وإذا لم يكن من الممكن أن تكون أرصدة الكربون المتحقَّق منها خاضعة لحق ملكية، فلا يمكن أن تكون خاضعة لحق ضماني)[(222)]. وهكذا، ما دامت الطبيعة القانونية الدقيقة لأرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب القانون

(218) FCPF, Emission Reductions Payment Agreement (ERPA) Template, November 2014, Schedule 1، على الرابط www.forestcarbonpartnership.org/system/files/documents/fcpf_erpa_commercial_terms_template_november_1_2014_english.pdf.

(219) ART, The REDD+ Environmental Excellence Standard (TREES), August 2021, p. 81، على الرابط www.artredd.org/wp-content/uploads/2021/12/TREES-2.0-August-2021-Clean.pdf.

(220) ISDA, *Legal Implications of Voluntary Carbon Credits*، الحاشية 175 أعلاه، الصفحة 5.

(221) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 113.

(222) على سبيل المثال: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، المادة 6-1 ("يُنشأ الحق الضماني باتفاق ضماني، شريطة أن تكون للمانح حقوقٌ في الموجودات المراد رهنها أو صلاحيةٌ لرهنها").

الخاص غير مستقرة في ولاية قضائية، فقد يستمر عدم الوضوح فيما يتعلق بما إذا كانت الترتيبات الضمانية ستعامَل على أنها صحيحة وقابلة للإنفاذ بموجب قانون هذه الولاية القضائية.

127- وتبرز أهمية توضيح هذه النقطة في الأدبيات التي تشدد على أن إمكانية استخدام أرصدة الكربون المتحقَّق منها كضمانة هي "شاغل رئيسي للمشاركين في أسواق الكربون الطوعية"[(223)]. وعلاوة على ذلك، في سياق نظم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها، أشير إلى أن "القيمة التجارية لحصص الانبعاثات" تميل إلى الزيادة عندما ينص القانون بوضوح على أن "حصص الانبعاثات قادرة على دعم وجود المصالح الضمانية"[(224)]. ويبدو أن منطقا مماثلا ينطبق على أرصدة الكربون المتحقَّق منها.

128- غير أن توضيح الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها قد لا يكون كافيا لتبديد جميع أوجه عدم اليقين القانونية المتعلقة باستخدام أرصدة الكربون المتحقَّق منها كضمانة رهنية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنشأ مسائل بشأن ما إذا كان يمكن إنشاء حق ضماني في أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي ستصدر في المستقبل أو ما إذا كان يمكن معاملة أرصدة الكربون المتحقَّق منها كضمانة رهنية مؤهلة في سياق المتطلبات التحوطية المالية على نطاق الولايات القضائية. وقد تظهر أوجه عدم يقين أخرى فيما يتعلق بالقواعد المنطبقة بشأن النفاذ تجاه الأطراف الثالثة. ويتفق الخبراء القانونيون على أنه بما أن سجلات أرصدة الكربون المتحقَّق منها ليست هي سجل المعاملات المضمونة المقرر، فإنها لا تمثل آلية لجعل الحق الضماني نافذا تجاه الأطراف الثالثة. أما مسألة ما إذا كان أي شكل من أشكال التسجيل في سجل من هذا القبيل يرقى إلى الدرجة المطلوبة من السيطرة القانونية من أجل النفاذ تجاه الأطراف الثالثة فتختلف اختلافا كبيرا جدا من ولاية قضائية إلى أخرى. ويمكن أن تثار أيضا تساؤلات بشأن الشروط التي تُعتبر بموجبها السيطرة على أرصدة الكربون المتحقَّق منها المرهونة راسخة، وفي كثير من الحالات، يلزم سن تشريعات محددة وجديدة لكي ينطبق ذلك. ومن ثم، قد يتساءل المشاركون في أسواق الكربون الطوعية، كي تكون حقوقهم الضمانية نافذة تجاه الأطراف الثالثة، عما إذا كان التسجيل الرسمي في سجل المعاملات المضمونة ضروريا. وبسبب أوجه عدم اليقين هذه، قيل إن قواعد تحديد أولوية الحقوق الضمانية في أرصدة الكربون المتحقَّق منها قد لا تتيح إمكانية التنبؤ[(225)].

129- وعلاوة على ذلك، بما أن لكل ولاية قضائية نظامها القانوني الخاص الذي يحكم الضمانات الرهنية والتوريق وإنشاء الحقوق الضمانية وصحتها وإتمامها وإنفاذها، فقد تظهر تباينات بين الولايات القضائية فيما يتعلق بالكيفية التي تنظم بها القوانين الداخلية الحقوق الضمانية في أرصدة الكربون المتحقَّق منها. وبالنظر إلى أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها هي موضوع للتجارة الدولية، فقد سُلط الضوء على الحاجة إلى التنسيق – على سبيل المثال بين السجلات التي تسجل الحق الضماني في أرصدة الكربون المتحقَّق منها – أثناء المشاورات التي أجريت لإعداد هذه الدراسة.

(223) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 112.

(224) European Court of Auditors, The integrity and implementation of the EU ETS, European Union, 2015, p. 25، على الرابط https://www.eca.europa..https://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR15_06/SR15_06_EN.pdf eu/Lists/ECADocuments/SR15_06/SR15_06_EN.pdf

(225) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 117.

دال- نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها

130- يجري تداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها حاليا خارج البورصة، أو من خلال عقود ثنائية خاصة، أو في أسواق التداول في البورصة[226]. وقد قدمت دولتان، في رديهما على استبيان الأونسيترال، معلومات عن البيئة التجارية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها في بلديهما. وأشارت كندا إلى وجود بورصة في إقليمها تتخصص في تداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها[227]. وأشارت الولايات المتحدة إلى أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها تُتداول خارج البورصة أساسا في بلدها، ولكن بعض جامعي الأرصدة وتجارها بالتجزئة يستخدمون على نحو متزايد منصات التبادل لشراء الأرصدة – عن طريق العقود الفورية أو الآجلة – بكميات كبيرة وبأسعار أقل مما يمكن تأمينه خارج البورصة[228].

131- ووفقا لمحللي أسواق الكربون الطوعية، هناك حاجة حاليا إلى مزيد من التوحيد القياسي في أسواق الكربون الطوعية، بما في ذلك ما يتعلق بالعقود التي تُنقل من خلالها أرصدة الكربون المتحقَّق منها[229]. ومع ذلك، يلاحظ المراقبون أن "بعض البورصات تعمل على تطوير منتجات أكثر توحيدا، لا سيما في سوق المشتقات"، مثل منصة التداول Xpansiv التي "طورت عقد تعويض الانبعاثات العالمية، وهو منتج يجب على البائع بمقتضاه أن يسلِّم ماديا أرصدة مدعومة بخصائص مشاريع محددة"[230]. ويُذكر أيضا أن عمل الرابطة الدولية لصكوك المقايضة والصكوك الاشتقاقية، التي "نشرت وثائق قطاعية لتداول [أرصدة الكربون المتحقَّق منها] تحدد تعاريف المعاملات وتأكيدات النماذج ذات الصلة للعقود الفورية والآجلة وعقود الخيارات"، يمكن أن يدعم التوحيد القياسي أكثر[231].

132- وسواء في أسواق التداول خارج البورصة أو داخلها، يبدو أن هناك اتفاقا واسعا بين الخبراء القانونيين على إمكانية تعزيز قابلية التنبؤ بالإطار القانوني لعمليات نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها. وفي الوقت الحاضر، يبدو أن هناك حالات تفتقر فيها الأطراف في المعاملات التجارية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها إلى إرشادات ذات حجيّة للتأكد من الإجابة المحتملة على بعض الأسئلة القانونية التي يمكن أن تطرأ في سياق هذه المعاملات.

133- وينطبق هذا بصفة خاصة على انطباق شرط القوة القاهرة على حالات عدم تسليم أرصدة الكربون المتحقَّق منها الناجم عن التغييرات التنظيمية، وهو خطر يُحتمل أن يكون أكبر فيما يتعلق بأرصدة الكربون المتحقَّق منها مقارنةً بالموجودات الأخرى القابلة للتداول في ضوء بيئة السياسة العامة المتطورة. وقد يجد مؤيد المشروع نفسه غير قادر على تسليم أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي وعد بنقلها إلى المشتري، بموجب عقد بيع مبرم بشكل صحيح، بسبب التغييرات التنظيمية في البلد الذي يُنفَّذ فيه مشروع التخفيف (مما يجعل هذا المشروع غير مجد اقتصاديا أو غير قابل للتنفيذ). وتبعا للتوصيف القانوني لأرصدة الكربون المتحقَّق منها (من حيث كونها مثلا ممتلكات أو حقوقا تعاقدية) ووقت وجودها، قد يكون من غير الواضح ما إذا كان عدم تسليم أرصدة الكربون المتحقَّق منها في مثل هذه الظروف يمكن معالجته على النحو الواجب بتطبيق شرط القوة القاهرة.

134- وقد تنشأ أيضا شكوك قانونية فيما يتعلق بالشروط التي ينبغي بموجبها اعتبار نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها مكتملا واللحظة الدقيقة التي تنتقل فيها الملكية من البائع إلى المشتري. وغالبا ما تُبرَم عقود بيع

---

(226) خلال المشاورات التي أجريت لإعداد هذه الدراسة، لاحظ بعض الخبراء أن تطوير التكنولوجيات الناشئة، مثل تكنولوجيا السجلات الموزعة، يمكن أن يؤدي إلى تطورات في الطرق التي تُنقل بها أرصدة الكربون المتحقَّق منها، وأن أي تحليل قانوني بشأن عمليات نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها ينبغي أن يراعي هذه التطورات المحتملة.

(227) كندا (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(228) الولايات المتحدة (الرد على استبيان الأونسيترال، 3 (أ)).

(229) TSVCM, *Taskforce on Scaling Voluntary Carbon Markets. Final Report*، الحاشية 137 أعلاه، الصفحة 103.

(230) IOSCO, *Voluntary Carbon Markets. Consultation Report*، الحاشية 98 أعلاه، الصفحة 40.

(231) المرجع نفسه.

أرصدة الكربون المتحقَّق منها قبل نقل تلك الأرصدة من حساب البائع إلى حساب المشتري. ويطرأ سؤال عما إذا كان نقل الملكية يقع عند نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها من حساب إلى آخر في السجل، أو عند إبرام عقد البيع. ومن المرجح أن تتوقف الإجابة على هذا السؤال على القانون المنطبق، ويمكن أيضا توضيحها بين البائع والمشتري على أساس مخصص بأحكام تعاقدية صريحة. ومع ذلك، من المستصوب أن يكون القانون الوطني واضحا بشأن هذه النقطة، ويمكن أن تسهم الإرشادات المشتركة بشأن العلاقة بين تسليم أرصدة الكربون المتحقَّق منها ونقل حق الملكية في تهيئة بيئة أكثر قابلية للتنبؤ بها فيما يتعلق بتداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها.

135- وهناك عامل إضافي يجب مراعاته، وهو أن صاحب الحساب الذي تسجَّل فيه أرصدة الكربون المتحقَّق منها قد يتصرف كوصي. ووفقا لشروط استخدام بعض السجلات (مثل فيرا)، إذا نقل الوصي أرصدة الكربون المتحقَّق منها نيابة عن طرف ثالث، يجب عليه أن يقدم إشعارا كتابيا مسبقا إلى السجل بأنه سيشارك في مثل هذه الأنشطة[232]. ولم يتحدد بعد ما إذا كان عدم الامتثال لهذه الإجراءات الشكلية يمكن أن يؤثر على نقل الملكية بين بائع أرصدة الكربون المتحقَّق منها، الذي أوعز إلى الوصي بنقلها، ومشتري أرصدة الكربون المتحقَّق منها، وإلى أي مدى. ومن المرجح أن تتوقف كيفية معالجة هذه المسألة على القانون المنطبق وأحكام عقد البيع. فعلى سبيل المثال، يمكن أن ينص العقد على أن نقل الملكية يتوقف على الوفاء بشرط معين.

136- وثمة مجال آخر من مجالات عدم اليقين يتعلق بحقوق وواجبات بائعي أرصدة الكربون المتحقَّق منها ومشتريها. وتظل إحدى القضايا الرئيسية في أسواق الكربون الطوعية أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها قد لا تتمتع جميعها بنفس الجودة (على سبيل المثال، قد لا تتمتع جميعها بنفس المستوى من السلامة البيئية، وقد لا تمثل جميعها عمليات إزالة لغازات الدفيئة لها نفس خطر الانتكاس)[233]. وعلاوة على ذلك، فإن وجودها كموجودات قابلة للتداول قد يتضرر بسبب أحداث خارجية، وبأثر رجعي أيضا بعد بيعها عدة مرات في السوق الثانوية. وكما توضح هيئة تداول العقود الآجلة، "قد يتعين استدعاء أو إلغاء أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة لمشروع أو نشاط بسبب إطلاق الكربون الذي أزاله المشروع أو النشاط مرة أخرى في الغلاف الجوي، أو بسبب إعادة تقييم كمية الكربون التي خفضها المشروع أو النشاط أو أزالها من الغلاف الجوي"[234].

137- وقد يؤدي هذا السياق إلى نشوء حالات مختلفة لا يبدو أن هناك إجابات قانونية واضحة بشأنها في الوقت الراهن. فعلى سبيل المثال، لوحظ أنه "من غير الواضح ما إذا كان بائع أرصدة الكربون المتحقَّق منها ملزَما بضمان جودة (أو وجود) مشروع الكربون الأساسي وأي طرف يتحمل تبعة استمرار صلاحية أرصدة الكربون المتحقَّق منها" وأنه "لا يزال يتعين تحديد ما إذا كان يمكن اعتبار بائع أرصدة الكربون المتحقَّق منها مسؤولا عن النقص في تعويضات الكربون أو غير ذلك من المسائل التي تؤثر على أرصدة الكربون المتحقَّق منها"[235].

138- ووفقا للمشاركين في السوق، تعمل أسواق الكربون الطوعية حاليا "إلى حد كبير وفقا لنموذج 'ليحترس المشتري'، حيث يُتوقع من مشتري أرصدة الكربون المتحقَّق منها أن يتوخوا العناية المناسبة، على سبيل المثال، بشأن مطور مشروع الكربون وسجله"، حتى لو كان "الافتقار إلى المعلومات الكاملة قد يعوق قدرة مشتري أرصدة الكربون المتحقَّق منها على توخي هذه العناية بشكل صحيح"[236]. ومع ذلك، إذا وجد

(232) Verra, *Terms of Use. Verra Registry*، الحاشية 134 أعلاه، الحكم 1-5.

(233) على سبيل المثال، تشكل غازات الدفيئة التي أزيلت من الغلاف الجوي من خلال المشاريع القائمة على الغابات خطرا أكبر من حيث الانتكاس بسبب التعرض لحرائق الغابات.

(234) CFTC, "Commission Guidance Regarding the Listing of Voluntary Carbon Credit Derivative Contracts; Request for Comment"، الحاشية 183 أعلاه، الصفحة 89417.

(235) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 102.

(236) المرجع نفسه، الفقرة 104.

المشتري أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي اشتراها قد أُلغيت في وقت لاحق، أو إذا واجه هذا المشتري إجراءات قانونية بسبب الافتقار إلى السلامة البيئية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها المستخدمة لإثبات مطالبة التخفيف، فقد تثار أسئلة بشأن سبل الانتصاف القانونية المتاحة لهذا المشتري ضد البائع. وهكذا، لا تزال هناك أوجه عدم يقين في الوقت الراهن فيما يتعلق بمدى الحماية القانونية التي سيحظى بها المشتري.

139- وقد يقابل نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها بيع أرصدة الكربون المتحقَّق منها بين البائع والمشتري، ولكنه قد يقابل أيضا نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها بين سجلين مختلفين. وفي حين أن معظم السجلات غير مترابطة حاليا، فإن هذه الأنواع من عمليات النقل يمكن تحقيقها بإلغاء أرصدة الكربون المتحقَّق منها في أحد السجلات وإعادة إصدار نفس الكمية من أرصدة الكربون المتحقَّق منها في سجل آخر. وفي هذه الحالات، أثار الخبراء القانونيون الذين استشيروا لإعداد هذه الدراسة تساؤلات عما إذا كانت الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها ستتغير عند نقلها من سجل إلى آخر.

140- والجانب الأخير المتعلق بنقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها الذي يستحق النظر فيه هو ما إذا كان يمكن اعتبار أرصدة الكربون المتحقَّق منها قابلة للتبادل تماما، أي قابلة للاستبدال. وما إذا كان يمكن اعتبار شيئين قابلين للاستبدال (أي عندما يعتبر المرء أن أحدهما يمكن أن يحل محل الآخر لأداء نفس الوظيفة) يعتمد على السياق الذي يقيَّمان فيه. ويمكن اعتبارهما قابلين للاستبدال لغرض معين وليس لغرض آخر[237]. وفي حالة أسواق الكربون الطوعية، هناك أبعاد مختلفة لحياة أرصدة الكربون المتحقَّق منها يمكن فيها تقييم قابلية الاستبدال.

141- فعلى سبيل المثال، يمكن تقييم قابلية الاستبدال من منظور الممارسة التعاقدية. وفي هذه الحالة، يمكن اعتبار أرصدة الكربون المتحقَّق منها قابلة للاستبدال إذا استخدم المشاركون في أسواق الكربون الطوعية نفس شروط العقد للاتجار بأي نوع من أرصدة الكربون المتحقَّق منها، بغض النظر عن هوية واضع معايير الكربون المستقل الذي أصدرها. ويمكن أيضا تقييم قابلية الاستبدال من منظور قابلية التشغيل البيني بين أسواق الكربون الطوعية. وإذا طلب واضع معايير كربون مستقل من صاحب حساب تسليم أرصدة الكربون المتحقَّق منها لمعالجة حالة انتكاس، فلن يُسمح لصاحب الحساب في كثير من الحالات بتسليم أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن واضع معايير الكربون هذا. وفي هذا السياق، فإن مسألة ما إذا كانت أرصدة الكربون المتحقَّق منها قابلة للاستبدال ترتبط ارتباطا وثيقا بتجزئة السوق وقابلية التشغيل المتبادل للسجلات.

142- وهناك منظور آخر يمكن من خلاله تقييم قابلية الاستبدال، وهو منظور ما صُنعت أرصدة الكربون المتحقَّق منها من أجله أساسا، أي إثبات ادعاء التخفيف في بيان (عام). ويلاحَظ أن "هناك بالفعل درجة من الاتساق في طريقة قياس أرصدة الكربون المتحقَّق منها" (كل واحد من أرصدة الكربون المتحقَّق منها يقابل طنا واحدا من غازات الدفيئة المخفَّضة أو المزالة من الغلاف الجوي)، وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا على أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها يمكن اعتبارها قابلة للاستبدال في هذا السياق[238]. بيد أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها تولّدها مشاريع مختلفة وواضعو معايير كربون مستقلون مختلفون، وقد لا يكون مستوى السلامة البيئية لكل من أرصدة الكربون المتحقَّق منها متطابقا بالضرورة، أو على الأقل قد لا ينظر إليه المشاركون في السوق باعتباره كذلك. وعلاوة على ذلك، تُعتبر بعض أرصدة الكربون المتحقَّق منها مؤهلة للاستخدام لأغراض الامتثال في إطار برامج مثل خطة كورسيا، في حين أن البعض الآخر ليس كذلك. وفي عالم أسواق الكربون الطوعية، يقال

(237) ISDA, *Legal Implications of Voluntary Carbon Credits*، الحاشية 175 أعلاه، الصفحة 16 (حيث يُنص على أن "الأوراق النقدية، على سبيل المثال، قابلة للاستبدال للوفاء بالالتزامات النقدية، ولكن يمكن اعتبارها أصنافا محددة من الممتلكات (لكل ورقة رقم مسلسل) لأغراض أخرى، مثل التعقب").

(238) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 102.

عادة إن جميع أرصدة الكربون المتحقَّق منها لا تُنشأ بالتساوي وإنه – تماما كما هي الحال مع الماس (وعلى عكس الذهب) – يُتحكم في قيمتها استنادا إلى مجموعة متنوعة من المقاييس.

143- وقد قيل إن "ضمان قابلية استبدال أرصدة الكربون المتحقَّق منها على نطاق واسع أمر أساسي لدفع الأسواق العميقة والسائلة" و"إن أرصدة الكربون المتحقَّق منها ينبغي أن تكون، قدر الإمكان، قابلة للتبادل لأغراض الوفاء بالالتزامات بين المشاركين في السوق لنقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها"[(239)]. وتحقيقا لهذه الغاية، يشير خبراء قانونيون إلى أن من الأمور الأساسية "تحديد البارامترات الدنيا اللازمة لاعتبار أرصدة الكربون المتحقَّق منها متكافئة لأغراض الوفاء بالتزام بنقل أحد أرصدة الكربون المتحقَّق منها (على سبيل المثال، بموجب وثائق التداول ذات الصلة)"[(240)]. وعليه، يمكن اعتبار أرصدة الكربون المتحقَّق منها، رغم تبايناتها، قابلة للاستبدال لأغراض التداول، شريطة أن تفي بعتبات نوعية معينة[(241)].

هاء- المعاملة في حالة الإعسار

144- تعني البيئة القانونية التي يمكن التنبؤ بها لتداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها أيضا قدرة المشاركين في السوق على فهم كيفية معاملة أرصدة الكربون المتحقَّق منها في حالات الإعسار. لكن في الوقت الراهن، يرى الخبراء القانونيون أن حالات الإعسار يمكن أن تطرح تحديات قانونية مختلفة.

145- وهذا ما ستكون عليه الحال مثلا في حالة إعسار جهة فاعلة خاصة تشغِّل سجلا تُسجَّل فيه أرصدة الكربون المتحقَّق منها. ويمكن أن يؤدي إعسار سجل أرصدة الكربون المتحقَّق منها إلى "'هلاك' رصيد الكربون الرقمي"، رهنا بكيفية توصيف الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون المتحقَّق منها[(242)]. غير أنه إذا صُنفت أرصدة الكربون المتحقَّق منها بموجب قانون الملكية على أنها ممتلكات غير ملموسة، وإذا اعتُبر أن وظيفة سجلات أرصدة الكربون المتحقَّق منها هي فقط إثبات وجود تلك الأرصدة (أي أنها ليست منشئة لوجود أرصدة الكربون المتحقَّق منها)، فسيكون من الممكن عندئذ من وجهة نظر قانونية استنتاج أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها لا تزال قائمة[(243)].

146- كما أن إعسار أحد مؤيدي المشاريع، الذي ولَّد مشروعه بالفعل أرصدة كربون متحقَّق منها يجري تداولها في السوق الثانوية، يمكن أن يثير أيضا أسئلة قانونية، لا سيما إذا كانت أرصدة الكربون المتحقَّق منها هذه ناتجة عن عمليات إزالة لغازات الدفيئة. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان اختفاء الكيان القانوني المسؤول عن ضمان بقاء الكربون مخزَّنا في الخزانات (مثل الأشجار والتربة وباطن الأرض) سيؤثر على صلاحية أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي أنشأها هذا المشروع والتي تُتداول في السوق الثانوية.

147- وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تظهر مسائل تتعلق بمصير أرصدة الكربون المتحقَّق منها التي يملكها شخص دخل في إجراءات إعسار. وعلى سبيل المثال، إذا كان لكل من الدائن والشخص المعسر حسابات في السجل نفسه، فهل يمكن أن يظل بالإمكان نقل أرصدة الكربون المتحقَّق منها من حساب إلى آخر إذا رفض الشخص المعسر إصدار تعليمات إلى السجل بتنفيذ هذا النقل؟

---

(239) ISDA, *Legal Implications of Voluntary Carbon Credits*، الحاشية 175 أعلاه، الصفحة 16.

(240) المرجع نفسه.

(241) المرجع نفسه. ومع ذلك، يلاحظ بعض المحللين أن السوق قد ابتعدت الآن عن قابلية الاستبدال مع ظهور "مجمعات السيولة". ويعزى هذا التحول إلى أن المشترين أصبحوا أكثر تدقيقا في المشروع الأساسي وتفاصيل أرصدة الكربون المتحقَّق منها المحددة التي يشترونها.

(242) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 123.

(243) في الدورة الأولى لفريق اليونيدروا العامل المعني بالطبيعة القانونية لأرصدة الكربون الطوعية، جادل أحد الأشخاص بأن أرصدة الكربون المتحقَّق منها "اليتيمة" هذه يمكن لسجل آخر أن ينقذها ويؤويها.

148- وعلى أية حال، تشير الأدبيات إلى أن الطريقة التي تعامَل بها أرصدة الكربون المتحقَّق منها في حالات الإعسار ستعتمد على الأرجح على توصيفها القانوني في قانون الملكية. ويُحتج أيضا بأن قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود والصكوك ذات الصلة يمكن أن يوفر بعض الإرشادات لمساعدة الدول على معالجة حالات الإعسار التي تنطوي على أرصدة الكربون المتحقَّق منها[244].

واو- تسوية المنازعات

149- تشكل أسواق الكربون الطوعية نظاما إيكولوجيا معقدا يعتمد على شبكة من العلاقات القانونية بين مختلف الجهات الفاعلة. وإضافة إلى ذلك، فإن مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ التي تؤدي إلى إصدار أرصدة الكربون المتحقَّق منها تُنفَّذ دائما ضمن الولاية القضائية لدولة ما، وفي إقليم له وقائعه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويترتب على ذلك أن النزاعات القانونية التي قد تنشأ فيما يتعلق بأرصدة الكربون المتحقَّق منها قد تتخذ أشكالا مختلفة وتشمل أنواعا مختلفة من الأطراف.

150- وعلى المستوى الأول، يمكن أن تنشأ منازعات بين الجهات الفاعلة التي تشارك مباشرة في أسواق الكربون الطوعية والتي تضطلع بدور في إصدار أرصدة الكربون المتحقَّق منها وتداولها. وقد تنشأ هذه المنازعات بين أطراف منها: مؤيد المشروع وهيئة التصديق أو التحقق؛ مؤيد المشروع وواضع معايير الكربون المستقل؛ واضع معايير الكربون المستقل وهيئة التصديق أو التحقق؛ مؤيد المشروع والمستثمر؛ مؤيد المشروع ومشتري أرصدة الكربون المتحقَّق منها؛ مشتري أو بائع أرصدة الكربون المتحقَّق منها وواضع معايير الكربون المستقل؛ مشتري أرصدة الكربون المتحقَّق منها وهيئة التصديق أو التحقق؛ مشتري وبائع أرصدة الكربون المتحقَّق منها؛ اثنين من واضعي معايير الكربون المستقلين أو اثنين من السجلات.

151- ومن المرجح أن تعتمد كيفية تسوية كل شكل من أشكال المنازعات هذه على الأحكام الواردة في العقود التي تدعم أنشطة المشاركين في أسواق الكربون الطوعية، وعلى القانون الذي ينطبق على هذه العقود. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن وثائق واضعي معايير الكربون المستقلين كثيرا ما تتضمن أحكاما تحد من مسؤوليتهم[245]. بيد أنه بالنظر إلى خصوصيات أسواق الكربون الطوعية، فإن السؤال الذي يتعين النظر فيه هو ما إذا كان ينبغي وضع مبادئ أو قواعد أو ممارسات مشتركة محددة لتحقيق مستوى معين من الاتساق والقدرة على التنبؤ في الطريقة التي تسوَّى بها هذه المنازعات.

152- وعلى المستوى الثاني، يمكن أن تنشأ منازعات بين الجهات الفاعلة المشاركة مباشرة في أسواق الكربون الطوعية والسلطات العمومية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر التغييرات التنظيمية في البلد الذي يُنفَّذ فيه مشروع التخفيف من آثار تغير المناخ على جدواه الاقتصادية، مما يفتح الباب أمام المطالبات المحتملة بموجب قانون الاستثمار[246]. ويمكن للسلطات العمومية أيضا أن تتخذ إجراءات قانونية ضد مؤيدي المشاريع ومطوريها، ولكن أيضا الكيانات التي تتداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها، لعدم امتثالها للتشريعات المحلية.

---

(244) UNIDROIT, *Issues Paper*، الحاشية 21 أعلاه، الفقرة 121.

(245) Verra, *Terms of Use. Verra Registry*، الحاشية 134 أعلاه، الحكم 13 (ينص الحكم 13-1 على أنه "لا فيرا ولا مقدم برمجيات سجل فيرا يضمن أن المعلومات الواردة في سجل فيرا صحيحة أو كاملة أو حديثة أو دقيقة، أو أن البرامج المستخدمة في سجل فيرا ستكون خالية من الأخطاء أو أوجه الخلل أو آمنة أو مصونة من انقطاع الخدمة"؛ وينص الحكم 13-3 على أن "فيرا ومقدم برمجيات سجل فيرا يخليان ذمتهما بموجب هذا من أي ضمانات من هذا القبيل، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ضمانات القابلية للتسويق أو عدم الانتهاك أو الملاءمة لغرض معين، وأي ضمانات ضمنية تنشأ عن أي مسار للتعامل أو الاستخدام أو الممارسة التجارية").

(246) على غرار المطالبات التي تُرفع ضد الحكومات بعد الإنهاء التدريجي لبرنامج تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها (على سبيل المثال، ICSID Case No. ARB/20/52 (Koch Industries, Inc. and Koch Supply & Trading, LP v. Government of Canada)) (انظر الحاشية 76 أعلاه).

153- وهناك مستوى ثالث من المنازعات يشمل المشاركين في أسواق الكربون الطوعية والجمهور أو المجتمع المدني. فعلى سبيل المثال، قد تستهل المجتمعات المحلية إجراءات قانونية لمنع تنفيذ مشروع للتخفيف من آثار تغير المناخ بدعوى أن هذا المشروع من شأنه أن يتسبب في أضرار للبيئة المحلية أو انتهاكات لحقوق الإنسان. وكما هو موضح أعلاه، يمكن للمجتمع المدني أيضا مقاضاة الشركات التي سحبت أرصدة الكربون المتحقَّق منها لإثبات ادعاء التخفيف على أساس أن أرصدة الكربون المتحقَّق منها المسحوبة تفتقر إلى السلامة البيئية ولا تتوافق مع العمليات الحقيقية لخفض انبعاثات غازات الدفيئة أو إزالتها.

154- ومن المهم أيضا التشديد على أن واضعي معايير الكربون المستقلين قد وضعوا إجراءات داخلية للشكاوى والطعون يمكن من خلالها الاعتراض على القرارات التي يتخذونها، حتى من جانب المجتمع المدني. ولدى بعض هيئات التحقق والتصديق أيضا إجراءات من هذا النوع. غير أنه قد تثار تساؤلات بشأن كيفية معالجة الشكاوى المقدمة من خلال هذه الإجراءات، إلى جانب الشواغل بشأن ما إذا كانت توفر كفالات وضمانات إجرائية مكافئة لتلك الموجودة مثلا في النظام القضائي أو في بعض النظم الرقابية لتسوية المنازعات (ولا سيما من حيث الشفافية).

زاي- مسائل القانون المنطبق[247]

155- غالبا ما يتضمن تشغيل أسواق الكربون الطوعية مجموعة من الإجراءات والمشاركين الموجودين في ولايات قضائية مختلفة أو على نطاقها[248]. وقد تختلف روابط مشاريع الكربون ذات الصلة بولاية قضائية محددة في الخطوة الأولى في دورة حياة أرصدة الكربون المتحقَّق منها عن الموقع الذي تعمل فيه هيئة التحقق المعتمدة من واضع معايير الكربون. ومن هذه المراحل الأولى، تطرح الترتيبات التعاقدية بين مطوري المشاريع وواضعي معايير الكربون أسئلة بشأن القانون الواجب التطبيق، والولاية القضائية لتسوية المنازعات النهائية الناشئة عن عملية التحقق. وطوال دورة حياة رصيد الكربون المتحقَّق منه، يضيف عدد الإجراءات والمعاملات المنفَّذة عبر الحدود تعقيدات إلى مسألة القانون المنطبق والولاية القضائية لأن المراحل المختلفة لتسويق وتداول أرصدة الكربون المتحقَّق منها والمشاركين فيها توجد في مواقع متعددة. ويوضح المثال التالي مدى التعقيد: يمكن أن يكون المشروع الذي أدى إلى إنشاء أرصدة الكربون المتحقَّق منها موجودا في بلد غير البلد الذي يوجد فيه مكان عمل الشركة المنفذة لهذا المشروع والمكتسبة لملكية أرصدة الكربون المتحقَّق منها؛ ويمكن أن يكون مكان عمل واضع معايير الكربون الذي أصدر أرصدة الكربون المتحقَّق منها في بلد ثالث؛ ويمكن أن يكون الكيان الذي يشغِّل سجل أرصدة الكربون موجودا في بلد رابع.

156- وقد تبدو بعض مسائل القانون الدولي الخاص التي تنشأ في تشغيل أسواق الكربون الطوعية في البداية هي نفس المسائل الناشئة تقليديا عن العقود التجارية الدولية. ولذلك قد يبدو أن الصكوك القائمة في ميدان العقود التجارية الدولية يمكن أن تجيب على هذه الأسئلة. بيد أن ثمة عدة تحديات في تطبيق عوامل الربط التقليدية لتحديد، على سبيل المثال، القانون الواجب التطبيق على المعاملات في سوق الكربون. وتُبنى دورة حياة أرصدة الكربون المتحقَّق منها على شبكة من الاتفاقات والمعاملات القانونية المتعددة المواقع، وتنشأ تحديات في محاولة استخدام عامل ربط سائد واحد، مثل موقع أحد الأطراف (رهنا بالنقطة في المعاملة

(247) يتضمن هذا القسم مساهمات مقدمة من المكتب الدائم لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

(248) انظر ISDA, *Legal Implications of Voluntary Carbon Markets*, December 2021، على الرابط www.isda.org/a/38ngE/Legal-Implications-of-Voluntary-Carbon-Credits.pdf.

أو دورة حياة الوحدة التي تنشـــأ فيها المســـائل ذات الصـــلة)[249]. كما أن طبيعة الترتيبات التعاقدية بين المشاركين في السوق، ولا سيما في أسواق الكربون الطوعية، قد تختلف اختلافا كبيرا.

157- ومما يزيد من التعقيد حقيقة أن بعض أرصـدة الكربون المتحقَّق منها لم تُعتمد رقميا فحسـب، بل إن خطوات أخرى في المعاملة، مثل توكنة الوحدات وتسجيلها في آليات التخزين الموزعة مثل تلك التي تستند إلى تكنولوجيات الدفاتر الموزعة، قد وقعت في السوق الثانوية[250]. وتفضـي هذه الخطوات الأخرى إلى عوامل ربط محتملة أخرى، مما يثير المزيد من التسـاؤلات بشـأن كيفية تحديد القانون الواجب التطبيق والولاية القضـائية. ولا يزال هناك تجزؤ كبير في النُّهج المحلية المتبعة في هذا الصـدد، ولا سـيما فيما يتعلق برقمنة مختلف مراحل العملية، بما في ذلك نوع التكنولوجيا المسـتخدمة والعلاقات التعاقدية الكامنة وراء هذه المراحل (بما في ذلك الحالات المسـندة إلى مقدمي خدمات خارجيين). وتنشـأ مسـائل أخرى تتعلق بالقانون الدولي الخاص تتعلق بالقانون الواجب التطبيق والولاية القضائية المرتبطة بمعاملات السوق الطوعية عندما يجلب وسطاء أو سماسرة أرصدة الكربون المتحقَّق منها إلى السوق التجارية، بما في ذلك عندما تُجرى هذه التبادلات عبر منصات رقمية بين مشـاركين قد لا تكون لهم صـلة قانونية بواضـعي المعايير. ومن المسـائل الأخرى التي تثار في ظل هذه الخلفية مدى إمكانية خضـوع وحدات الكربون المتحقَّق منها لقوانين الأوراق المالية عبر الحدود، وما يقابل ذلك من تداعيات على قواعد القانون الدولي الخاص في مثل هذه الحالات.

158- وعلاوة على ذلك، قد تحد القواعد الإلزامية الغالبة والسياسة العامة من الرجوع المعتاد إلى قواعد حرية الطرفين في اتفاقات اختيار القانون التقليدية في العقود التجارية الدولية التي تنطوي على أرصـــدة الكربون المتحقَّق منها. وتثار أسـئلة، على سـبيل المثال، تتعلق بالتطبيق الإلزامي لقانون المحكمة أو دولة أخرى لها صلة جوهرية بموضوع الاتفاق. وفي بعض الولايات القضائية، قد يلزم أيضا استيفاء شروط محددة لكي تُعتبر مطالبة التعويض قانونية، وهي الشـروط المنصـوص عليها في القانون الداخلي للدولة التي أنشـئت فيها والتي قد تختلف عن القانون المنطبق على أنشطة معايير الكربون التي أصدرت أرصدة الكربون المتحقَّق منها.

159- كما يثير تداول أرصـــدة الكربون المتحقَّق منها تسـاؤلات حول عوامل الربط المحتملة والروابط الجوهرية المحتملة بين مؤيدي المشـاريع وأصـحاب أو مالكي أرصـدة الكربون المتحقَّق منها، والمكان الذي يُنفَّذ فيه مشـروع التخفيف (على سـبيل المثال، في حالة المشـاريع القائمة على الطبيعة) مع تداعيات على القانون المنطبق. ويجب الإجابة على الأسـئلة المتعلقة بكيفية تحديد العلاقة الأسـاسـية بين رصـيد الكربون والمعاملات ذات الصـــلة، لا ســـيما عند النظر في الأطر التنظيمية المتداخلة المنطبقة على مطالبات التعويض، في تحليل القانون المنطبق قبل تحديد المعالجة القانونية لرصيد الكربون.

160- وتطبق ولايات قضـائية مختلفة معالجات قانونية مختلفة لأرصـدة الكربون مما يفضـي إلى تجزؤ السوق بدرجة كبيرة وعدم الاتساق حول التوصيف القانوني للأرصدة القابلة للتداول. ويمتد نقص الاتساق هذا ليشـمل معاملة السـجلات، وآليات الاعتماد، وتخصـيصـات الأطراف الثالثة، وعمليات نقل أرصـدة الكربون المتحقَّق منها[251]. ومن شأن تحديد عوامل الربط الموضوعية ذات الصلة التي يمكن أن تشير إلى القانون المنطبق على مختلف المعاملات المنفَّذة خلال دورة حياة أرصـدة الكربون المتحقَّق منها أن يسـهم في زيادة الوضـــوح واليقين في أســـواق الكربون الطوعية ويقلل من مخاطر الاســـتغلال والثغرات القانونية والتنظيمية

(249) انظر الفقرة 13 من "Proposal for Exploratory Work: Private International Law Issues related to Carbon Markets", Preliminary Document No 7 REV REV of March 2024، على الرابط www.hcch.net تحت العنوان "Governance" ثم العنوان "Council on General Affairs and Policy" (فيما بعد "Prel. Doc. No 7 REV REV").

(250) انظر الفقرة 21 من Doc. No 7 REV REV.

(251) انظر الفقرة 17 من Prel. Doc. No 7 REV REV.

والتمويه الأخضر[252]. ومع توسع سوق الكربون الطوعية، ستتحدد العديد من الأسئلة الأخرى المتعلقة بالقانون الدولي الخاص مع الزيادة في حالات الاستخدام والمشاركين في هذه المعاملات[253]. ويمكن أن يوفر المزيد من العمل في هذا المجال إجابات على هذه الأسئلة المتعلقة بالقانون الدولي الخاص، بما في ذلك تلك المتعلقة بدور حرية الطرفين والقانون المنطبق والولاية القضائية في حالة المنازعات الناشئة عن إنشاء أرصدة الكربون المتحقَّق منها وتداولها عبر الحدود.

(252) انظر الفقرة 18 من Prel. Doc. No 7 REV REV.

(253) بدأ مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص في مراقبة جوانب القانون الدولي الخاص لأسواق الكربون الطوعية على النحو الذي كلفه به مجلس إدارته خلال اجتماعه في آذار/مارس 2024. انظر C&D Nos 18 and 19 of the 2024 CGAP meeting.

المرفق الأول

مسرد المصطلحات

آلية خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه	نوع من ***برامج تداول الانبعاثات*** يجري بموجبه ما يلي: '1' تحديد خط أساس لانبعاثات غازات الدفيئة أو إزالتها (وفقا لسيناريو العمل الاعتيادي أو المتوسط التاريخي أو معيار الأداء أو المعيار المرجعي)؛ '2' مكافأة عمليات خفض الانبعاثات أو إزالتها التي يتفوق أداؤها على خط الأساس هذا *بأرصدة كربون* يمكن، من حيث المبدأ، لكيان آخر أن يتداولها ويستخدمها لتعويض انبعاثاته المتولدة في مكان آخر.
نظام تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها	نوع من ***برامج تداول الانبعاثات*** يجري بموجبه ما يلي: '1' تحديد حد أقصى لانبعاثات غازات الدفيئة وإصدار ***حصص الانبعاثات*** على أساس هذا الحد؛ '2' تلقّي الكيانات المشمولة بهذا النظام، أو ضرورة شرائها، ***حصص انبعاثات*** قابلة للتداول؛ '3' تسليم الكيانات المشمولة، في نهاية فترة الامتثال، لحصص بقدر مكافئ ثاني أكسيد الكربون الذي أطلقته.
رصيد الكربون	مصطلح عام يشير إلى أي من الأنواع المختلفة من الوحدات المتداولة في ***أسواق الكربون***.
سوق الكربون	السوق التي تُتداول فيها ***أرصدة الكربون***.
سوق الكربون الامتثالية	نوع من ***أسواق الكربون*** أنشأته آلية: '1' تديرها سلطة عمومية؛ '2' تنطوي على إصدار ***أرصدة الكربون*** أو تتطلب استخدام ***أرصدة الكربون*** أو تسمح بذلك لأغراض الامتثال. وهي تُعرف أيضا باسم ***سوق الكربون*** التنظيمية.
التعديلات المقابلة	تَطابُق الإجراءات التي يجب تنفيذها، بموجب الإرشادات بشأن نُهج التعاون المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 6 من اتفاق باريس، من خلال: '1' طرف في اتفاق باريس يقوم أولا بنقل ***نتائج التخفيف المنقولة دوليا*** (يجب أن يزيل نتائج التخفيف المحققة في إقليمه والمحولة إلى الخارج كنتائج تخفيف منقولة دوليا من دفاتر حساباته)؛ '2' طرف آخر يستخدم ***نتائج التخفيف المنقولة دوليا*** لتحقيق مساهمته المحددة وطنيا (يجب أن يضيف نتائج التخفيف التي تمثلها نتائج التخفيف المنقولة دوليا المشتراة إلى نتائج التخفيف المحققة محليا).
حصص الانبعاثات	نوع ***رصيد الكربون*** الذي يقدمه المنظم بموجب نظام تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها يخول حامله إطلاق كمية معينة من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (عادة طن واحد).
برنامج الاتجار بالانبعاثات	أي نوع من المخططات التي تنطوي على إصدار ***أرصدة الكربون*** أو تتطلب استخدام ***أرصدة الكربون*** أو تسمح به. ونظم تحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها ونظم خط أساس الانبعاثات وتوليد الأرصدة دونه هي أنواع محددة من برامج تداول الانبعاثات.

واضع معايير الكربون المستقل	كيان خاضع للقانون الخاص يشهد بأن مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ قد ولَّدت تخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة أو عمليات إزالة لتلك الغازات من الغلاف الجوي. وبناء على شروط محددة، يعرض واضع معايير الكربون المستقل إصدار ***أرصدة الكربون المتحقَّق منها*** عند وقوع عمليات لخفض غازات الدفيئة وإزالتها، جرى التحقق منها وفقا لمعاييره الخاصة. وتتضمن الأمثلة على واضعي معايير الكربون المستقلين معيار الكربون المتحقَّق منه (VCS/Verra)، والمعيار الذهبي، وسجل الكربون الأمريكي، واحتياطي العمل المناخي.
نتائج التخفيف المنقولة دوليا	الحالة المنطبقة على عمليات خفض الانبعاثات وإزالتها المتولدة داخل إقليم طرف في اتفاق باريس، عندما يأذن ذلك الطرف باستخدام عمليات خفض الانبعاثات وإزالتها هذه من أجل تحقيق المساهمة المحددة وطنيا لطرف آخر، أو لأغراض التخفيف الدولية الأخرى، على النحو المنصوص عليه في "إرشادات بشأن نُهج التعاون المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 6 من اتفاق باريس".
التعويض	إجراء استخدام ***أرصدة الكربون*** لحساب صافي مستوى غازات الدفيئة التي يطلقها كيان ما خلال فترة معينة. وعادة ما يقال إن الكيان قد "عوَّض" انبعاثاته عندما يطرح من كمية غازات الدفيئة التي أطلقها بالفعل كمية من غازات الدفيئة ممثَّلة بأرصدة الكربون. ويمكن النظر إلى التعويض على أنه عملية محاسبية لوضع رصيد صاف لانبعاثات غازات الدفيئة.
سحب أرصدة الكربون	إجراء تحويل ***أرصدة الكربون*** من حساب، يسمح بنقلها إلى أي حساب آخر، إلى حساب محدد تظل فيه هذه الأرصدة مسجلة على نحو دائم ولا يسمح بتحويلها مرة أخرى إلى أي حساب آخر. وعادة ما تُسحب ***أرصدة الكربون*** للإشارة إلى أن هذه الأرصدة قد استُخدمت لحساب صافي رصيد انبعاثات غازات الدفيئة ومن ثمَّ لم يعد من الممكن بيعها أو استخدامها لأغراض ***التعويض*** مرة أخرى. ويتيح سحب ***أرصدة الكربون*** للكيانات التي تقدم مطالبة تعويضية (أي التي تقدم بيانا عاما حول مستوى صافي انبعاثاتها) تقديم أدلة لإثبات هذه المطالبة.
رصيد الكربون المتحقَّق منه	نوع ***رصيد الكربون*** الذي يمثل تحقيق خفض أو إزالة لطن واحد من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، تحقق منه طرف ثالث. ويجوز أن تكون أرصدة الكربون المتحقَّق منها صادرة عن السلطات العمومية أو ***واضعي معايير الكربون المستقلين***.
سوق الكربون الطوعية	السوق التي تُتداول فيها أرصدة الكربون المتحقَّق منها الصادرة عن سلطة عمومية محددة أو ***واضع معايير كربون مستقل*** محدد.

المرفق الثاني

قائمة المختصرات

A6.4ERs	المادة 6، الفقرة 4، تخفيضات الانبعاثات الصادرة في إطار الآلية المنشأة بموجب الفقرة 4 من المادة 6 من اتفاق باريس
CDP	مشروع الكشف عن انبعاثات الكربون
CORSIA	خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي
CAD Trust	صندوق بيانات العمل المناخي
EU	الاتحاد الأوروبي
ERs	تخفيضات الانبعاثات
ERPA	اتفاق شراء أرصدة تخفيض انبعاثات
ETS	خطط تداول الانبعاثات
FTC	لجنة التجارة الفيدرالية (الولايات المتحدة)
FCPF	مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات
HCCH	مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص
ICVCM	مجلس النزاهة لسوق الكربون الطوعي
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
ICAO	منظمة الطيران المدني الدولي
IETA	الرابطة الدولية لتداول الانبعاثات
IOSCO	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
ISDA	الرابطة الدولية لصكوك المقايضة والصكوك الاشتقاقية
MRV	القياس والإبلاغ والتحقق
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
REDD+	خفض الانبعاثات الناجمة عن زوال الغابات وتدهورها، وحفظ أرصدة كربون الغابات، والإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز أرصدة كربون الغابات
SBTi	مبادرة الأهداف القائمة على العلم
TSVCM	فرقة العمل المعنية بتوسيع نطاق أسواق الكربون الطوعية
VCCs	أرصدة الكربون المتحقَّق منها
VCS/Verra	(Verra) معيار الكربون المتحقَّق منه
VCUs	(Verra) وحدات الكربون المتحقَّق منها
VCMs	أسواق الكربون الطوعية
VCMI	مبادرة نزاهة أسواق الكربون الطوعية
WBG	مجموعة البنك الدولي